جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب:

– العبدلي محمد

الأستاذ المشرف :

– أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية: 2015– 2016

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب:

- العبدلي محمد

الأستاذ المشرف:

- أمين حواس

السنة الجامعية: 2015-2016

المقدمة العامة

شهد العالم تغيرات سريعة بهياكل جديدة تتضمن أطرا إقليمية تتفاعل سلبيا أو إيجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء أو التعارض للمصالح و ربما الثقافات و الإيديولوجيات، ومنطقة شرق أسيا أحد هذه المناطق التي شهدت تطورات عديدة أثرت على بنيتها وأكسبتها أهمية كبيرة، لقد كانت المنطقة الأسيوية عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا مسرح لعدد من التهديدات الأمنية والإقليمية والداخلية و قد وظفت هذه التهديدات لصالح القوى الخارجية التي تنفست على المنطقة في ظل أجواء الحرب الباردة، حيث وجدت شرق أسيا نفسها أمام تزاحم الاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية للقوى الخارجية ذات المصالح الإستراتيجية في المنطقة في آن واحد، لقد عانت هذه الدول ظروفا قاسية في ظل الاستعمار و انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الأساسية سواء في انخفاض الناتج القومي وزيادة البطالة وزيادة الفقر وانخفاض مستوى الخدمات العامة، أي انخفاض مؤشرات التنمية بصورة عامة، إلا أن هذه الدول كان نصيبها أفضل من باقي الدول بسبب مساعدتها من قبل الدول المستعمرة لها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي السريع.

لقد أدركت دول شرق أسيا وبعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغيرات بنيوية في اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحقيق التنمية وتطويرها ومن ثمة تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بدرجة أساسية، وعند الشروع بعملية التنمية تبنت أغلب هذه الدول النمط الرأسمالي الأسيوي في التنمية، إن هذا المنهج ذو ميزة جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي، من حيث كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد مع حرية السوق وأيضا يعطي الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد وكذلك في حفاظه على القيم الأسيوية.

إن التجارب التنموية لدول شرق أسيا تقديم نموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية حيث أثبتت هذه الدول تفوق كبيرا على شعوب أسيا وأيضا على شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية في مسارها نحو التنمية مما جعلها من بين الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى الاقتصادية المتقدمة في العالم اليوم وهو ما يعطيها أهمية خاصة لمقارنتها بالتجارب التي مرت ومازلت تمر بها تلك المجتمعات من جانب والدروس التي يمكن استخلاصها من جانب آخر.

تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا التجربة الوحيدة التي استطاعت الدمج بين النمو الكبير السريع و العدالة في توزيع الدخل. لذلك ،فليس من المستغرب أن يقابل هذا النجاح بالتقليد ؛ حيث يتم حاليا في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات من خلال استنساخ تلك السياسات الناجحة

لاقتصاديات شرق آسيا، و القيام بالعديد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل هذه المعجزة.

الإشكالية:

وبناءا على ما سبق بإمكاننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

- **ما هو واقع التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا ؟**

و من هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لها علاقة بالموضوع منها:

- ما هي أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها بلدان شرق أسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي الدروس المستفادة من التجارب التنموية لبلدان شرق أسيا ككوريا الجنوبية وماليزيا والصين؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن هذه الأسئلة سوف ننطلق من فرضيات أساسية و هي كالآتي:

- من المحتمل أن بلدان شرق أسيا حققت نجاحا اقتصاديا نتيجة وجود مزيج من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المنطقة.
- من الممكن استخلاص العديد من الدروس لبلدان شرق أسيا في مجال السياسات والاستراتيجيات التي طبقتها خلال مسارها التنموي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من بين الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي :

- الرغبة الملحة لدراسة هذا الموضوع تعود بالدرجة الأولى لارتباطه ارتباطا مباشرا بتخصصنا (اقتصاد التنمية)
- الدور و المكانة البارزة التي احتلتها اقتصاديات بلدان شرق أسيا على المستوى العالمي .
- تحليل السياسات والإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة في بلدان شرق أسيا.
- اهتمامنا الشخصي بالتنمية الاقتصادية ودور السياسات التنموية للنهوض بالاقتصاد.

أهمية وأهداف الموضوع :

يقوم البحث بدراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها عن طريق الاستفادة من تجارب دول أخرى وبالتحديد دول شرق أسيا التي استطاعت أن تجد لنفسها مكانا على الساحة الاقتصادية الدولية بفضل تبنيها لسياسات تنموية جديدة،حيث يهدف البحث إلقاء الضوء على واقع التنمية الاقتصادية في هذه البلدان من خلال :

- التعرف على ماهية النظام الاقتصادي المتبع في بلدان شرق أسيا .
- التعرض بشيء من التفصيل إلى مراحل تطور اقتصاد هذه البلدان والمراحل التي مر عليها.
- استعراض بعض مؤشرات التنمية في هذه الدول مع اخذ ثلاث بلدان كعينة.

حدود الدراسة:

يتعامل هذا البحث مع وصف حالة التنمية الاقتصادية في بلدان شرق أسيا، بالإضافة إلى التطرق لثلاث تجارب تنموية ناجحة وهي الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا، حيث يغطى البحث حدودا زمنية ممتدة من 2005 إلى 2014 حسب البيانات والمعلومات الرقمية المتاحة.

المنهج المستخدم:

قصد معالجة هذه الإشكالية وبلوغ الأهداف المرجوة، تم اعتماد المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري للتنمية الاقتصادية أما الجانب التطبيقي والمنهج التحليلي لتحليل العديد من المؤشرات الاقتصادية والمتعلقة ببلدان شرق أسيا.

أما مصادر البيانات تتكون فهي في العموم عبارة مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات الاقتصادية العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

خطة وتبويب العمل:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية و للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة، جاءت خطة هذه الدراسة لتشمل عرض و تحليل و مناقشة البحث من خلال مقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة.

في **الفصل الأول** والذي يحمل عنوان ماهية التنمية الاقتصادية قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا فيه لمدخل إلى التنمية الاقتصادية ثم في المبحث الثاني استعرضنا التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها ثم في المبحث الثالث تحدثنا عن نظريات التنمية الاقتصادية.

اما في **الفصل الثاني** والذي يحمل عنوان لمحة عامة حول اقتصاديات المعجزة الاسيوية حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول استعرضنا مؤشرات الاقتصاد الكلي ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى بعض السياسات الاقتصادية الكلية وفي المبحث الثالث ذكرنا بعض السياسات الأخرى المحفزة.

وفي **الفصل الثالث** والذي قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث تكلمنا في المبحث الأول عن التنمية الاقتصادية في ماليزيا ثم في المبحث الثاني فتنولنا التنمية الاقتصادية في كوريا وفي في المبحث الثالث تحدثنا عن التنمية الاقتصادية في الصين.

مقدمة

قد شاعت كلمة تنمية Development غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات البلدان التي أخذت ستقبل تباعا والتي كانت تهدف إل تحسين أحوالها، وتعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر ومن بلد لآخر، ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية مثل التنمية الاقتصادية التي كانت تهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط.

فلقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، لأنها ترتكز على إشباع الحاجات الأساسية أو التنمية مع إعادة توزيع الدخل والاعتماد على النفس كإستراتيجيات قد تؤدي إلى الوصول إلى الثمرات.

فمن من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أساسيات التنمية الاقتصادية حيث سنبرز ما يلي:

في المبحث الأول سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، وسنتناول فيما يخص المبحث الثاني مصادر تمويلها، وفي الأخير سنتطرق إلى ذكر نظريات التنمية الاقتصادية في المبحث الثالث.

المبحث الأول:مدخل إلى التنمية الاقتصادية.

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم الواردة حول التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الحديث عن أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة و جوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح و ذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا،حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة،نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي الذي لم يقدر عن حل الأزمات الجزية والكلية لتلك البلدان لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية ومنها:[1]

- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعث المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه وغيرها من المؤشرات المادية مما أحدث خلطا و التباسا واضحا بين طبيعة العملية التنموية التغييرية وبين أهدافها الاقتصادية الاجتماعية .
- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، وخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية و الاشتراكية مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم والأحق بالبلدان المتقدمة والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي و العلمي وغيرها.
- التنمية تتناقض مع عملية التغريب حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية ناتجة أنها تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها والتي استمدت من التراث الغربي الليبرالي حيث تزايد الحصص إليها بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع ،وهو الأمر الذي لابد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع.
- الانتقال من مصطلح التنمية إلى الاصطلاحات الاقتصادية حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة إلى جعل الفكر

[1] صالحي، صالح.(2006). *انهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي*، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، ص ص 88-89.

التنموي يرتبط ببعض الإصلاحات الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة وخصوصا تلك المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين،في إطار برامج التعديل الهيكلي ،والتي جاءت نتائجه قاسية إلى الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل،مما اوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة ضمانها لها،لأنه برغم من زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي ،فان حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل تدهورت،مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية .

و بناء على الحالة التي ألت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية،كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية و تعاريفها المتطورة زمنيا،والتي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول وحيد لها ،و التي تقسم إلى أربع مجموعات:[1]

1 التنمية انطلاقا من معيار الدخل :حيث توجد عدة تعاريف أهمها :

*يعرفها "Meir " بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

* هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي .

*يعرفها "كنيد ليبر جر" بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة،مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

2 التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي: دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية،مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرة ما رفعت الشعارات باسمها و لأجلها ، ومنها:

*هي إجراءات وسياسة وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .

*هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع مما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

[1] صالح، صالحي.(2006).نفس المرجع السابق،ص ص 90-93.

3 التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية، حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:

*هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي،كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

* هي عملية تغيير شاملة ول متكاملة اقتصاديا واجتماعية لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

4 التنمية باعتبارها عملية حضارية، حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة و التقليد، و خصوصا التحرر من التبعية الخارجية، ومنها:

*التنمية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية و موجهة عن طريق إدارة لها قدرة استخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد،ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل في توزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي و الوطني.

*هي ليست فقط عملية إنسانية،ولكنها بشموليتها وعمقها تذهب إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية،يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متابعة التطور والتجديد،مستمرة الابتكار والإبداع،يخيم على أفرادها الرضا والقبول،ويعمم الرخاء والعدالة الاجتماعية و الاقتصادية.

كما يمكن تعريف التنمية كما يلي:

*هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ،وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، و تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

*هي قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية سكينة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5 و7 أو أكثر.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف.(2000).*التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية*، جامعة الإسكندرية، مصر، ص ص 56-59.

[2] ميشيل ،تودارو.(2006).*التنمية الاقتصادية*،تعريب محمود حسن حسيني،دار المريخ للنشر،السعودية،،ص ص 50-51.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشية، وتوفير أسباب الحياة الكريمة وتحقيق غايات أخرى، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف التنمية نظرا لتباين ظروف كل دولة، إلا أنه يمكن إبراز مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في: [1]

أ- زيادة الدخل الوطني :

الغرض الأساسي الذي يدفع بالدول إلى التنمية هو رفع الدخل الوطني قصد تحاشي عدة مشاكل والتي أهمها انخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد والنمو الديموغرافي يقصد بالدخل الزيادة في السلع والخدمات، وتحكم زيادة الدخل عدة أمور أهمها النمو السكاني وإمكانيات كل بلد.

ب- رفع مستوى المعيشة :

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة أولى أساسيات الدولة المتخلفة، ذلك أنه لا يمكن تحقيق الضروريات المعيشية (مأكل، صحة، مسكن...)، ما لم يرتفع المستوى المعيشي وقد لا يحدث هناك رفع في مستوى المعيشة ما لم يصاحبه زيادة في الدخل القومي واستقرار نسبي في النمو الديموغرافي أي جعل النمو الاقتصادي يتوازى والنمو الديموغرافي ، وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل ، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا كلما دل على مستوى معيشة أحسن.

ج- تقليل التفاوت بين الدخول والثروات :

حيث أننا نجد فرقا شاسعا بين دخول وثروات الأفراد لذا تستحوذ طائفة صغيرة على جل شديدة وعلى ذلك تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخول والثروات المداخيل بينما الطبقات الأخرى هي فقر شديد ، ومثل هذه الفوارق تنجر عنها اضطرابات بطريقة أو أخرى.

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

أي أن التنمية الاقتصادية تعمل على تركيبة الاقتصاد وتغيير طابعه التقليدي ،ففي البلدان النامية ذات الطابع الزراعي والذي يتعرض بدوره إلى عدة تقلبات كالجفاف والمنافسة مثلا ، وعلى هذا الأساس تلعب التنمية دور في استقرار هذا القطاع وإفساح المجال لقطاع الصناعة وهذا بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات الأخرى ، حتى تضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي. [2]

---

[1] عبد الحميد محمد، القاضي.(1972). *دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي*، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص ص73-74.

[2] نفس المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثاني:التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

إن التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة ومتشعبة وتتداخل فيها عوامل جديدة، لا سيما في المجال الاجتماعي والسياسي، مما يعني أن عوامل التنمية ليست اقتصادية فقط بل تمس جوانب عديدة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول نتعرض فيه لعوامل التنمية الاقتصادية، و نتناول في الثاني مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وفي المطلب الثالث نذكر العوائق التي تواجه التنمية.

المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية

مع تطور الفكر الاقتصادي من جراء التغيرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج العامل الاجتماعي في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى، والحقيقة إن نجاح التنمية مرهون أساسا بتكوين الإنسان ووعيه بالعملية التنموية، وسنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين، الأولى نتعرض من خلالها لدور العنصر البشري في عملية التنمية، أما في النقطة الثانية فسنتناول دور رأس المال في التنمية.

أولا:دور العنصر البشري في عملية التنمية :

يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية، وذلك لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وسواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أو لم تستهدف ذلك، فإنها لا تتم إلا به، فعملية التنمية تحتاج إلى زيادة في الإنتاج و تبديل في بنيته، وإلى تخفيض في الاستهلاك وتبديل نمطه، والعنصر البشري هو القادر وحده على تحقيق هذه الزيادة والتبديل، وهذا يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يتم بها تأثير العنصر البشري في عملية التنمية.

حيث أن زيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر عادة في عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في العناصر التالية: [1]

1.التأثير في الطلب على الاستهلاك: يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمية وكل زيادة في السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلع، وتشير الدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1% في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها 5% من الدخل الوطني، ويختلف شكل هذه الاستثمارات وحجمها من بلد إلى آخر حسب درجة التطور.

[1] تيسير، الرداوي.(1992). *التنمية الاقتصادية*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ص ص112-113.

2.التأثير في الإنتاج: يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه، وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ويغير عادة التزايد السكاني من العلاقة بين العمل ورأس المال حتى يمكن استغلال هذا التبديل في حجم السكان لصالح التنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين نوعية العمل وتوجيهه في خدمة التنمية الاقتصادية عن طريق الإعداد والتأهيل والتدريب، والتقليل من معدل البطالة.

3. التأثير في الإنتاجية: يمكن القول من حيث المبدأ أنه كلما كان عدد السكان أكبر، كانت إمكانيات التخصص أكبر ليس فحسب بالنسبة للأفراد بل أيضا بالنسبة للمنشآت الصناعية، ويعني ذلك بتعبير آخر أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل، الذي يعتبره "آدم سميث" أكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ضآلة حجم السكان في بلد ما وتبعثرهم، يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية لما يؤدي إليه من نقص الاستخدام في الطاقات الإنتاجية المتاحة والحيلولة دون توسيعها، ولما يؤدي إليه أيضا من نقص استخدام القاعدة الهيكلية (النقل، الكهرباء...).

4.التأثير في تكاليف الإنتاج: تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الطلب، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج، مما يمكن من تحقيق وفرات اقتصادية (تخفيف في تكاليف إنتاج السلع نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي في الإنتاج) تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي.

ثانيا: دور رأس المال في التنمية الاقتصادية

يقصد برأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبئة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية، ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية، على عكس عنصر العمل، لذا تحتل مسألة تكوين رأس المال أهمية خاصة في الدراسات المكرسة للتنمية، حيث أصبح الحديث عن تراكم رأس المال وسياسة الاستثمار متداولا داخل الأوساط المهتمة بمشكلة التنمية الاقتصادية، باعتبار رأس المال يساعد في رفع إنتاجية العمل البشري، وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية.و يقصد بعملية تكوين رأس المال ثلاثة عمليات متتالية هي الادخار والتوظيف والاستثمار.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

إن أهم العراقيل التي تواجهها عملية التنمية في الدول النامية، هي ندرة الموارد اللازمة لتكوين رؤوس أموال، وذلك أن الطلب على هذه الأخيرة يتوقف على مدى القدرة و الرغبة في الادخار. و لذلك تتطلب التنمية الاقتصادية في بداية أطوارها الخروج من هذه الدائرة و العمل على تكوين رؤوس أموال وسوف نتطرق إلى أهم مصادر التمويل المختلفة (الداخلية ، الخارجية).

الفرع الأول: الموارد المحلية.[1]

تتكون مصادر التمويل المحلي من الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد ومؤسسات طواعية، والادخار الإجباري وهو الذي يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتها وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة.

أ– مدخرات القطاع العائلي :

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في :

. الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو مجوهرات أو تأخذ شكل الودائع.

. الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمسكن(فالمدخر هو نفسه المستثمر) .

ب . مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الصناعية ،والتجارية ،والزراعية و الخدمية بادخاره،ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة، كلما زادت المدخرات.

ج– مدخرات قطاع الأعمال العام :

إن العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل بصفة عامة في:

- السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق ، ففي أغلب الأحيان تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفي أخرى تحوي أرباحا احتكارية
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج هي الأخرى لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيرا ما تحوى قدرا من الدعم .

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف.(2003). نفس المرجع السابق، ص ص 218 - 250.

- سياسة التوظيف والأجور: إن الدولة عادة ما تفرض على شركات القطاع العام عُمالة زائدة وعلى الأخص في ظل التزام العديد من الدول النامية، هذا بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الإنتاجية وتقرير مكافآت وعلاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال.

د . الادخار الحكومي:

وتتمثل في إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب ،التي وتعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من مداخيل الأفراد وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة الاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها .

الفرع الثاني: التمويل المصرفي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية.[1]

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم بها بنوك الاستثمار وبعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية وفيما يتعلق بتمويل رأس مال العامل وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى. فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

الفرع الثالث: التمويل الأجنبي.

نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية بشقيها الاختياري والإجباري على تلبية حاجيات الاستثمار في الدول النامية، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية .ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية: [2]

ا- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير حيث يقوم بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لهدف تنموي ، توجد

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف.(2003). نفس المرجع السابق ، ص 201.

[2] نفس المرجع السابق، ص 246.

مؤسسات مالية دولية أخرى، مثل مؤسسة التنمية الدولية والتي تقدم قروضا فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة ، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية .

ب . المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض،ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك لعدة أسباب:

- صغر المعونات في حالات عديدة.
- كثيرا ما لا توجه إلى الدولة الأكثر حاجة إليها.
- تفتقر الدولة المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

ج . الاستثمار الأجنبي :

إن الاستثمار الأجنبي يعد عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي، كونه يساهم في تخفيض البطالة وخلق ثورة وتوفير فرص التسويق وكذا تنويع الإنتاج وبذلك يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:[1]

1 . الاستثمار المباشر: هو عبارة عن الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها في الوقت الراهن بإنفاقه في شراء الآلات والمعدات،و زيادة المخزون،و زيادة العمالة بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أهداف مستقبلية.

2 . الاستثمار غير المباشر:يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم الشركات في دولة أخرى .

كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية، فان مثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر الحقوق، إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.[2]

[1] محمد بلقاسم، بهلول.(1993). *الجزائر بين الأزمة والأزمة السياسية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص16.

[2] حامد عبد المجيد، دراز .(1986).*دراسات في السياسات المالية*، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، ص 180.

المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية

ترد في المؤلفات والأدبيات الاقتصادية التنموية العديدة، ذكر تواجد العديد من العقبات المختلفة التي تواجه البلدان المتخلفة إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات تنموية متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وهي عقبات اجتماعية، دولية وغيرها من العقبات نوجزها فيما يلي:

أولا – العوائق الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين إن أهم العوائق الاقتصادية التي قد تعطل التنمية هي: الدائرة المفرغة للفقر، و ضيق السوق المحلية في الدول النامية:[1]

1– الدائرة المفرغة للفقر :

يؤدي انخفاض الدخول في الدول النامية إلى تدني معدل الادخار في تلك الدول؛ و بالتالي انخفاض معدل الاستثمار ، و لكسر حلقة الفقر، و التغلب على آثارها السلبية على التنمية ، تلجا الدول النامية لطرق أبواب التمويل الخارجي عن طريق المديونيات من الدول المتقدمة و الغنية، و القروض أيضا من الدول و الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية ، كالبنك الدولي .

غير إن النمو لا يعتمد على وفرة رأس المال فحسب، و إنما يعتمد كذلك على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة؛ كما إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة و المجدية اقتصاديا، و هي عادة غير متوفرة في الدول النامية، و هذا ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية .

2– ضيق السوق المحلية:

تقتضي عملية التنمية إنشاء المصانع بحجم كبير؛ للاستفادة من اقتصاديات الحجم في كفاءة التشغيل، و الاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، و تحقيق الكفاءة من الموارد المستغلة. و عادة ما يتعذر إنشاء المصانع بحجم كبير في الدول النامية؛ بسبب ضيق الأسواق المحلية من استيعاب إنتاج الطاقة القصوى لهذه المصانع. و يرى البعض بان بإمكان الدول النامية التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية بانتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج، و الاستفادة من ضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة.

1 فريد بشير، طاهر.(1998). *التخطيط الاقتصادي*، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 53-54.

ثانيا – العوائق الخارجية والسياسية:

وهي عقبات ناجمة و مرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية التجارية والمالية...الخ. وما يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري، أسعار السلع وتدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان المتخلفة وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق المالية الدولية..الخ، وما أدي إليه ذلك من اختلال وعدم استقرار في موازين البلدان المتخلفة وبشكل خاص التجاري منه، وذلك لكون البلدان المتخلفة تعتمد وبصورة كبيرة على تصدير موارد أولية أو خام إلى أسواق الدول الصناعية وخاصة الرأسمالية والأسعار لهذه المواد غير مستقرة في أحجام ومقادير تصديرها أو قيامها بل في الغالب انخفاض قيمة هذه الصادرات مقارنة مع الاستيراد للسلع الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية التي تحتاجها وتستوردها البلدان المتخلفة من الدول الصناعية بصورة متزايدة وكبيرة، يضاف إلي ذلك هناك عقبة الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا (من فنون، معدات قروض ومساعدات، ومنح إعانات) كلها اعتبارات سياسية. [1]

ونتطرق للقيادة السياسية أي بلد هي التي تتخذ القرار السياسي وتختار السياسة التي تسير عليها في المجال الداخلي والخارجي وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية....الخ.

فالقيادة لأي مجتمع كانت هي تقود وتوجه سلطة الحاكم بمختلف مؤسسات وأجهزة الدولة وعليها يتوقف ويتحدد كيف ونوع العمل ومدى التنمية، أي عليها بتوقف وتحدد مصير إزالة مظاهر التخلف بصورة شاملة وكاملة وشريعة وبالتالي مواكبة التقدم الاقتصادي من خلال زيادة المعاملات بالأوراق المالية وهذا في السوق المالي.

✓ **تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية:**

تعتبر المعوقات السياسية من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتجلي في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة حتى تتغلب لا على المصلحة الفردية على المصلحة العامة وتنظيم أخذ الحقوق والقيام بالواجبات على أتم وجه، واستبدال المفاهيم التقليدية بالمفاهيم العصرية المتعلق بارتفاع درجة الوعي السياسي لبناء المجتمع، ومن أمثلة ذلك وقوف الأحزاب السياسية في مصر بعد قيام الثورة في مواجهة قانون الإصلاح الزراعي ومحاولتها عرقلة التحول الاجتماعي وتغير البنيان الاقتصادي تمهيدا للقيام بعملية تنمية.

1 محمد أحمد، الدوري.(1987). *التخلف الاقتصادي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص ص 60-61.

✓ **تذليل الصعوبات الإدارية**

وتتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية المتخصصة ويري "Liebenstein " أن مشكلة البلدان النامية ليست في نقص عدد المنظمين الأكفاء بقدر ما هي في الظروف المحيطة بهم، إضافة إلى نقص البيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد خطط التنمية.[1]

✓ **القضاء على الصعوبات التشريعية**

يعتبر نظام "قانون" أداة ضرورية للتنمية الاقتصادية، فالقرارات الاقتصادية يجب أن تأخذ الشكل القانوني وتصبح جزء من التشريع حتى تصبح نافذة المعقول، ومن أهم العقبات ما يتعلق بحق المالكية العقارية، وبهذا يلزم بغير مفهوم حق الملكية العقارية وتعديل التشريعات المنظمة له بحيث يصبح هذا الحق في خدمة المصلحة العامة عند الاقتضاء من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبهذا يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية القضاء على الصعوبات التشريعية بحيث يمكن إصدار التشريعات التي تتطلب عملية التنمية بالطريق الملائمة، وفي الوقت المناسب.

1 ترجمة عبده محمد وهب الله .(2000).*مؤشرات التنمية في العالم / البنك الدولي للإنشاء والتعمير* ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، ص333.

المبحث الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية

تعتبر هذه النظريات المعاصرة امتداد لتراث العلمي الاقتصادي السابق المتمثل في مختلف النظريات الكلاسيكية ،حيث أنها تمثل النظرة الجديدة للفكر الاقتصادي الحديث وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو لـ " Rostow"[1]

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو*" سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم،[2] وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

– مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- تفشي الإقطاع.
- انخفاض الإنتاجية.
- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة : الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوربا، وهذا في القرون الوسطى.

---

[1] إسماعيل،محمد بن قانة.(2012). *اقتصاد التنمية: نظريات-نماذج-إستراتيجيات*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.122.

* والت وينمان رستو: مؤرخ اقتصادي أمريكي ولد 1916 تخرج من جامعة بيل، درس في العديد من الجامعات الأمريكية والأوربية ككولومبيا، أكسفورد، كمبردج، تكساس و ***M.I.T***، كما شغل عدة مناصب استشارية وله عدة مؤلفات أشهرها " مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1956 والذي كان بإيعاز من الدوائر السياسية والعسكرية في رد على الأفكار الماركسية والشيوعية التي استغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعام وما فتئت تنشر بشكل كبير في تلك الفترة.

[2] - Sid Ahmed ,A.(1981).*Croissance et Développement, théories et politiques*, Tome 1,2 Edition, OPU, Alger, pp.399-402.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية،مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

– مرحلة ما قبل الانطلاق:

وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي. فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

– بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

– بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

– زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

– بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

– بداية طهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

– ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

– مرحلة الانطلاق:

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

– إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.

– النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.

– ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.

– بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

– بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير و دافعة للنمو المطرد ذاتيا.

رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية. وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914، اليابان بين 1878 و 1900.كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

– مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

– استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

– انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

– ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

– ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

– تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.

– مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

– يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

– الدخل الفردي مرتفع جدا.

– لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء و الأهداف الرئيسة للفرد.

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المطلب الثاني: نظرية التحولات الهيكلية

تنسب نظرية التحولات الهيكلية آرثر لويس في عقد الخمسينات من القرن العشرين. ومن دلالة اسم النظرية التي تعتمد على سياسة التحولات نكتشف أن هذه النظرية قد صممت وبنيت فرضياتها من اجل العمل على تحويل اقتصاديات البلدان الفقيرة التي تعتمد على مردود العمل الزراعي التقليدي إلى حالة الاعتماد بقدر اكبر على القطاع الصناعي الذي يتشكل أصلا ويرتكز قي قاعدته على الموارد البشرية المنتشرة بكثرة في القطاع الزراعي.[1] أي أن النظرية ترتكز على اجتذاب القوى البشرية (اليد العاملة) من القطاع الزراعي الذي يتصف بوفرته من دون التأثير على حجم الإنتاج الزراعي وذلك بواسطة آلية تحديد الأجور والمفاضلة. حيث توصي النظرية بضرورة رفع الأجور (أجور اليد العاملة) في القطاع الصناعي بنسبة 30 % أعلى من الأجور الممنوحة في القطاع الزراعي. الأمر الذي سيخلق عنصر استقطاب قوي للعمالة من الزراعة لصالح الصناعة والذي سيترتب عليه معدلات من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.

[1] كبداني،سيد أحمد.(2013).*أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 72.

ومن هنا تعلل النظرية لهذا الاستقطاب من اجل زيادة الإنتاج الصناعي الأمر الذي سوف يحقق زيادة في تراكمات رؤوس الأموال لدى أصحاب الصناعات والذين بدورهم سيقومون باستثمار جزءا من تلك التراكمات الرأسمالية في خلق فرص عمل ومشاريع صناعية جديدة ويمكننا تلخيص أهم سمات وملامح هذه النظرية في النقاط التالية:

– وجود الفائض من العمالة في القطاع الزراعي من الذين تصل إنتاجيتهم الحدية إلى الصفر.

– تساوي حصص الإنتاج الزراعي للمزارعين حيث يتحدد الأجر الحقيقي بآلية متوسط الإنتاج وليس بآلية الإنتاج الحدي للعمل كما هو عليه الحال في القطاع الصناعي.

– زيادة نمو القطاع الصناعي وتحقيق حالة خلق الفرص الجديدة للعمل بفعل تحقيق الأرباح والتراكم الرأسمالي.

– ارتفاع الطلب على العمالة الذي سوف يمتص الفائض من العمالة.

– تغير واضح في الإنتاج الحدي للعمل في القطاع الزراعي بعد أن قد تم امتصاص قسم كبير من العمالة في القطاع الزراعي الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي وبالتالي لن يكون الإنتاج الحدي للعمالة في قطاع الزراعة مساويا للصفر كما كان عليه الحال في البدء. الأمر الذي سيعمل على خلق محفزا ونشاطا اقتصاديا في القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى نمو الاقتصاد وانتشاله من حالة الركود أو الجمود والتخلف. وبالتالي سيكون اقتصادا ذا مردود وليس اقتصادا جامدا كما كان.

المطلب الثالث:النظرية النيوكلاسيكية المضادة

لقد ظهرت النظرية النيوكلاسيكية المضادة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة في البلدان المتقدمة ، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة ، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1]

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول

[1]– كبداني،سيد أحمد .(2013).نفس المرجع السابق،ص.82.

رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية –انظر على سبيل المثال، Bauer ,Belassa ,Johnson ,Krueger , Lal– أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي و الاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.[1]

[1] - Todaro, M. and Smith, S. (2014).*Economic Development*, 12 th Edition, Person Published, pp. 135-136.

خاتمة

أصبح دراسة التنمية الاقتصادية موضوع متداولا لدى الكثير من الباحثين والهيئات المختصة ، حيث أنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أفضل الأساليب الجديدة وذلك من خلال رفع مستويات الإنتاج الذي يحقق بإنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحسين ظروف معيشة الأفراد. خلال هذا الفصل تعرفنا على العديد من النقاط من أهمها :

– أن التنمية الاقتصادية هي احد العناصر الضرورية التي تبحث الدول ، من اجل النهوض بها كهيكل تنموي ، والقضاء على المعوقات التي تقف كحجر عثرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وللاقتصاد ككل وهذا من خلال معرفة الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والإلمام بجميع عناصرها.

– معرفة الأهداف الحقيقة أو العامة والخاصة للتنمية الاقتصادية وهي:كيفية الرفع من النمو الاقتصادي، زيادة الدخل، رفع مستوي المعيشة، وغيرها من العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية.

– تحديد الاستراتيجيات التنموية للسنوات المقبلة، وأفاق التحول التي تريد من ورائها الدول النامية، لتحقيق النمو والتنمية الشاملة .

– التعرف على نظريات التنمية الاقتصادية ،وكيفية تحقيقها في ظل التوازنات المختلفة، مع معرفة تأثيراتها على اقتصاديات الدول من مختلف الجوانب .

مقدمة

استطاعت الدول الآسيوية تحقيق قفزة تنموية كبيرة، سواء كان ذلك سياسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، بعد عقود من حكم السلطوية والتخلف في كافة المجالات، مما جعلها نموذجا يحتذى به في العديد من الدول المتطلعة للتنمية، ومسايرة ركب التقدم والنمو والتنمية، خاصة في ظل ميل النظام العالمي تجاه القارة الآسيوية، فضلا عن أن القارة تشهد صعودا عاما وصعودا صينيا بشكل خاص. ومن هنا، يمكن القول إن القرن الحادي والعشرين أضحى أن يكون آسيويا.

إن الدول الآسيوية التي حققت تقدما هائلا في التنمية بدأت من أرضية شديدة الفقر، فاليابان خرجت من الحرب العالمية مهزومة وبلا موارد طبيعية، والصين عانت وضعا سياسيا واقتصاديا صعبا، فضلا عن دخول البلاد في حرب أهلية وثورة ثقافية استغرقت 10 سنوات، كما أن الهند خضعت للاحتلال البريطاني. أما كوريا الجنوبية، فكانت دولة شديدة التخلف. ففي عام 1948، كان متوسط دخل الفرد يصل إلى 87 دولارا .

كما أن ماليزيا لم تكن ببعيدة عن تلك الدول، واستطاعت أن تحول عوامل الضعف إلى عوامل للنجاح، وتسير في ركب التقدم، وتصبح إحدى أهم الدول الصناعية في العالم. أنه من الأسباب المحفزة لنجاح تلك التجارب في الدول الآسيوية، الدولة التي تقوم بدور مركزي ومهم في قيادة التنمية، وتقوم بالاشتراك مع القطاع المدني والخاص كشركاء في التنمية، فضلا عن دور المجتمع المدني، والاهتمام بحقوق الإنسان، ومحاولة تحجيم الفساد بأنواعه.

و خلال هذا الفصل نتطرق إلى لمحة عامة حول الاقتصاديات الأسيوية حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول سنستعرض مؤشرات الاقتصاد الكلي ثم في المبحث الثاني سنتطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية وفي المبحث الثالث سنتناول سياسات أخرى محفزة.

المبحث الأول:مؤشرات الاقتصاد الكلي

يعتبر الاقتصاد الأسيوي من الاقتصاديات سريعة التطور حيث في خلال مدة زمنية قصيرة تحولت البلدان وخاصة بلدان شرق أسيا من نامية إلى بلدان غنية وذات معدلات نمو سريعة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول:النمو الاقتصادي في شرق آسيا

كان الأداء الاقتصادي لاقتصاديات شرق آسيا مذهلا، حيث عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الاقتصاديات حديثة التصنيع (Newly-Industrialized Economies ,NIEs) كهونغ كونغ، سنغافورة و تايوان نموا سريعا و مرتفعا يتراوح ما بين 7 إلى 10% سنويا في المتوسط و تصنيعا سريعا على مدار ثلاثين عاما بدءا من أوائل الستينات.كما تم تحقيق معدلات نمو لنصيب الفرد يتجاوز نسبة 6.4% .ففي تايوان، ارتفع نصيب الفرد من GDP عشرة أضعاف منذ عام 1960، كما أن بلدان NIEs كمجموعة ارتقت بشكل سريع من رتبة البلدان النامية إلى رتبة البلدان المتقدمة.

الجدول رقم (2–1) المتوسط السنوي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل ل10 اقتصاديات أسيوية عالية الأداء مقارنة ب 5 بلدان غنية

	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1975-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2010
الصين	5.5	1.0	2.2	5.1	9.1	6.2	11.1	7.6	8.9	10.66
هونغ كونغ	3.5	9.0	4.2	8.9	4.0	0.7	3.1	1.0	3.7	3.94
اندونيسيا	3.3	0.6-	4.7	5.9	3.9	5.1	5.8	0.7-	3.3	4.26
كوريا الجنوبية	6.5	3.2	10.1	5.4	6.5	7.8	6.4	3.5	4.0	3.61
ماليزيا	1.3-	3.4	5.0	6.2	3.2	3.1	6.9	2.3	2.4	2.78
سنغافورة	1.2	2.9	7.7	8.2	2.2	6.2	5.9	3.5	2.8	3.55
تايوان	6.0	6.6	6.0	8.3	6.7	3.9	5.6	6.8	/	/
تايلاندا	3.0	3.9	2.9	5.6	3.7	8.4	7.6	0.6-	4.3	3.39
الهند	1.8	0.5	0.7	0.7	3.3	4.2	3.2	4.0	5.4	7.02
اليابان	7.6	8.3	3.2	3.5	2.6	4.3	1.2	0.8	1.2	0.59
فرنسا	3.7	4.4	2.6	2.6	1.4	2.7	0.7	2.4	1.0	0.32
ألمانيا	8.3	3.6	2.1	3.3	1.3	2.9	1.8	1.9	0.6	1.35
ايطاليا	6.5	5.1	2.1	5.8	1.8	3.0	1.1	1.9	0.1	0.51-
المملكة المتحدة	2.5	2.4	1.9	2.9	1.8	3.1	1.3	2.9	2.0	1.11
الولايات المتحدة	2.7	3.4	1.6	2.6	2.1	2.3	1.2	2.9	1.4	0.29

Sources: 1950–1975: Maddison 2001; 1975–2010: World Bank, World Development Indicators Database(2012).

يتبين من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة ما بين 1950 إلى غاية 2010، شهد نصيب الفرد من الدخل لكل من اليابان،تايوان،كوريا الجنوبية، وسنغافورة نموا سريعا بمعدل يتراوح مابين 5 % و 6 % في المتوسط.أما بالنسبة للصين ،و التي بدأت الانتقال إلى اقتصاد السوق في 1978،حققت نموا سنويا يقارب 9% خلال العقود الثلاثة الماضية.على نقيض ذلك، تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية خلال نفس الفترة حوالي 2 % ،مما يشير جليا انه خلال العقود القليلة المقبلة و في ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو،ستلحق بلدان شرق آسيا بركب البلدان الغربية بل يمكن أن تتجاوزهم في جانب الناتج و التقدم التكنولوجي.على أن حدوث ذلك، يتطلب من تلك البلدان أن تحافظ على نفس المستوى المرتفع للنمو و على المدى الطويل.[1]

قضية مهمة أخرى تتعلق بتضاعف و توسع GDP لاقتصاديات شرق آسيا، و التي تشير إلى تلك القفزة النوعية الكبيرة التي عرفها حجم GDP خلال الفترة مابين 1950-1999 بحوالي 24 ضعفا (كمجموعة) (انظر الجدول رقم 02).فعلى سبيل المثال، شهد حجم GDP في الاقتصاد التايواني أعلى توسع في المنطقة ب46 ضعفا خلال الفترة ،تليها كوريا الجنوبية ب 38 ضعفا ،سنغافورة ب36 ضعفا، إلى جانب الصين بتوسع يقارب 26 مرة.كما يمكن ملاحظة انه على طول الفترة ما بين 1950-1999،تضاعف GDP في الولايات المتحدة و اروربا الغربية بخمس مرات فقط.

الجدول رقم(2-2) تضاعف توسع GDP ل 15 اقتصادا خلال 1950-1999 (نسبة GDP سنة 1999 إلى GDP سنة 1950،الدولار الأمريكي)

الولايات المتحدة	5.07
فرنسا	5.22
ألمانيا	5.50
ايطاليا	6.20
اسبانيا	8.39
المملكة المتحدة	3.19
5 البلدان الأوروبية	4.98
الصين	25.59
هونغ كونغ	28.01
اندونيسيا	9.48
كوريا الجنوبية	38.93
ماليزيا	15.61

[1] أمين حواس.(2013).*المعجزات الأسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى*، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد الرابع، ص3.

سنغافورة	36.72
تايوان	46.84
تايلاندا	23.68
8 بلدان جنوب شرق آسيا	24.06
الهند	8.11
اليابان	16.09

Sources: Maddison (2001); World Bank, World Development Indicators Online (see http:// www.worldbank.org/data/wdi2011/index.htm).

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي في شرق آسيا

انطلاقا من معطيات الجدول 03 و04 لهيكل توزيع GDP في الاقتصاد العالمي لسنة 2000 و 2040، يتبين بوضوح هيمنة ست مجموعات من البلدان على الاقتصاد العالمي (بدلالة GDP) وهي: الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي(مجموعة EU15)، الهند،الصين، اليابان و مجموعة الست بلدان لجنوب شرق آسيا (سنغافورة،ماليزيا،اندونيسيا،تايلاندا،كوريا الجنوبية،و تايوان).و قياسا ب GDP، استحوذت المجموعات الستة على 73% من الناتج الاقتصادي العالمي و 57% من إجمالي عدد السكان في العالم(انظر الجدول رقم 03).و الظاهر أيضا أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في العقود الماضية كان له اثر عميق على الاقتصاد العالمي،فبعد ثلاثين عاما من تطبيق الإصلاحات التي قادهاDeng Xiaoping، جعلت الصين اليوم تستحوذ على 11 % من GDP العالمي. أما باقي العالم (بما في ذلك أمريكا اللاتينية و إفريقيا)، فتستحوذ على حوالي 28% فقط من GDP العالمي و 42 % من سكان العالم.

الجدول رقم (2–3).التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2000

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات الدولارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	282	5	9,601	22
الاتحاد الأوروبي (EU15)	378	6	9,264	21
الهند	1,003	16	2,375	5
الصين	1,369	22	4,951	11
اليابان	127	2	3,456	8
مجموعة جنوب شرق آسيا	381	6	2,552	6
إجمالي المجموعات	3,540	57	32,199	73
باقي العالم	2,546	42	12,307	28
العالم	6,086	99	44,504	101

Source: Fogel.(2007).
***Note:* PPP _ purchasing power parity**.

في حين يقدم الجدول رقم 04 مجموعة غير مستبعدة من التوقعات حول حجم و توزيع السكان، و الناتج الاقتصادي العالمي لعام 2040[1]، حيث يشير البيانات إلى توقع حدوث انخفاض نسبي في الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، مما يعني ركودا في عدد السكان و تواضعا في أداء النمو في GDP.

الجدول رقم (2–4) التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2040

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات الدولارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	392	5	41,944	14
الاتحاد الأوروبي (EU15)	376	4	15,040	5
الهند	1,522	17	36,528	12
الصين	1,455	17	123,675	40
اليابان	108	1	5,292	2
مجموعة جنوب شرق آسيا	516	6	35,604	12
إجمالي المجموعات	4,369	50	258,083	85
باقي العالم	4,332	50	49,774	16
العالم	8,701	100	307,857	101

Source*:* Fogel. (2007).

لكن مع ذلك ،هذا لا يعني أن إنتاجية العمل و نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي سينعدم فيه النمو ،بل سينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز 1.8% ،إلا أنها لن تكون قادرة على مجاراة النمو السريع و الكبير الذي سيسود منطقة جنوب شرق/شرق آسيا .فمن المتوقع أن تصبح السوق الأوروبية اكبر بحوالي 60% سنة 2040 مقارنة مما كانت عليه سنة 2000 (بدلالة GDP)،بينما سيعرف الاقتصاد الأمريكي توسعا اكبر بحوالي 300% ،أما الهند ستصبح اكبر بحوالي 1,400 % ،و الصين اكبر بحوالي 2,400 % .في الواقع ،من المرجح أن تصبح السوق الصينية اكبر من أسواق الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي ،الهند و اليابان مجتمعة ،مستحوذة على نسبة 40 % من الناتج العالمي لوحدها.

في تقرير البنك الدولي (1993)، قام العديد من الاقتصاديين باستخدام تقديرات الانحدار لنصيب الفرد من النمو الاقتصادي بغية تحديد مختلف العوامل التي قد تفسر "موجة النمو السريعة والعالية " التي شهدتها بلدان شرق آسيا.و بالاستعانة بثمانية متغيرات تفسيرية:GDP النسبي لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لعام 1960، معدل النمو السكاني مابين

[1]Fogel, R.W. (2007*). Capitalism and Democracy in 2040*, NBER working paper No 13184, Cambridge MA., pp.1–23.

1960-1985، متوسط نسبة الاستثمار إلى GDP مابين 1960-1985، المتغيرات الوهمية لبلدان HPAEs، أمريكا اللاتينية، و إفريقيا جنوب الصحراء؛ تم الحصول على معاملات المتغيرات على التوالي: 0.0328*-، 0.027**، 0.028،0.100،0.007، 0.017**، 0.013**-،0.010*-(يدل الرمز * فوق الأرقام واحدة و الاثنين على وجود معنوية إحصائية عند مستوى 5% و 1% على الترتيب).أما معدل التحديد المعدل (The Adjusted R^2) فقدر ب0.482 .بعد ذلك ، قام Rodrik [1] باستبعاد بعض المتغيرات كمعدلات الاستثمار ، المدارس الثانوية ، و معدل النمو السكاني التي لم تتمتع بمعنوية إحصائية في الدراسة السابقة ، و استبدالها بالمعاملات الجينية (Gini Coefficient) لعدم المساواة في ملكية الأراضي عام 1960 و توزيع الدخل عام 1960 ؛ لتصبح المعاملات على الشكل التالي:

GDPالنسبي لعام 1960	0.38*-
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960	2.66**
المعامل الجيني للأراضي لعام 1960	5.22**-
المعامل الجيني للدخل لعام 1960	3.47-
The Adjusted R^2	0.53

إذا ما تعاملنا مع البلدان الآسيوية كمجموعة، نلاحظ وجود درجة منخفضة للغاية في عدم المساواة في ملكية الأراضي و توزيع الدخل مقارنة ببلدان نامية أخرى.و بالتالي ، تشير نتائج Rodrik على وجود ارتباط ايجابي بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و زيادة العدالة في توزيع الدخل .

من جانب آخر، قامت دراسة البنك الدولي (1993) بتحديد مصدريين هامين للمعجزة: تراكم رأس المال المادي و رأس المال البشري Accumulation of Physical and Human Capital، و التغير في الإنتاجية Productivity Change.هذا الأخير يقاس بنمو إنتاجية العوامل الكلية (Total Factor Productivity, TFP) التي يمكن حسابها ببساطة في الإطار النيوكلاسيكي بطرح جزء النمو الناتج عن تراكم رأس المال المادي ، تراكم رأس المال البشري (مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية كتقريب) و نمو القوة العاملة من نمو الناتج الكلي.و باستخدام بيانات ل 87 بلدا يتراوح ما بين الدخل المرتفع إلى المنخفض ، تم الحصول على تقديرات TFP لبلدان HPAEs (1960-1989) كما يلي :

[1] Rodrik, D. (1994). King Kong meets Godzilla: The World Bank and the East Asia miracle. In Wade, R.

هونغ كونغ	3.647	اندونيسيا	1.257
اليابان	3.478	كوريا الجنوبية	3.102
سنغافورة	1.190	تايوان	3.760
تايلاندا	3.760	ماليزيا	1.075
أمريكا اللاتينية	0.127	إفريقيا	-0.998

أما السمات الأساسية الأخرى لقصة نجاح شرق آسيا فتمثلت في (i) الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير و الانفتاح على التجارة الدولية؛ (ii) عمليات التعلم بالممارسة و إقامة المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية التي ساعدت إلى حد كبير في تحقيق الكفاءة. و (iii) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية؛(iv) كما أن التتابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد (كما تم التأكيد عليه في دراسة البنك الدولي) مثل عنصرا رئيسيا للنمو السريع .فعلى سبيل المثال ، ركزت السياسة الصناعية في اليابان على تشجيع صناعة بعد صناعة :من المنسوجات ولعب الأطفال ، الصلب والكيماويات ، صنع السفن إلى صناعات التكنولوجيا العالية.أما تايوان فقد ركزت على صناعة الكمبيوتر ، البرمجيات ، وتصاميم البحث و التطوير ،كما أنها أقامت صناعات خفيفة ذات تكنولوجيا منخفضة ، لتقفز فيما بعد إلى مرحلة إقامة صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة.أما اليوم ، فتنافس تايوان العديد من البلدان المتقدمة في مجالات التكنولوجيا الفائقة.[1]

[1] أمين حواس.(2013).نفس المرجع السابق، ص6.

المبحث الثاني:السياسات الاقتصادية الكلية

انتهجت دول جنوب شرق أسيا عدة سياسات اقتصادية ساهمت بشكل كبير في تطورها على فترات مختلفة، حيث أصبحت العديد من الدول النامية تحاول أن تستفيد من هذه التجارب وتطبقها في بلدانها من اجل النهوض باقتصادها.

المطلب الأول: السياسات الصناعية

إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو" تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، و تحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد " [1]وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال ، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد و الصلب في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات نظرا لأهمية نواتج تلك الصناعات التي تمثل مدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى ، و التي يعتبر تطويرها (أي الصناعات الثقيلة) عنصرا رئيسيا لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد.و بشكل مماثل، قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة و الكيماوية في الخمسينات بهدف إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل.[2] فبناءا على مبدأ الاختيار، تتلقى الصناعات الفائزة Winner Industries عموما في البداية الحماية و الدعم الكبيرين من طرف الحكومة. لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية. تسمى هذه العملية ببناء " المزايا النسبية الديناميكية Dynamic Comparative Advantages".

ارتباطا بما سبق، يشير Chenery[3]انه مابين 1960-1980،انخفضت حصة قطاع المواد الأولية في اقتصاديات NIEs (خاصة القطاع الزراعي) من الإنتاج، الصادرات، و العمالة لصالح قطاع الصناعات الذي شهد توسعا كبيرا.و يرجع Chenery (1988) السبب في ذلك إلى عدة عوامل في جانبي الطلب و

[1] Itoh, M.et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.

[2] - وفقا لنظرية " الدفعة الكبرى Big Push " المقدمة من قبل Rosenstein-Rodan (1943) ، لا بد من تشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية أو الصناعات الكبرى التي تتميز بمرونات مرتفعة للدخل من جانب الطلب ،أما في جانب العرض ، فتتميز بإنتاجية مرتفعة متوقعة أو تقدم تكنولوجي عالي .و بالتالي ، يمكن القول أن الصناعات الثقيلة و الكيماوية هم المرشحين الأكثر ملائمة من وجهة نظر هذه الفكرة (Kali,2009).

[3] Chenery, H. B. (1988) ,*Industrialization and Growth: Alternative Views of East Asia*, in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press p42.

العرض والتي ساهمت في تحقيق النمو في القطاع الصناعي.ففي جانب الطلب، يعتمد النمو الصناعي على (1) توسيع الطلب المحلي؛ (2) توسيع الصادرات؛ (3) إحلال الواردات؛ و(4) التغير التكنولوجي.و نظرا لطابع التوجه نحو الخارج الذي انتهجته بلدان شرق آسيا، فان توسيع الصادرات كان العامل الأكثر مساهمة في نمو الصناعات.أما في جانب العرض،فان العوامل الرئيسية التي أدت إلى النمو في القطاع الصناعي تمثلت في تزايد اليد العاملة المتاحة ،رأس المال ، وTFP .هذا الأخير يتكون من عدد من العوامل التي يصعب قياسها مثل التحسينات في التعليم ، اقتصاديات الحجم Economies of Scale، استخدام اكبر للتكنولوجيا ،و عناصر القيمة المضافة Value-Added Elements.

من جانب آخر،يرى Adams[1] أن سلم التنمية Development Ladder في بلدان شرق آسيا يتبع نمطا صناعيا متميزا يفترض انه كلما بلغت البلدان مستوى النضج (في مراحل النمو الاقتصادي حسب Rostow) ، و ارتفعت مستويات الدخل و التكلفة (تكلفة عنصر العمل)،ستؤدي ببعض الصناعات إلى فقدان ميزتها التنافسية و انتقالها إلى البلدان المجاورة في شرق آسيا التي هي دونها في مراحل التنمية ، في حين تتحول البلدان المتقدمة في شرق آسيا نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والخدمات ذات المستويات العالية(انظر الجدول رقم 2-5).و بالفعل، يمكن أن نلاحظ انه خلال الفترة مابين 1950–1980 ، تميزت اليابان في الغالب بإنتاجها للسلع كثيفة العمل (المرحلة 2) ،ثم تحولت بعد ذلك نحو الصناعات عالية التكنولوجية (المرحلة 3) في الفترة مابين 1980–1995،أما في السنوات الأخيرة تتجه اليابان بشكل مكثف نحو زيادة إنتاجها في مجال الخدمات ذات التكنولوجيا الفائقة[2].أو بعبارة أخرى، كلما تحول الإنتاج جغرافيا، تقوم البلدان المتقدمة بإعادة تعديل إنتاجها بعيدا عن السلع الاستهلاكية و نحو المنتجات المتطورة عالية التقنية.و في بعض الأحيان تطوير الأجزاء المكونة للسلع التامة الصنع التي يتم تجميعها في الخارج، أو تطوير المنتجات الأكثر تعقيدا مثل السلع الرأسمالية أو السلع الكمالية.

في شرق آسيا ، لا تزال اليابان رائدة (في المرحلة 3) في سلم عملية التنمية على الرغم من تحقيق كوريا الجنوبية ، تايوان ، وسنغافورة نموا سريعا نظرا لتركيزها على أنشطة تكنولوجيا المعلومات وسنغافورة ، على وجه الخصوص، زادت اعتمادها على الخدمات رفيعة المستوى على الرغم من أن اليابان تتمتع بالفعل بالعديد من أنشطة الخدمات عالية المستوى (المرحلة 4) ، إلا أنها لا تزال تحتفظ بدورها الريادي كمنتج

[1] Adams, F. G. (2006). *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.
[2] Klein, L.et al. (2008*). Accelerating Japan's Economic Growth: Resolving Japan's growth controversy,* Routledge. London

للصناعات عالية التكنولوجيا (كاقتصاد في المرحلة 3) بدلا من أن تصبح في المقام الأول مركز خدمة لاقتصاديات شرق آسيا كسنغافورة مثلا.

الجدول رقم (2-5) مراحل عملية دورة المنتوج

	الخصائص	1950-1965	1965-80	1980-95	1995-2010
المرحلة 01 (المنتجات الأولية)	وفرة الأراضي والعمالة الرخيصة	اندونيسيا الفليبين تايلاندا ماليزيا تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية	اندونيسيا الفليبين تايلاندا ماليزيا الصين	اندونيسيا الفليبين فيتنام	لاوس كمبوديا مانيار
المرحلة 02 (صناعات ذات كثافة العمل)	يد عاملة اقل تكلفة	هونغ كونغ اليابان	تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	تايلاندا ماليزيا الصين	اندونيسيا الفليبين فيتنام تايلاندا الصين
المرحلة 03 (صناعات ذات التكنولوجيا العالية)	كثافة رأس المال، منتجات متقدمة تكنولوجيا			تايوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	ماليزيا تايوان كوريا الجنوبية اليابان
المرحلة 04 (خدمات ذات مستوى عال)	قوة عمالة متعلمة				سنغافورة هونغ كونغ

Source: **Klein et al**. (**2008**)

و لإثبات ذلك، يظهر الجدول رقم 2-6 التغير الهيكلي القطاعي الكبير للناتج في الاقتصاديات الآسيوية من الفترة 1970 حتى 2005.كما أن المعطيات تبين و بشكل واضح قدرة الاقتصاديات الآسيوية على تحقيق التقدم الصناعي المذهل، حيث نلاحظ انخفاض حصة القطاع الزراعي من الناتج تدريجيا، في حين ارتفع حصص القطاع الصناعي و قطاع الخدمات بشكل ملحوظ في غضون عقدين من الزمن.و الملاحظ أن هذا التغير في الهيكل القطاعي للناتج حدث في ظرف بلغ فيها الهيكل القطاعي للناتج الياباني مرحلة النضج في السبعينات و بدء هونغ كونغ لمرحلة اللاتصنيع Deindustrialize.

الجدول رقم (2-6) الحصص القطاعية لGDP خلال الفترة 1970-2010

	1970	1980	1990	2000	2005	2010
اليابان						
الزراعة	6.0	4.0	3.0	2.0	2.0	1.18
الصناعة	44.0	41.0	40.0	32.0	30.0	27.54
الخدمات	50.0	55.0	58.0	66.0	68.0	71.28
كوريا الجنوبية						
الزراعة	29.0	16.0	9.0	5.0	3.0	2.47
الصناعة	26.0	37.0	42.0	41.0	40.0	
الخدمات	45.0	47.0	49.0	54.0	56.0	
الصين						
الزراعة	35.0	30.0	27.0	15.0	13.0	10.10
الصناعة	40.0	49.0	42.0	46.0	48.0	46.67
الخدمات	24.0	21.0	31.0	39.0	40.0	43.24
الهند						
الزراعة	46.0	39.0	31.0	23.0	18.0	18.21
الصناعة	21.0	24.0	28.0	26.0	27.0	27.16
الخدمات	33.0	37.0	41.0	50.0	54.0	54.64
تايوان						
الزراعة	15.5	7.7	4.9	2.0	1.7	
الصناعة	34.4	43.2	40.6	27.1	23.4	
الخدمات	50.1	49.1	54.5	70.9	74.9	
سنغافورة						
الزراعة	a2.3	1.1	0.4	0.1	0.1	0.03
الصناعة	a20.4	38.0	35.0	35.0	34.0	27.62
الخدمات	a67.4	61.0	65.0	64.0	66.0	72.33
اندونيسيا						
الزراعة	45.0	24.0	19.0	16.0	13.0	15.3

الصناعة	19.0	42.0	39.0	46.0	46.0	46.98
الخدمات	36.0	34.0	41.0	38.0	41.0	37.73
الفلبين						
الزراعة	30.0	25.0	22.0	16.0	14.0	12.32
الصناعة	32.0	39.0	34.0	32.0	32.0	32.57
الخدمات	39.0	36.0	44.0	52.0	53.0	55.12
تايلاندا						
الزراعة	26.0	23.0	12.0	9.0	10.0	12.39
الصناعة	25.0	29.0	37.0	42.0	44.0	42.96
الخدمات	49.0	48.0	50.0	49.0	46.0	42.96
ماليزيا						
الزراعة	29.0	23.0	15.0	9.0	9.0	10.63
الصناعة	27.0	41.0	42.0	51.0	52.0	41.19
الخدمات	43.0	34.0	43.0	40.0	40.0	48.45

Source : Dutta. (2009); a 1970:Kiril.(2010).

فعلى سبيل المثال ،يظهر الجدول أدناه انه خلال الفترة 1970–2010،انخفضت حصة القطاع الزراعي في اليابان من 6 % إلى 2% ،في حين تتراوح حصة القطاع الصناعي مابين 44 إلى 30 % ،أما حصة قطاع الخدمات فقد انتقلت من 50 إلى 68 % نظرا لكون الاقتصاد الياباني "اقتصادا صناعيا ناضجا Mature Industrialized Economy".[1] و خلال نفس الفترة، انخفضت حصة قطاع الزراعة من GDP في كوريا من أعلى نسبة تقدر ب 29 % إلى أدنى مستوى بنحو 3%، في حين ارتفعت حصص قطاع الصناعة و الخدمات من 26 إلى 40 % و 45 إلى 56%، على الترتيب.أما بالنسبة للصين و الهند، فخلال الفترة 1970-2005، شهدت مشوارا حافلا من التصنيع التدريجي؛ حيث عرف قطاع الزراعة انخفاضا في حصته من الناتج في الصين من 35 % إلى 13 %سنة 2005، أما بالنسبة للهند من 46 %سنة 1970 إلى 18 %سنة 2005.إلا انه على الرغم من ذلك ،لا تزال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج لكل من الصين و الهند جد هامة لتلبية الاحتياجات الهائلة لعدد السكان الكبير في كلا البلدين.أما حصص قطاعات الصناعة و الخدمات فقد عرفت تطورا ملحوظا كما يظهره الجدول أعلاه.

[1] -نشير أن الاقتصاديات الصناعية الناضجة مثل اليابان ،الولايات المتحدة ،و بعض اقتصاديات الاتحاد الأوروبي ،تمثل فيها حصة القطاع الزراعي في الناتج نسبة لا تتجاوز 2% ،في حين يتقاسم قطاع الصناعة و الخدمات باقي حصص الناتج الإجمالي.و الملاحظ أيضا انه كلما اقترب الاقتصاد من مستوى النضج من جانب التصنيع ،كلما أصبح حصة قطاع الخدمات من الناتج مهيمنا بشكل متزايد.

المطلب الثاني:سياسات التوجه نحو الخارج

إحدى أهم الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها.فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة.فعلى مدار سنوات السبعينات ، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27% في كوريا ، و بأكثر من 10% في الفلبين ،سنغافورة و تايلاندا.أما في سنوات الثمانينات ، وعلى الرغم من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا ،إلا أن بلدان NIEs ، ماليزيا و تايلاندا شهدت نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 10% سنويا ، في حين انه تجاوز 6% سنويا في كل من اندونيسيا و الفلبين.كنتيجة لذلك، انتقلت حصة NIEs من الصادرات العالمية بأقل من 2% سنة 1960 إلى أكثر من 8% سنة 1988.[1]

إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في الاقتصاديات الآسيوية النامية تمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات Import Substitution Policies لصالح سياسات التوجه نحو الخارج، فسياسات إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من الدول النامية في أوائل فترة ما بعد الحرب تميزت بشكل واضح بتبعيتها لنمط سياسي يهدف لتحقيق بعض الأهداف القومية، بالإضافة إلى تحقيق طفرة أولية سريعة للنمو الاقتصادي كلما ارتفع الطلب المحلي ليحل محل الواردات. و مع ذلك، و بوجود حواجز تجارية مرتفعة سيعمل على حماية الصناعات المحلية التي لا تتميز بالكفاءة، و غير القادرة على المنافسة الأجنبية الشديدة و ستمنع التخصص من الاستفادة من الميزة النسبية للمكاسب الدولية للتجارة.في الواقع ، عملت السياسة التجارية التشويهية (The Distortionary Trade Policies) على خفض معدلات النمو و تدني مستوى التكنولوجيا من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس الأموال المحلية أكثر من مستوى كفاءته.

[1] أمين حواس.(2013). نفس المرجع السابق ، ص13.

الشكل رقم(2-1) نمو الصادرات في شرق آسيا،1970-2005

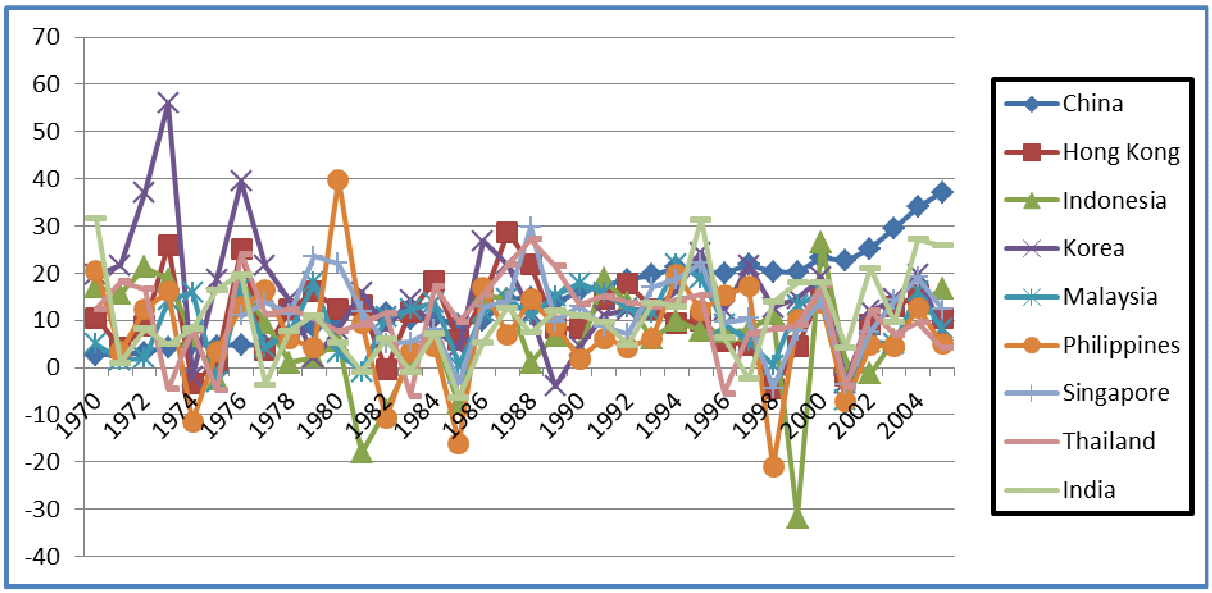

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012).

جدير بالذكر أن بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا لسياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت اقتصاديات المعجزة بتبني إستراتيجية التوجه نحو الصادرات Export-Oriented Strategy ابتداءا من الستينات ، و التي انعكست في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية و الضرائب على الصادرات،إزالة القيود الكمية على التجارة،و تقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي .و خلال السبعينات ،قامت العديد من البلدان الآسيوية الى جانب هونغ كونغ ، الصين ، و سنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية . كما سجلت كل من كوريا ،ماليزيا ،و تايلاندا معدلات لرسوم جمركية تقدر ب 9،9،13 % ،على التوالي،وهي اقل بكثير من نظيرتها في الهند (29 %) ، باكستان (23 %) ،و العالم النامي ككل (23 %) [1] و حتى في المناطق التي حافظت على الحماية التجارية، تم تطبيق تدابير تعويضية لمنع التحيز ضد الصادرات و التي تعتبر شائعة بين معظم البلدان النامية الأخرى.و تتضمن هذه التدابير الالتزام بسياسات سعر صرف تنافسية ،مما يسمح للمصدرين الوصول الى المدخلات بأسعار السوق العالمية عن طريق تقديم إعفاءات و السماح بحرية الوصول الى الصرف الأجنبي ،تطوير مؤسسات جديدة كمناطق تجهيز الصادرات Export Processing Zones[2].أما في سنوات الثمانينات و التسعينات ،قامت

[1] World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press.

[2] Quibria, M. G.(2002), Growth and Poverty: Lessons from the East Asian Miracle Revisited, ADB Institute Research Paper Series No. 33, pp.1-78.

اقتصاديات شرق آسيا بتخفيض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات و القضاء بشكل كبير على الضرائب الصادرات و الرسوم غير الجمركية.ففي منتصف التسعينات ،سجلت معدلات الرسوم الجمركية في كل من كوريا ، اندونيسيا ، و ماليزيا انخفاضا لبصل إلى مستوى اقل من 5 % ، في حين حافظت الهند على معدلات رسوم جمركية مرتفعة عند 30 % (على الرغم من انخفاض متوسط الرسوم الجمركية للعالم النامي ككل إلى حوالي 13 %) .

المطلب الثالث: تعبئة الموارد المحلية

إن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في شرق آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي و التي استطاعت تغذية و دعم معدلات الاستثمار المرتفعة.فبلدان مثل اليابان ، NIEs و ASEAN (باستثناء الفلبين) إضافة إلى الصين و الهند عرفت سواءا زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية.في هذا الصدد ، كشفت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته بلدان NIEs بعد الحرب يرجع في الأساس إلى نمو عوامل المدخلات (رأس المال المادي و العمل) ؛أي بوجود معدلات ادخار كبيرة ،استثمارات عملاقة و ساعات عمل طويلة و بالفعل ، عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1% سنة 1960 إلى 35% في الوقت الحالي. أما سنغافورة فبعد تحقيق معدلات صفرية للادخار سنة 1960، أصبحت حاليا تدخر نسبة تقدر بأكثر من 40% من GDP (انظر الشكل 2-2).

و يمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير لمستويات الادخار في جزء منه إلى السياسات الحكومية التي تشجع الادخار ، من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقي لضمان تفادي تقلبات معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي.كما أن العملية الموسعة لإعادة توجيه الدخل من الإنفاق إلى الادخار أدى إلى خلق كتلة نقدية كبيرة خصصت لتمويل الاستثمار المحلي "الإنفاق الاستثماري Investment Spending" في البنى التحتية، القدرة الإنتاجية و التعليم. [1]

[1] - إن احد أهم السمات المميزة لاقتصاديات شرق آسيا هو ارتفاع مستويات الادخار التي ساعدتها على النمو بسرعة وتحقيق المعجزة.فالملاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد و الأسر يساهم بنسبة تقل عن 50% من إجمالي الإنفاق في الاقتصاد ، في حين يساهم الإنفاق الاستثماري (الناتج عن المدخرات) بنسبة تتراوح ما بين 30% و 40% ويمكن أن تتجاوز نسبة 50% في حالة سنغافورة مثلا.أما في الولايات المتحدة ، يمثل الإنفاق الاستهلاكي حوالي 70% ،في حين تمثل حصص الإنفاق على الاستثمار حوالي 20% فقط. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في أنماط الإنفاق بشكل رئيسي إلى معدل الادخار .فعلى مدار 20 سنة الماضية ، عرفت معدلات الادخار الفردي في الولايات المتحدة مستويات متدنية أو حتى سلبية في السنوات الأخيرة .أما في شرق آسيا، يدخر الأسر ما بين 30% و 20% من الدخل (Tochkov, 2010).

الشكل رقم(2-2) الادخار كنسبة منGDP، 1970-2005

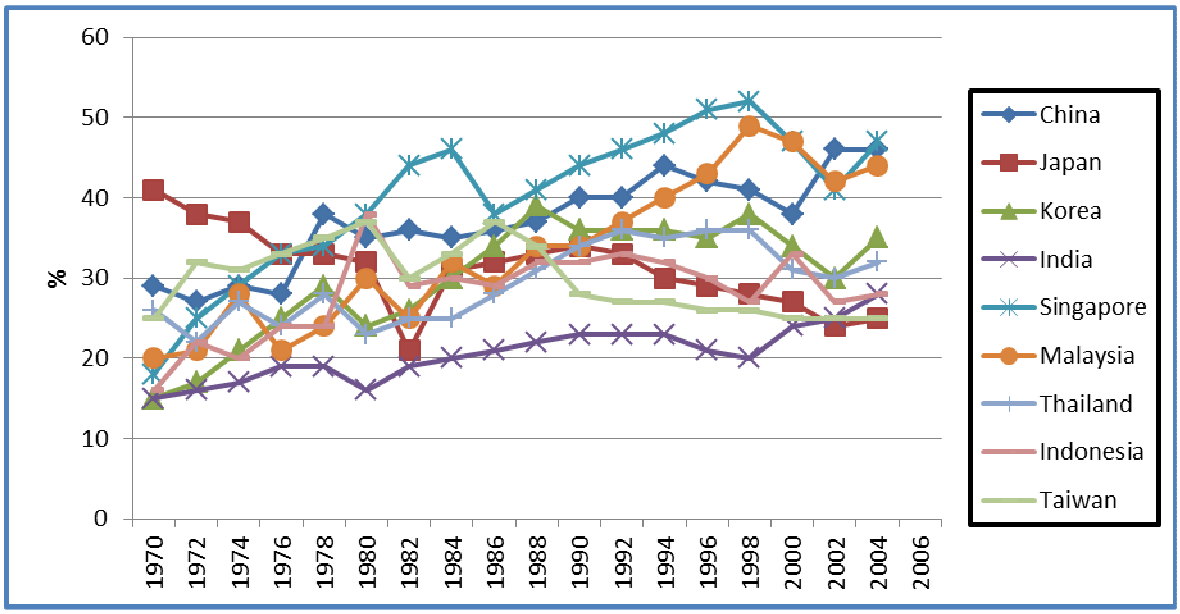

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012).

مسألة أخرى مهمة و ذات صلة بارتفاع مستويات الادخار في شرق آسيا هو الافتقار إلى أسواق مالية متطورة تعمل بشكل سليم ؛فالملاحظ أن من بين الأسباب التي تجعل معدلات الادخار لدى الأمريكيين مقاربا للصفر هو إمكانية حصولهم على الائتمان (القروض) بسهولة نظرا لتطور الأسواق المالية بدرجة عالية .أما في شرق آسيا ، لم يكن الحال كذلك في العقود الأولى بعد النمو المتسارع ، ففي الصين مثلا ، تم إدراج الرهون العقارية و قروض السيارات في السنوات الأخيرة فقط ،كما أن الأسواق المالية لا تزال متخلفة إلى حد كبير.لذلك،وفي ظل هذه الظروف حيث أن الائتمانات (القروض) غير متاحة بشكل نسبي ، يضطر المواطنون للادخار لسنوات طويلة من اجل شراء السلع المعمرة أو العقارات السكنية[1] .

من جانب آخر، انتهاج حكومات شرق آسيا للسياسات الجبائية والنقدية الموجهة لدعم النمو الاقتصادي المطرد وغير التضخمي ساعد بشكل كبير على تشجيع الادخار وتكوين رأس المال.وبالفعل ، قامت تلك الحكومات بوضع علاوات على المسؤولية الجبائية Premium on Fiscal Responsibility وخفض معدلات التضخم، حتى وان أدى ذلك إلى ظهور أزمات اقتصادية على المدى القصير لصالح تحقيق تلك الأهداف.ففي كوريا الجنوبية مثلا، تبنت الحكومة برامج للتقشف المفروضة سنة 1980 للحد

[1] Tochkov, K. (2010*),* East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook,* SAGE Publications.

من احتياجات خدمة الدين الخارجي الكبير الذي قد يغرق حسابها الجاري.نشير هنا، إلى أن قدرة تلك الحكومات على تنفيذ تلك السياسات بشكل ناجح اعتمد بشكل كبير على وجود درجة عالية نسبيا من الاستقرار الاجتماعي و القبول العام للمواطنين لهذه التدابير.

المبحث الثالث:سياسات أخرى محفزة

يعتبر التحفيز الضريبي والمالي من أهم السياسات الاقتصادية التي تسمح بشكل كبير في الاستثمار بمختلف أنواعه حيث تبنت دول شرق أسيا هذه السياسة وسمح لها ذلك بزيادة الادخار و رفع قيمة الاستثمار مما أدى إلى تطوير القطاع البنكي واستقطاب استثمارات أجنبية هامة.

المطلب الأول:سياسات القطاع الضريبي و المالي

قدم المتأخرون الآسيويون حوافز ضريبية مختلفة، و تدخلوا في الأسواق المالية من اجل توفير رأس المال اللازم و بتكلفة منخفضة للاستثمار في الصناعات المستهدفة.و الواضح انه خلال المراحل الأولى للتنمية، يتطلب القيام باستثمارات عملاقة في مجال التصنيع حجما كثيفا من رأس المال.لذلك، يسمح وجود حوافز ضريبية Tax Incentives بإمكانية جمع الشركات للأموال داخليا من خلال استثماراتها.و تشمل هذه الحوافز، من بين الأمور الأخرى، ضرائب جد منخفضة أو حتى صفرية على السلع الرأسمالية المستوردة، إعفاء الشركات من الضرائب لفترة معينة من الزمن.و الملاحظ أيضا في تجربة تلك البلدان ،توجيه الحكومات للأموال في الأسواق المالية لصالح الصناعات المحفزة من اجل توفير رأس المال اللازم لتوسيع الناتج و الصادرات .

اتخذت الحوافز الضريبية و المالية الممنوحة في اقتصاديات شرق آسيا الأشكال التالية:

(i) إنشاء بنوك التنمية Development Banks و بنوك القرض على المدى الطويل Long-Term Credit Banks لتوفير رأس المال على المدى الطويل، على حساب تثبيط تنمية أسواق السندات؛

(ii)العمل على التحكم في آلية أسعار الفائدة بشكل معتدل (و بالتالي منع القمع المالي Financial Repression) ؛

(iii) توفير القروض الموجهة (أو، قروض السياسة Policy Loans) للشركات المصدرة.

في اليابان مثلا، قدمت الحكومة عددا من البرامج لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى التي طبقت خلال مراحل الإعمار و التنمية بعد الحرب كجزء من سياسة *Keisha Seisan Houshiki* (نظام ذات أولوية للإنتاج) . هذه السياسة صممت في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي بهدف بناء البنى التحتية و ترقية الصناعات ذات الأولوية كالحديد و الصلب ،بناء السفن و تطوير الصناعات الضرورية لتحقيق المزيد من النمو في الصناعات الوطنية.في إطار هذه السياسة ،تم تطبيق مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية و المالية ، كما تم تحديد أسعار المدخلات الهامة مثل الفحم و الصلب التي تسيطر عليها البيروقراطية الاقتصادية .بعد ذلك ،تم انتهاج سياسة "الترشيد Rationalization " في النصف الأول من الخمسينات ،بغية جمع الأموال اللازمة لهذه الجهود ،من خلال الحصول على القروض من بنك اليابان للتنمية و تقديم إعفاءات ضريبية.أما الشركات التي استفادت من "نظام البنك الأساسي Main Bank System " ،فهي مجموعة الشركات التي لها تعاملات تجارية مترابطة و قوية مع بعضها البعض ، و التي تتجمع حول بنك خاص للحصول على رأس المال داخل هذه المجموعة للقيام باستثمارات جديدة (Teranishi, 2002).

أما في كوريا الجنوبية، و خلال فترة إحلال الواردات في الخمسينات ،اعتبر تخصيص حصص الاستيراد ،تخصيص الصرف الأجنبي، وقيود الاستيراد المصادر الأساسية للريع الاقتصادي.فبدءا من الستينات ،قامت الحكومة الكورية بتوسيع حجم القروض بشكل كبير لترقية الصادرات و دعم المصدرين.كما قامت الحكومة بالعمل على تراكم أحجام هائلة من القروض بمعدلات فائدة منخفضة لصالح ترقية صناعاتها الثقيلة و الكيماوية ، و العمل على بلوغ اكتفاء ذاتي في الإنتاج الصناعي. و إلى جانب الامتيازات الضريبية ،فضلت التكتلات الصناعية الكبيرة المسماة " The Chaebol " الحصول على القروض المتأتية من صندوق الاستثمار الوطني و بنك كوريا،و التي تتميز بتكاليف جد منخفضة مقارنة بالقروض المتاحة الأخرى.و يمكن الإشارة إلى انه حتى في منتصف الثمانينات، مثلت قروض السياسة ما يقارب نصف القروض المستحقة في كوريا [1] و يرى Cho (1998) أن الحكومة الكورية استطاعت إنشاء نظام حكومة–صناعة–بنك– مشترك لحماية الصناعات من الظروف غير المتوقعة.كما أن الحكومة كانت قادرة على إدارة الأخطار من خلال تدخل الإقراض Credit Intervention، و الذي جنب كوريا التعرض لازمات حادة.

أخيرا ، لم تحد الحكومة التايوانية عن خط حكومات اليابان و كوريا الجنوبية فيما يتعلق بتقديم حوافز مالية و ضريبية لترقية صادراتها. بل إنها بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتوفير التمويل بتكاليف منخفضة

[1] World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press. p. 281

كميزة أخرى هامة للتمويل.ففي الوقت الذي وجهت فيه كوريا القروض ذات التكاليف المنخفضة كمصادر قيمة للشركات المصدرة خصوصا الصغيرة و المتوسطة (Small and Medium Sized Entreprises, SMEs) ،اعتبرت تايوان أداء الصادرات Export Performance معيارا أساسيا لضمان استمرارية تدفق القروض ذات التكاليف المنخفضة للشركات ،مما ساعد على خلق المنافسة بين الشركات للحصول على هذه القروض.و الواضح أيضا أن الحكومة التايوانية أجبرت البنوك على تخصيص نسب معينة من القروض لصالح SMEs.

المطلب الثاني: الاستثمار في الموارد البشرية

إن التصنيع السريع الذي شهدته اليابان و بلدان NIEs و ASEAN لم يكن ممكنا دون إحداث نمو كبير في مؤهلات Skills ،معرفة Knowledge ، و قدرة Ability القوى العاملة المحلية.ففي عملية التنمية، يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية (الفترة قصيرة و متوسطة المدى).و مع ذلك، وعلى المدى الطويل سيتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا مما يعني انخفاضا في الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تنعدم في مرحلة لاحقة و بالتالي لا يمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في التكنولوجيا (أو إنتاجية العوامل الكلية TFP). Paul Krugman (1994) من بين آخرين ، كان محقا في حكمه على أن نمو اقتصاديات شرق آسيا يجب أن يتباطأ في المستقبل بسبب ما سماه " الاعتماد المفرط Excessive Reliance" على تراكم رأس المال.[1]ومع ذلك، يمكن لهذه النظرة التشاؤمية ألا تتحقق إذا ما تمكنت تلك الاقتصاديات من عبور بعض عتبات التنمية ؛ بمعنى البدء في استثمارات في رأس المال البشري و التكنولوجيا الجديدة ، فالاقتصاد الذي يمتلك نوعية جيدة من رأس المال البشري و التكنولوجيا الجديدة سيحقق نموا مرتفعا ل TFP ، و بالتالي تحقيق النمو السريع ليس فقط في الفترة الانتقالية بل أيضا على المدى الطويل.ارتباطا بهذه النتيجة ، يمكن اعتبار نوعيات رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة عوامل مفسرة للتباعد الاقتصادي بين الاقتصاديات في العالم (Le Van and Nguyen,2009).

[1] - قام Krugman (1994) بمقارنة أنماط التنمية في شرق آسيا بتلك التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات .ففي ذلك الوقت ، اعتقد الكثيرون انه يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتجاوز البلدان الغربية في مجال الإنتاج و الابتكار.لكن مع مرور الوقت ،أصبح من الواضح أن النمو السريع للاقتصاد السوفياتي كان مبنيا بالكامل على التزايد في مساهمة القوى العاملة ،عادة باستخدام الأساليب القمعية ، و على تراكم رأس المال المادي ،المتأتي من المدخرات الإجبارية .لكن ، انطلاقا من واقع محدودية القوى البشرية وتناقص عوائد رأس المال ، انخفض معدل النمو ، وفي ظل غياب الابتكار التكنولوجي ،وقع الاقتصاد السوفياتي في فخ الكساد .ويشير Krugman أيضا أن التباطؤ الاقتصادي كان احد الأسباب الرئيسية لانهيار النظام السوفياتي.في هذا الجانب ، يرى Krugman أن صعود اقتصاديات شرق آسيا هو مشابه جدا لقصة الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات ؛مما يعني ضمنيا انه بسبب أن نموها الاقتصادي كان يعتمد على تراكم رأس المال المادي و في ظل غياب تحسينات الكفاءة ، فإنها ستتجه تدريجيا نحو التباطؤ.

و بالفعل، و مع حلول 1986، بدأت اقتصاديات شرق آسيا القيام باستثمارات عملاقة في أنشطة البحث والتطوير التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، و التي تهدف بشكل كبير إلى تحسين كفاءة العملية الإنتاجية. و الملاحظ أيضا في تلك البلدان، أنها تشترك في تحقيق التزام موحد يتمثل في التعميم الشامل للتعليم لكافة فئات المجتمع بدون استثناء؛ أي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، التعليم الثانوي، المعاهد و الجامعات المتقدمة لاحقا.فعلى سبيل المثال، قامت الصين باستثمارات عملاقة في مجال التعليم لجميع فئات المجتمع بدءا من قطاع التعليم الابتدائي Primary Education .فمع بداية سنوات 1980، بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة 113% (انظر الجدول 2-7).و مع توسع المدارس الثانوية Secondary School الذي كان مثيرا للإعجاب، ارتفعت نسبة الالتحاق من 46% سنة 1980 إلى 76% سنة 2005. أما اكبر نسبة للزيادة فكانت في مستوى التعليم العالي Tertiary Level (المعاهد و الجامعات) ، حيث تضاعفت نسبة الالتحاق 3 مرات مابين 1980 و 1997 ، و تضاعف أيضا 3 مرات ما بين 1997 و 2004 ليبلغ 19% في السنوات الأخيرة.و يمكن إرجاع هذا التزايد السريع لمستويات التعليم في الأساس إلى الجهود الكبيرة لكل من السياسيين (الحكومة) ورجال الأعمال(القطاع الخاص) الرامية إلى توسيع العرض اللازم من التقنيين ذوي التدريب العالي ، و إلى توسيع الطلب على المنتجات الاستهلاكية ذات التكنولوجيا العالية و التي تستخدم من قبل المستهلكين ذوي التعليم الجيد.[1]

الجدول رقم (2-7) نسب الالتحاق الإجمالي

	المدارس الابتدائية			المدارس الثانوية			التعليم العالي			سن الالتحاق الإلزامي
	1980	1997	2006	1980	1997	2006	1980	1997	2006	
الصين	113	123	111	46	70	76	2	6	19	7-15
هونغ كونغ	107	94	98	64	73	85	10	22	32	
اندونيسيا	107	113	114	20	56	64	4	11	17	7-15
كوريا الجنوبية	110	94	105	78	102	96	15	68	90	6-15
ماليزيا	94	101	101	48	64	69	4	12		
سنغافورة										
تايوان										
تايلاندا	99	87	108	35	58	78	5	21	43	6-14
الهند	83	100	112	30	49	54	5	7	12	6-14
اليابان	101	101	100	93	103	101	31	41	54	6-15
فرنسا	111	105	110	85	111	114	25	51	56	6-16

[1] - ساهمت المصادر غير الحكومية الخاصة في الصين بشكل فعال في تكوين رأس المال البشري و خلق المعرفة. ففي سنة 2003، ساهم القطاع الخاص بحوالي 34% من إجمالي الإنفاق على التعليم، و 76%¨ من إجمالي الإنفاق على أنشطة البحث و التطوير (Sengupta, 2011).

ألمانيا		104	103		104	101	27	47		6-18
ايطاليا	103	101	103	72	95	100	27	47	63	6-14
المملكة المتحدة	104	116	105	83	129	98	19	52	60	5-16
الولايات المتحدة	99	102	98	91	97	94	56	81	82	6-16

Source: Fogel. (2011).

بالتالي، تم رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي ليس فقط بسبب التكنولوجيا المتقدمة المجسدة في الاستثمارات المادية الجديدة، و لكن أيضا بسبب زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري التي عملت على رفع مستوى جودة عنصر العمل.كما أن تلك البلدان تبنت أيضا استثمارات عملاقة في برامج أخرى لتعزيز الموارد البشرية بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الرعاية الصحية و تنظيم الأسرة.ففي تايوان، تم توفير العيادات مع تنظيم الأسرة ، التحصين و الخدمات الصحية الأساسية على مسافة قريبة من كل قرية بحلول عام 1960.أخيرا ، انتهاج الحكومات لسياسات تهدف إلى تحسين التغذية و مراقبة النمو السكاني شكل عاملا مهما في تحسين نوعية الحياة و رأس المال البشري لتلك البلدان.

المطلب الثالث: سياسات التكنولوجيا

يرى بعض الاقتصاديين أن احد أهم السمات المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم Learning بدلا من الابتكار Innovation. على ذلك، كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان كاليابان ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، و غيرها من البلدان المصنعة حديثا.من هذا المنطق ، ترى Amsden (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا (تعني بذلك الدول سالفة الذكر) يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية Learning Foreign Technology، فدول مثل اليابان ، تايوان ، كوريا الجنوبية ، البرازيل ، تركيا ، الهند والمكسيك " أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها (اقتراضها)على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة"[1].فتلك البلدان سعت إلى تضييق (تقليص) الفجوة في القدرة التكنولوجية بينها و بين البلدان الصناعية .و الظاهر أن عملية اللحاق بالركب تطلب في البداية استيعاب التكنولوجيا Technology Absorption من خلال شراء كميات كبيرة من التكنولوجيا الأجنبية. يضيف Krugman (2011) لهذا التحليل "أن معظم التحليلات الاقتصادية ترى أن تحقيق دول شرق آسيا (بالخصوص NIC's) لمعدلات نمو مرتفعة كان ممكنا

[1] Amsden, A. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization,* Oxford: Oxford University Press.p5.

بسبب كونها "دولا متخلفة نسبيا Relative Backwardness".فمع مرور الزمن، استطاعت تلك الدول التحرك نحو العالم المتقدم عن طريق الاستفادة من تبني التكنولوجيا المتقدمة التي تم توليدها في دول متقدمة كالولايات المتحدة".أما في تحليل Van and Wan (1997) لأنماط النمو لNIEs ، يتبين أن تلك الدول استطاعت تحقيق معدلات نمو سريعة و مرتفعة من خلال اعتماد ميكانزمات للنمو الاقتصادي تتطلب أولا ، توليد روابط تكميلية بين تراكم رأس المال ، مكاسب التكنولوجيا و التجارة الدولية؛فتخلف أي رابط من تلك الروابط لم يكن ليمكن تلك الاقتصاديات من تحقيق تنمية صناعية مذهلة كالتي تحققت على مدار العقود الثلاث الماضية.ثانيا، فيما يتعلق بنمط التنمية المتبع، استطاعت NIEsالحصول على التكنولوجيا (في المراحل التنموية الأولية) بتقريب المسافة مع العالم المتقدم من خلال اقتراض التكنولوجيا، و ليس من خلال القيام بأنشطة البحث و التطوير المحلية المكلفة، و التي تتميز بالمخاطرة..في هذا الجانب ، تشير Amsden (2001) الى أن تدفق التكنولوجيا الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا حاسما في جعل عملية التصنيع في بلدان شرق آسيا ممكنا.فقبيل التسعينات،كان من الصعب تحديد أي صناعة رئيسية في بلدان شرق آسيا تأسست دون الاعتماد على المعرفة الفنية الأجنبية.و تضيف Amsden الى أن المعاملات في مجال التكنولوجيا مقاسة ب(i) التراخيص الأجنبية ؛(ii) زائدا صادرات البلدان المتقدمة من السلع الرأسمالية ؛(iii) المساعدات التقنية الى البلدان النامية ،تضاعف 13 مرة خلال الفترة ما بين 1962 (حوالي 27 مليار دولار) الى 1982 (356 مليار دولار).

قامت SMEs في الاقتصاديات الآسيوية بشراء التكنولوجيا ب"أسعار صفرية Zero Prices" عن طريق الاستنساخ (أو الهندسة العكسية Reverse Engineering).أما الشركات الوطنية الكبرى تحصلت على التكنولوجيا المطلوبة عن طريق "التمرن *"Apprenticing* : حيث تقوم بشراء التراخيص (أو دفع إتاوات) للموردين الأجانب الرائدين في مجال التكنولوجيا [1]و بمجرد أن تكتسب الشركات الكبرى المعرفة الفنية الأجنبية ،تقوم بنشرها Diffused الى الشركات الصغيرة.ثم تقوم مجموعات متنوعة من شركات الأعمال بنشر أفضل الممارسات التقنية الأجنبية لفروعها و للمتقاعدين الثانويين في صناعات مختلفة دون عوائق قانونية التي كانت موجودة في المشاريع المشتركة.

في هذه المرحلة، اتجه دور الحكومة أساسا لتكوين المهارات نحو الحصول على أفضل الشروط لنقل التكنولوجيا، و الإنفاق بشكل كبير على التعليم، و زيادة الاستثمارات في البحث و التطوير (Research

[1] Kim, E.M. (1997), *Big Business, Strong State: Collusion and Conflict in South Korean Economic Development, 1960–1990*, Albany: State University of New York Press.

and Development, R&D) تدريجيا.لكن مع مرور الوقت، بدأ يظهر نوع من التفاوت بين بلدان شرق آسيا بسبب اتخاذ قرار الانخراط في أنشطة البحث و التطوير المتعلقة ب"صنع"التكنولوجيا.ففي الوقت الذي استمرت بعض البلدان في شراء التكنولوجيا الأجنبية و الاستثمار في القدرات الإنتاجية ، و ربما تنفيذ مشاريع لتأهيل المهارات، بدأت شركات رائدة في بلدان أخرى بتطوير تكنولوجيا جديدة كشرط أساسي لتعزيز قدراتها التنافسية و استمراريتها .كما أن تزايد الضغوط التنافسية للاقتصاديات النامية الصاعدة حديثا على بلدان شرق آسيا، اجبر هذه الأخيرة على العمل لتطوير التكنولوجيا و الارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية.لتحقيق ذلك ،و بمشاركة الحكومات،أنشئت معاهد وطنية لتطوير التكنولوجيا National Technology Development Institutes . و نظرا لوجود قاعدة ضعيفة للبحوث و التنمية كان من الممكن أن يجعل تلك البلدان تعتمد على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، لكن هذه الاقتصاديات نجحت في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية.

و تهدف سياسات التكنولوجيا إلى إحداث التقدم التقني من اجل تحسين مهارات القوى العاملة و تحسين عمليات الإنتاج، و التي تؤثر في النهاية إيجابا على القدرة التنافسية. و قد لعبت الحكومات ثلاث ادوار رئيسية في التنمية التكنولوجية :(i) توفير البنى التحتية الضرورية و الحوافز المالية لتسهيل التقدم التكنولوجي ،(ii) إنشاء المعاهد العمومية للبحث و التطوير و إقامة مشاريع أبحاث مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص،و نشر التكنولوجيات المنتجة إلى الشركات الخاصة و ،(iii) خلق بيئة ملائمة و مواتية لنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية نحو الشركات المحلية. و يمكن تبرير التدخل الحكومي في سياسات التكنولوجيا من منطلق أن الاستثمارات الجديدة في البحث و التطوير تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين، تكاليف جد مرتفعة، و حد أدنى لأنشطة البحث و التطوير.هذه الأسباب ربما تؤدي إلى نقص استثمارات الشركات الخاصة في مثل تلك الأنشطة.

على العموم، يظهر الشكل رقم 2-3 الاختلافات الحاصلة في مستويات الإنفاق على R&D لمختلف البلدان . هذا المؤشر يأخذ "كتقريب Proxy " للإنفاق على العلوم و التكنولوجيا (Science , S&T and Technology) . و الظاهر من خلال هذا الشكل أن كوريا و تايوان هي أكثر البلدان (إضافة الى فنلندا و اليابان) التي تخصص موارد على أنشطة R&D من بين البلدان المختارة .

في كوريا مثلا، انتقل مستوى الإنفاق على R&D من نسبة 0.5 % من GDP في منتصف الثمانينات ممولة من قبل الحكومة بنسبة 80 % إلى 3.23 % من GDP سنة 2005 ممولا بنسبة أكثر من 80 % من

قبل القطاع الخاص.هذه القفزة النوعية في مجال البحث و التطوير، جعل كوريا من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي.

الشكل رقم (2-3) الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من GDP للبلدان المختارة، سنة 1995 و 2005.

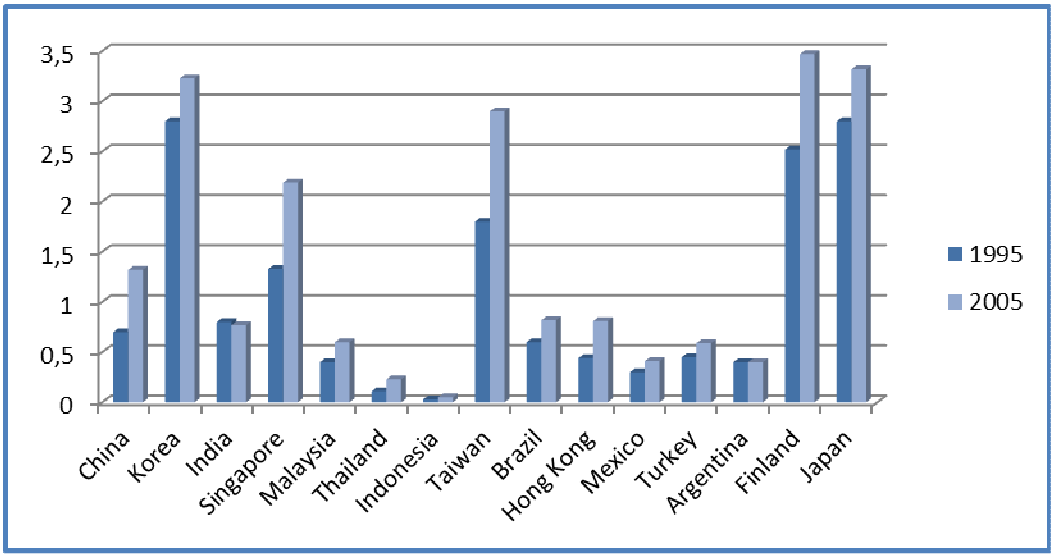

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012).

فبعض شركاتها (على سبيل المثال، Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom) أصبحت علامة تجارية عالمية ومن عشر الشركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D (انظر الجدول رقم 2-8)، و بعضها كشركة Samsung ، أصبحت من رواد عالم الابتكار،حيث تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة (بعد IBM) تملك براءات اختراع (حوالي 2,451)[1] .

[1] Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth,*Princeton University Press ,USA.p40.

الجدول رقم (2-8) عشر الشركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D، سنة 2007

الشركة	البلد	الصناعة	الإنفاق على R&D (ملايين الدولارات)
Samsung	كوريا الجنوبية	الكمبيوتر، الالكترونيات	6,536
Hyundai Motor	كوريا الجنوبية	السيارات	1,197
LG Corporation	كوريا الجنوبية	الالكترونيات	1,952
Petrobras	البرازيل	الكيماويات، الطاقة	879
Cia Vale do Rio Doce	البرازيل	المعادن	717
Petrochina	الصين	الكيماويات، الطاقة	699
Kia Motors	كوريا الجنوبية	السيارات	649
Korea Electric Power	كوريا الجنوبية	الالكترونيات	649
Hynix Semiconductor	تايوان	الكمبيوتر، الالكترونيات	635
Gazprom	روسيا الفيدرالية	الكيماويات، الطاقة	605

Source : Dahlman. (2011)

على ارض الواقع ،أقامت حكومات كوريا و تايوان معاهد عمومية للأبحاث و مجمعات علمية لتطوير البنى التحتية التكنولوجية.ففي حالة تايوان،فإلى جانب انخراط المؤسسات البحثية في مشاريع بحثية مشتركة مع القطاع الخاص ،فإنها شاركت أيضا في الإنتاج الصناعي من خلال تأسيس معهد أبحاث التكنولوجيا الصناعية (Industrial Technology Research Institute ,ITRI) سنة 1973 ،و الذي يهدف إلى :(i) الانخراط في الأبحاث التطبيقية و الخدمات التقنية لتسريع التنمية الصناعية ،(ii) تطوير التكنولوجيات الملائمة لظروف الإنتاج بهدف إشباع الاحتياجات الصناعية و تقوية التنافسية الصناعية،(iii) نشر نتائج الأبحاث إلى القطاع الصناعي في الوقت المناسب و الطريقة الملائمة ،مع احترام

مبادئ المساواة و الانفتاح،(iv) ترقية التنمية التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Chang,2004). وبالفعل و مع حلول سنة 2003 ،أصبح ITRI يمتلك أكثر من 6 ,000 براءة اختراع و يقدم المساعدة لأكثر من 30,000 شركة في مجال الأبحاث في تايوان (Greenhalgh and Rogers, 2010.). و قد عملت الحكومة التايوانية على تشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات العمومية و الخاصة في الثمانينات ؛كإنشاء الشركة التايوانية لصناعة أشباه المواصلات سنة 1986 .و مع أواخر الثمانينات، ركزت الحكومة على صناعات التكنولوجيا العالية و نقل التكنولوجيا إلى SMEs، و الذي بدورها تقوم بتشكيل "تكتلات Clusters"من الشركات حول الصناعة من اجل تشجيع تقاسم المعرفة المتاحة.كما و تحصلت الشركات التي تجري أنشطة البحث و التطوير على مجموعة متنوعة من الحوافز كتوفير رأس المال اللازم ،الدعم التقني ،قروض ذات معدلات فائدة منخفضة ،حوافز ضريبية و خصومات ،و إعفاءات جمركية على السلع الوسيطية[1].من جانب آخر، لم تكتفي معاهد البحث و التطوير في كوريا الجنوبية في الانخراط في أنشطة البحث المشتركة مع الشركات الخاصة فقط، بل و عملت أيضا على تقديم برامج للتدريب عالية المستوى للتقنيين في الشركات الخاصة. أما الحكومة الكورية قامت بتسهيل مشاريع البحث و التطوير على نطاق واسع بالتعاون مع الشركات الخاصة في الصناعات عالية التكنولوجيا في منتصف السبعينات (الالكترونيات، التكنولوجيا الحيوية Biotechnology، المعلوماتية). في هذا الصدد،أشارت Amsden (1991) إلى أن الجهود الحكومية في تايوان ،سنغافورة،و كوريا كانت تهدف إلى دعم مشاريع البحث و التطوير ،تحويل القدرات الإنتاجية للاقتصاد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة و ذات كثافة التكنولوجيا "كسياسة جديدة لإحلال الواردات Neo-Import-Substitution".ومن المهم أيضا أن نشير إلى انه في الوقت الذي اتجهت فيه الحكومة الكورية نحو تحسين القدرات الابتكارية لتكتلات *Chaebol* المهيمنة على R&D،حولت الحكومة التايوانية توجهها نحو تطوير التكنولوجيا لعدد من SMEs كأولوية قصوى.و قد وفرت الحكومة التايوانية لذلك الاستخدام المكثف لرأس المال الأجنبي لنقل التكنولوجيا إلى SMEs (Wu and Tseng, 1998).أخيرا ،لابد من ذكر الدور الايجابي للمجمعات العلمية في تنمية القدرات الابتكارية للشركات المحلية في كل من كوريا و تايوان.

[1] Wu, R .and Tseng, M. (1998). The Development of the Information Industry in Taiwan, in Takahashi, K. (ed.), *Asia's Development Experiences: How Internationally Competitive Manufacturing Firms Developed in Asia*, FASID, pp. 76–124.

خاتمة

إن قصة النجاح الآسيوي لم تتحقق بسبب موقعها الجغرافي الخاص أو لوفرة الموارد الطبيعية فقط ،وإنما إلى مجموعة من العوامل المختلفة كاستثمار رؤوس الأموال المادية والبشرية ثم الاهتمام البالغ بالجودة والكفاءة والنوعية هي التي وضعت الأسس التي أطلقت النجاح تلو النجاح في الدول الآسيوية على خلاف ما حدث في أميركا اللاتينية والقارة الإفريقية فيما يختص بالتنمية، بل إن نجاح القارة الآسيوية في تأمين شركات عصرية تتسم بكامل الفعالية والنشاط وتعمل تحت مظلة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي بما في ذلك من حكمة في المجال المالي ووجود أنظمة مصرفية مستقرة واندفاع متسارع الوتيرة نحو التكامل مع النظام التجاري العالمي، إضافة إلى وجود قطاعات زراعية هائلة الحجم ووجود مؤسسات عامة فعالة، كل هذه العوامل والظروف ساعدت على تجنب المستويات العالية من التضخم واستقرار أسعار الفائدة مستويات إيجابية مما ساعد على استحداث وخلق كميات هائلة من الفرص، حيث أن الازدهار الذي تشهده القارة الآسيوية أصبح يعتبر مستداماً ويمكن أن يتلقى المزيد من الترسيخ والتعزيز إذا ما أقدمت الدول الآسيوية إلى نقل ذلك النجاح العالمي الذي حققته في الإنتاجية الصناعية إلى قطاعاتها الخدمية وبذلك يكون التطور على مختلف القطاعات الاقتصادية.

مقدمة

إن المسيرة الاقتصادية لبلدان شرق أسيا تعتبر من المعجزات التنموية في العصر الحديث، فالتطور الصناعي الذي حققته هذه الدول منذ سنة 1960 لا مثيل له في التاريخ ، فقد حققت قفزات اقتصادية صناعية تحديدا في أواخر القرن الماضي، كانت مدعاة للذهول والتساؤل والجدال، حيث وصل معدل نموها إلى 10%، جميعها نسب مرتفعة ساهمت في رفع مستوى الرفاهة الاجتماعية في هذه الاقتصاديات و لكل بلد من هذه البلدان حكايته مع التطور، ورغم ذلك كان لها ما يجمعها من السمات والصفات، لعل أهمها هو أنها خالفت السائد حينها في الأدبيات الاقتصادية، تلك التي قرأت النمو كمرادف لتوفير الثروات الطبيعية، التي استبدلت بالتركيز على الاستثمار في أحد عوامل الإنتاج المتوافرة عندها، ألا وهو الإنسان نفسه، ونذكر من أهم الظواهر الاقتصادية المشتركة بينها الآتي: تبني الليبرالية الاقتصادية، وتشجيع استقدام الاستثمارات الأجنبية.، الاستناد إلى التصنيع، تصديرا إلى الدول الغنية، الاقتداء بالنموذج الياباني للنمو الاقتصادي، غياب الديمقراطية في البنى السياسية والسلطوية، هكذا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لا تتعدى 25 سنة، حققت نموا، رأت فيه مؤسسات العولمة الاقتصادية نموذجا يحتذى.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث نماذج اقتصادية ناجحة حيث نبرز مختلف مؤشرات التنمية لديها وكذا السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه البلدان للخروج من دائرة التخلف وتحقق التنمية في مختلف المجالات ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية ففي المبحث الأول تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية في ماليزيا ثم في المبحث الثاني فسنخصصه للنموذج الاقتصادي الكوري ثم في المبحث الثالث فسنتطرق إلى الاقتصاد الصيني.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، فماليزيا نجحت في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

المطلب الأول: نظرة عامة حول ماليزيا

تقع ماليزيا في جنوب شرق أسيا على المحيط الهندي وتجاور تايلاند على شمالها واندونيسيا على جنوبها وسنغافورة .عاصمتها كوالا لمبور.اسمها الرسمي اتحاد ماليزيا (قرساتوان تانه مليسيا)،هي دولة صغيرة نسبيا 330000كلم مربع[1] يسكنها 24 مليون نسمة حسب احصائيات 2005 وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في أغلب دول جنوب شرق أسيا.تحتل المرتبة رقم 43 من حيث التعداد السكاني و66 من حيث المساحة.

تتشكل من ثلاثة عشر ولاية أحد عشر منها في ماليزيا الغربية زاثنتان في الشرقية وهي جوهور،قدح، كيلانتان،ملقا،سيلينجور،نيجري،سيمبلان،ترنجانو ،بيهانج،بيراك،بيرليس،بولاو ،بينانج.وهذه الولايات تشكل ماليزيا الغربية،أما ماليزيا الشرقية فتضم كل من سرواك وصباح ويفصل بين شطري ماليزيا الرئيسيين بحر الصين الجنوبي.

يتميز المشهد في شطري البلاد الغربي والشرقي بالسهول الساحلية التي ترتفع في كثير من الأحيان لتشكل تلالا وجبالا مغطاة بالغابات الكثيفة ،أعلاها هو جبل كينابالو بارتفاع 4,095.2 متر في جزيرة بورنيو. يعتبر المناخ المحلي استوائيا ويتميز برياح موسمية من الجنوب الغربي مابين (أفريل–أكتوبر)ورياح شمالية شرقية مابين (أكتوبر–فبراير)وهي رياح موسمية.

وكانت المستعمرة البريطانية الوحيدة التي أحاطت بها مستعمرات هولندية في اندونيسيا وفرنسية في الفيتنام وقد تنافس على استعمارها خمسة دول هي بريطانيا،فرنسا،هولندا،اسبانيا وأمريكا لديها مشاكل حدودية مع اندونيسيا،تايلاند والفلبين تتضمن تضاريسها سلاسل جبلية متداخلة مع جبال تايلاند.

[1] المنوفي،كمال.وعوض ،جابر سعيد.وميتكيس،هدى.(2006).*الأطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية*،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص.158.

كوالالمبور هي العاصمة الرسمية وأكبر مدينة في ماليزيا ،وبوتراجايا هي العاصمة الفيدرالية الإدارية،تتمتع بمناطق سهلية كبيرة تتخللها الأنهار القصيرة ما يمنحها أجواء من الخضرة الدائمة تتنوع فيها الغابات والنباتات الاستوائية ،لا فرق فيها بين الصيف والشتاء.

ثانيا:الموارد والإمكانات

1- الزراعة :[1]

تبلغ المساحة الزراعية في الملايو (ماليزيا الغربية) زهاء ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان حيث يعمل بها نحو (55 %)،من جملة حجم القوة العاملة و ماليزيا غنية بمواردها الزراعية واهم المحاصيل الزراعية (المطاط والارز والجوز وفول الصويا ونخيل الزيت والكوبرا وقصب السكر والتوابل).

2- الثروة الحيوانية:

لاتزال الثروة الحيوانية محدودة في ماليزيا وهي تحتاج الى العناية بها وتنميتها فهي تمتلك الآلاف من الابقار والجاموس والماعز والاغنام.

3- الثروة الغابية :

تغطي الغابات مساحة واسعة من أرض ماليزيا تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها ومنها نحو 6,8 مليون هكتار في "الملايو"،أي أكثر من من خمس مساحة اتحاد ماليزيا ، وتساهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي ،ذلك أن إنتاج الاخشاب منها كبير يقدر بنحو 25 مليون متر مكعب كل عام ،فهي تحتل مركزا متقدما بين دول اسيا (المركز السادس في إنتاج الاخشاب) وتصدر كميات كبيرة من الاخشاب للخارج ، وهي من أنواع جيدة كما يصدر الخيزران الذي يدخل في صناعات متعددة ولاسيما صناعة الكراسي.

4- الثروة المعدنية :

تنتج ماليزيا عددا من المعادن التي أهمها على الترتيب (القصدير ،الحديد ، الذهب ،النحاس ،النيكل ،والفوسفات) كما تنتج كميات من (النفط والفحم) ،وتتصدر ماليزيا دول العالم في إنتاج

[1] محمد صالح، محسن.(2008).*النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص.13.

(القصدير)، ،حيث تنتج سنويا حوالي 65 الف طن وهو ما يوازي نحو 36 %من جملة الانتاج العالمي ويعد القصدير من العروق المتداخلة في الصخور النارية الجيرانيتية ،ويأتي (الحديد) في المرتبة الثانية بعد (القصدير)، بين المعادن التي ينتجها الاتحاد الصناعي وتصل نحو نصف مليون طن، وتنتج ماليزيا من البوكسايت نحو 940 الف طن في السنة ،ومن النفط نحو20 مليون طن سنويا[1].

5- الصناعة:

الصناعة في ماليزيا تقدمت بخطى حثيثة ،وهي جزء أساس من عملية التنمية،واهم الصناعة في ماليزيا صهر(القصدير)، وتصنيع (المطاط) و(نشر الخشب) و(طحن الكوبرا) وعمل (الخزف والاسمنت والاثاث) وبالبلاد مصانع للمنسوجات ومعامل (للكيمياويات والاسمدة والصابون) . من بين أهداف خطط التنمية الخمسية التي توالت منذ العام 1965 العناية بالصناعة وإنمائها لكي تحقق البلاد تنوعا في الانتاج ، وتخلق فرص عمل للسكان المتزايدين ولزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد ،وبذلت الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لإنماء مصادر القوى والوقود وموارد المياه ولمد طرق المواصلات من اجل انجاح خطط التصنيع [2]

إذ نرى أن ماليزيا تمتلك مقومات مادية جيدة استطاعت عن طريقها السير في خطى التنمية، واستطاعت أن تحتل موقعا مرموقا بين دول القارة الاسيوية وعلى الصعيد العالمي، حيث استفادت من الثروات التي تمتلكها أقصى غايات الافادة وخاصة في مجال صناعات الالكترونية وصناعة السيارات وتصدير وصناعة الاخشاب .

ثالثا:التقسيم العرقي والديني

1 الديانات:

الاسلام في ماليزيا وجد سبيله الى (الملايو)من السواحل الشرقية لجزيرة(سومطرة)، التي تواجه الساحل الغربي لشبه الجزيرة ،وقد دخل الاسلام الى ماليزيا عن طريق مينائي(ملقا و(سنغافورة) الواقعين على مضيق (ملقا)، وكان للتجار المسلمين العرب فضل في نشره ابتداء من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ومالبثت (ملقا)، ان أصبحت مركز إشعاع للاسلام في انحاء شبه جزيرة الملايو والجزر المحيطة بها ، وتبلغ نسبه المسلمين اليوم في ماليزيا حوالي 56 % ، من سكان الاتحاد، اما نسبة

[1] جودة، حسنين جودة.(2000).*جغرافية أوراسيا الإقليمية* ،منشأة المعارف ،الإسكندرية،ص531.

[2] حمود، ماجد.وحمود، كامل.(2006). *الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي*، دار الرضوان، حلب ،ص.81.

أهل الكتاب نحو 13 % من سكان الاتحاد و 31% من العقائد الاخرى وتقدر نسبة السكان في ماليزيا حسب إحصاء العام 2007 أكثر من 27 مليون نسمة، ويعد اختلاف الاديان عامل دفع وتحفيز لقيادة عملية التنمية [1].

2 الاعراق واللغات:

ينتمي سكان ماليزيا الى عناصر متعددة جاءت الى البلاد خلال العصور الوسطى التاريخية المختلفة واستقرت فيها ،واهم هذه العناصر (الملايوي)، الذي ينتمي للجنس المغولي وهو أهم العناصر شأنا و أكثرها عددا في شبه جزيرة الملايو ويكون هذا العنصر وحده نحو 48 % من مجموع سكان ،ويأتي العنصر الصيني في المركز الثاني من حيث الاهمية والعدد فهو يشكل نحو 32 % من جملة سكان الاتحاد ويكون الهنود والباكستانيون نحو 8 % من مجمو السكان ،اما باقي السكان الذين يمثلون نحو 12 % من اجمالي العدد فيتألفون من عناصر مغولية مختلفة الأصول وأخرى عربية أقامت في البلاد للتجارة، واغلبهم من جنوب شبه جزيرة العرب ،والى جانب هؤلاء تعيش جماعة من الزنوج في الغابات معيشة بدائية وهي لاتزال على الوثنية والمعتقدات الارواحية ،وفي البلاد جاليات اوروبية أكبرها الانجليزية وجالية أخرى يابانية، وتعتمد ماليزيا على العنصر الصيني في قيادة عملية التنمية في ماليزيا ولهم فضل كبير في هذا الموضوع إلى جانب الملاويين[2].

أما اللغات فهي متنوعة ،فاللغة القومية والرسمية في ماليزيا الغربية هي الملايويه ، وتشاركها الانجليزية في ماليزيا الشرقية ،فيكونان معا اللغتين الرسميتين للبلاد ،وهناك الصينية والعربية والتاميل وفي ماليزيا مدارس تعنى بتدريس اللغة العربية والاسلام ، ويدعو الحزب الاسلامي في ماليزيا باستمرار على اهمية نشر اللغه العربية في البلاد وتعليمها في المدارس[3] .

نرى ان المقومات المادية والمعنوية التي تمتلكها ماليزيا لها غاية الاثر في دعم عملية التنمية ، فعوامل التنوع لم تكن قط مصدرا للانشقاق او تفكيك الوحدة الوطنية كما سنرى لاحقا ، بل اسهم التنوع في ماليزيا بالافادة من الخبرات والكفايات الموجودة وبالتأكيد على التعليم وبلغات متعددة يراعى

[1] هارون،علي أحمد.وجودة حسنين، جودة.(1999). *جغرافية الدول الإسلامية* ،منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص.52 .

[2] نفس المرجع السابق، ص.521.

[3] غلاب،محمد السيد. (1979). *البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العلم المعاصر* ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص.291.

فيها التكوين الجغرافي لماليزيا وأصبحت المقومات السالفة الذكر الحافز الاساس في دفع عملية التنمية على اختلاف جوانبها.

المطلب الثاني:مؤشرات التنمية في ماليزيا

تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغيير الإستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة 1958 م، فقد كانت الإستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة.ولكن هذه الإستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي ، كما أن هذه الإستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على إستراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع.وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا .وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية،وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات.

وتمثل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا،حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما:التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات،والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام .وتمتد المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000 م حيث شهدت ثلاث خطط خمسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضا تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي وكذلك وجود مزيد من التعاون

الاقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة "الأسيان" وأخيرا تطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.[1]

و في أولى مراحل التنمية و التي بدأت في السبعينات اعتمدت على القطاع العام و توجهت نحو التصدير حيت بدا التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الالكترونية و التي كانت كثيفة العمالة مما ترتب عليه تخفيض معدلات البطالة و تحسن في توزيع الدخل و الثروة بين فئات المجتمع الماليزي، و في المرحلة الثانية في سنوات الثمانينات نفدت الخطة الرابعة حيت تم التركيز على موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعملية إحلال محل الواردات و الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام أما المرحلة الثالثة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى سنة 2000 م و فيها نفدت 3 خطط خماسية استهدفت النمو الصناعي و التوجه التصديري و تحديث البنية الأساسية للاقتصاد موازاة مع زيادة التعاون الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان. و أخيرا قامت ماليزيا بتطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من دوي الأصول المالاوية.

لقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية كما وازنت بين الأهداف الكمية و الأهداف النوعية ففي مجال التنمية المادية اهتمت بتحقيق العدالة بين المناطق كما اهتمت بتنمية جميع النشاطات الاقتصادية دون تفضيل قطاع على آخر. ومن جهة أخرى كان الإنسان هو محور النشاط التنموي و أداته في نفس الوقت وتم التأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية و العدالة الاجتماعية و المساواة الاقتصادية، مع العمل على توفير وسائل تحصيل العلم في مختلف المراحل. [2]

[1] عبد الحافظ الصاوي.(2001). *قراءة في تجربة ماليزيا التنموية*، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، الشهر5 السنة3، الكويت،53.

[2] أحمد خطابي.(2010). *بطالة الشباب في الوطن العربي*، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، عدد 05 سنة ص 106.

الجدول رقم (3-1) الدخل القومي و الفردي و آثاره في التنمية الاقتصادية الماليزية 1995-2004

المؤشرات الاقتصادية	1995	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	103250	88830
الناتج المحلي الإجمالي (للفرد بالدولار)	4362	4227
الميزان التجاري (مليون دولار)	8644 –	7190
السياح القادمون (بالألف)	7469	13292
البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة		
المشاركة في قوة العمل – النساء البالغات	46.8	46.7
المشاركة في قوة العمل – الرجال البالغون	80.9	83.3
العمالة في القطاع الصناعي	32.3	32.2
العمالة في القطاع الزراعي	20	18.4
المؤشرات الاجتماعية		**2004-1995**
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (نساء ورجال) (السنة)		76 /71
الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)		8 .5
التسجيل في المدارس الابتدائية والإعدادية (إناث وذكور)		84/81
المستوى الثالث للطلاب (إناث وذكور) % من المجموع		51/49
تداول الصحف (لكل ألف مواطن)		158

المطلب الثالث :سياسات التنمية في ماليزيا

وقد اتبعت ماليزيا في تنميتها الاقتصادية مجموعة من الخطط الإنمائية مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية، وأهم هذه السياسات الإنمائية ما يلي:

أولا:السياسة الاقتصادية الجديدة:

تتميز الجدة في هذه السياسة أنها جاءت لمحو آثار 1969الدامية وهي في مجملها دعوة لطي الصفحة القديمة المشوبة بالصراعات العرقية. وقد أخذت هذه السياسة على عاتقها هيكلة المجتمع الماليزي، وجعلت من أولوياتها إعادة توزيع الثروة ومحاربة الفقر والأمية وتوحيد المجتمع، وتحفيز النمو الاقتصادي السريع، وقد كانت أهم نتائج هذه السياسة الإنمائية هو توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. أيضا قامت هذه السياسة على التقليل من الفقر وتخفيض من مستوى 49% سنة 1970 إلى 16% سنة 1990[1]

ثانيا:سياسة التنمية القومية:

لقد اهتمت هذه السياسة الإنمائية المتزامنة مع التطور التكنولوجي في العالم بالعناية بالإنسان الماليزي، أي الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها، إلى جانب تكثيف أساليب التعليم المتطور وإدخال البرامج العالمية في مجالات العمل و التدريب أيضا، اعتمدت هذه السياسة الإنمائية على الاحتمالات التي يعرضها القطاع الخاص والاستفادة منه في تمويل البنية التحتية، والعمل على تعزيز مشاركة الملايو في عملية التنمية الاقتصادية. وقد أدرجت الخطة الماليزية السادسة (1991-1995) sixth Malaaysia plan ضمن سياسة التنمية الوطنية. وركزت على تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مناسب ومستقر، وذلك بتعزيز دور القطاع الخاص، واستهدفت هذه الخط ما يلي: [2]

- زيادة فعالية الاستثمار، وتكثيف الجهود لتحسين الهياكل الاجتماعية، خصوصا تنمية الموارد البشرية، وتنشيط البحث والتطوير R&D
- تحسين التنافسية الاقتصادية والإسراع في عملية التنمية الصناعية.
- تحريك الادخار في تجاه القطاعات الإنتاجية.

[1] Jomo,k,s.(1999).*Development Planning in Malaysia ,Acritical Appraisal* ,in BN.Ghosh.p.92.

[2]Hoeyoke,t,Andkimleng,G.(1992).*Malasian's,Economic, Vision :Issues&challenges,*(Selangor :p Elanduk Publications),p.p.2.3.

ثالثا:الرؤية المستقبلية

تقوم هذه الرؤية على استشراف المستقبل، بحيث يتم تصميم مجتمع متقدم تقنيا ،بإمكانه أن يرتقي بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة سنة 2020 وتحقيق أهداف هذه الرؤية رهن بنمو اقتصادي يصل إلى 7% حتى غاية 2020 وقد تزامنت هذه الرؤية مع الدعوة إلى العمل على إنجاح مشروع المالتميديا والذي يسعى إلى تحويل مدينة سايبرجايا cyberjaya الصناعية إلى بؤرة تكنولوجية تتجمع حولها شركات العالم العملاقة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والقطاع الخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجيا العالية . التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية mbc والمجلس القومي للبحث والتطوير.وتهدف رؤية 2020 إلى إنجاز الأهداف التالية:[1]

- بناء دولة ماليزية متحدة وقوية.
- مجتمع ماليزي متقدم.
- مجتمع ناضج ديمقراطيا.
- تنمية مستقرة.
- اقتصاد منافس وديناميكي وقوي ومرن.

أما إستراتيجية رؤية 2020 فتتطلع إلى ما يلي:[2]

- قيادة الصادرات للنمو وقوى السوق الحر.
- تكثيف الصناعات التكنولوجية.
- تكثيف المعرفة والحصول على التكنولوجيا العالية.
- العالمية.
- التصنيع السريع.

إلى جانب ذلك، عرضت الحكومة الماليزية الجديدة الخطة الإنمائية التاسعة Ninth Malaysia Plan وبتكلفة قيمتها 45 مليار دولار، متطلعة في ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي يصل إلى6 %حتى عام 2010، وتأمل هذه الخطة تقليل الهوة بين مناطق الحضر الغنيَّة وقرى الريف الفقير .

[1] - Wai ching,P. (2004). *The Development of Malaysian Economy* ,(Selangor :Prentice Hall 1 st ed)p.25.

[2] - Muhammad Salleh,S.(1999). *Political Economy of Development in Malaysia*,Distribution sdn,bhd.p.92.

واستهدفت هذه الخطة الإنمائية لانجازات الآتية:[1]

- بذل الجهد اللازم لزيادة الإنتاج الزراعي.
- خلق موارد جديدة للنمو مع تعظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.
- توسيع قاعدة النشاطات الإنتاجية.
- تنويع العمل وتقوية السوق، وتعزيز المنشآت الصغيرة للفلاحين والصيادين .
- تحسين نظام الخدمات.

رابعا: العوامل الاقتصادية والسياسية التي مكنت ماليزيا من تحقيق التنمية:

هناك مجموعة من العوامل ساعدت في نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي:

- ملائمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية، بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية ، فماليزيا دولة لم يستولى فيها العسكر على السلطة.
- إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية.
- توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل(نجاحها في إعلان منطقة جنوب شرق أسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995).
- –اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
- انتهاج إستراتجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الدين يمثلون الأغلبية المسلمة.
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية و التعليمية والصحية لسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة ويرى العديد من الاقتصاديين أن ما دفع ماليزيا إلى التنمية مند مطلع الثمانينيات هو النمو و التحديث و التصنيع (في مقابل الفقر و المرض و الجهل) في دول أخرى و تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة

[1] - Wai ching,P. (2004).op.cit.p.32.

أعمال تجمع بين القطاع العام و الخاص من ناحية و شراكة تجمع بين الأعراق و الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي. [1]

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في كوريا

يعتبر النموذج التنموي لكوريا الجنوبية ما ابرز النجاحات المحققة في اقتصاديات الألفية حيث شهدت تطورا ملحوظا وخاصة في السنوات الأخيرة،فارتفاع مختلف معدلات النمو والناتج خير دليل على ذلك وسنتطرق في هذا المبحث إلى مميزات الاقتصاد الكوري.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي العالي

من الناحية الاقتصادية، اعتبرت كوريا الجنوبية من أكثر الحالات المثيرة للإعجاب في مجال النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية.فمنذ الستينات ،شهد الاقتصاد الكوري نموا اقتصاديا سريعا و مستداما أدى إلى رفع مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي .و بذلك، تمكنت كوريا الانتقال من قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض إلى قائمة البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع في ظرف زمني قصير لا يتجاوز أربعة عقود .و الملاحظ انه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في كوريا GDP per capita يختلف كثيرا عن مستويات GDP للفرد في بعض البلدان الفقيرة في إفريقيا (انظر الشكل 1-3) .أما الحرب الكورية، مابين 1950-1953،فقد زادت من تدهور الوضع الاقتصادي بعد أربع سنوات من الدمار الشامل ،لدرجة أن العديد من المراقبين اعتبروا "الحالة الكورية" قضية ميؤوس منها.لكن ، على الرغم من هذه الظروف العكسية ، استطاعت كوريا تحقيق تنمية اقتصادية مثيرة للاهتمام على مدار العقود الثلاثة الماضية .فبعد مرور 45 سنة ،ارتفع نصيب الفرد من GDP بنحو 12 ضعفا و إلى أزيد من 16,400 دولار أمريكي ،بمستوى مماثل لبعض الاقتصاديات الأوروبية ذات الدخل المنخفض.

[1] أحمد خطابي.(2010).نفس المرجع السابق،ص 106.

الشكل رقم(3–1) نصيب الفرد من GDP (أسعار الدولار الأمريكي لسنة 2000)

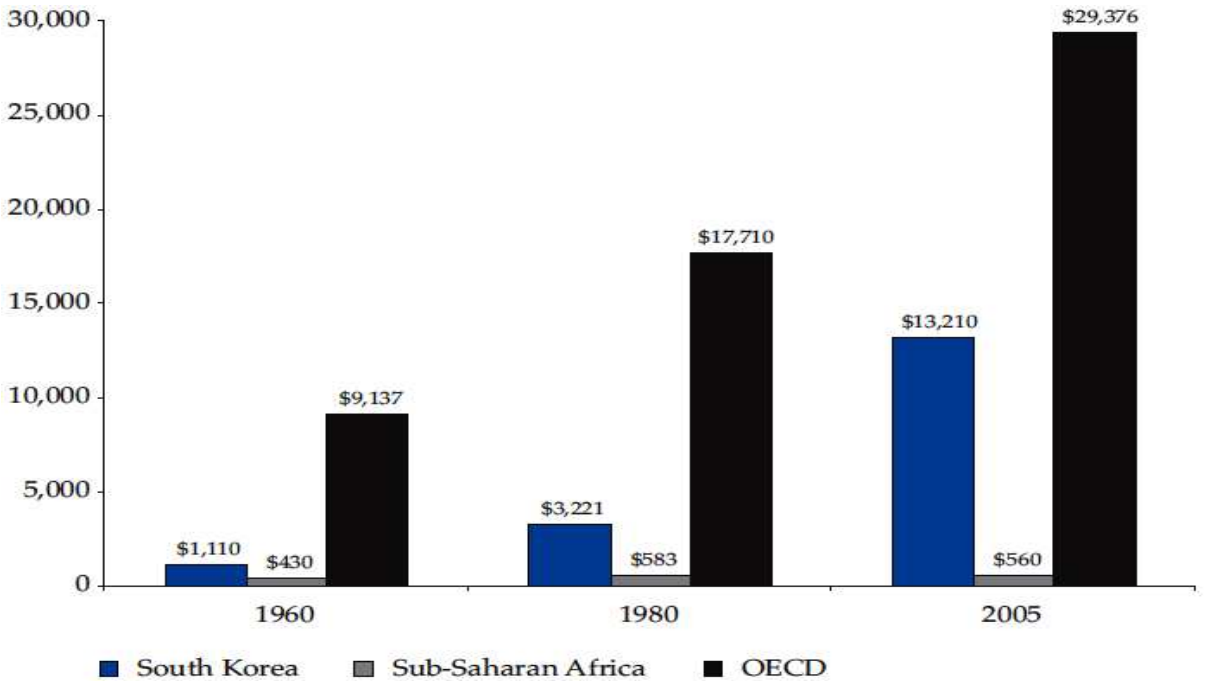

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012).

و استطاعت كوريا خلال تلك الفترة أن تحقق تحولا هيكليا بشكل جذري من اقتصاد متخلف تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد صناعي بالكامل،حيث ارتفعت حصة قطاع الصناعة التحويلية من 14% سنة 1961 إلى 28 % سنة 2005، إلا أن حصة القطاع الزراعي ، الغابات و الصيد البحري انخفض بشكل ملحوظ من 37 % إلى 3.5 % في نفس الفترة.في حين عرف حجم التجارة الدولية توسعا كبيرا ليبلغ 280 مليار دولار أمريكي.و كنتيجة لهذا التطور السريع، أصبحت كوريا الآن عضوا معترفا به في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم(3-2) التغير في الهيكل الصناعي 1970-2004

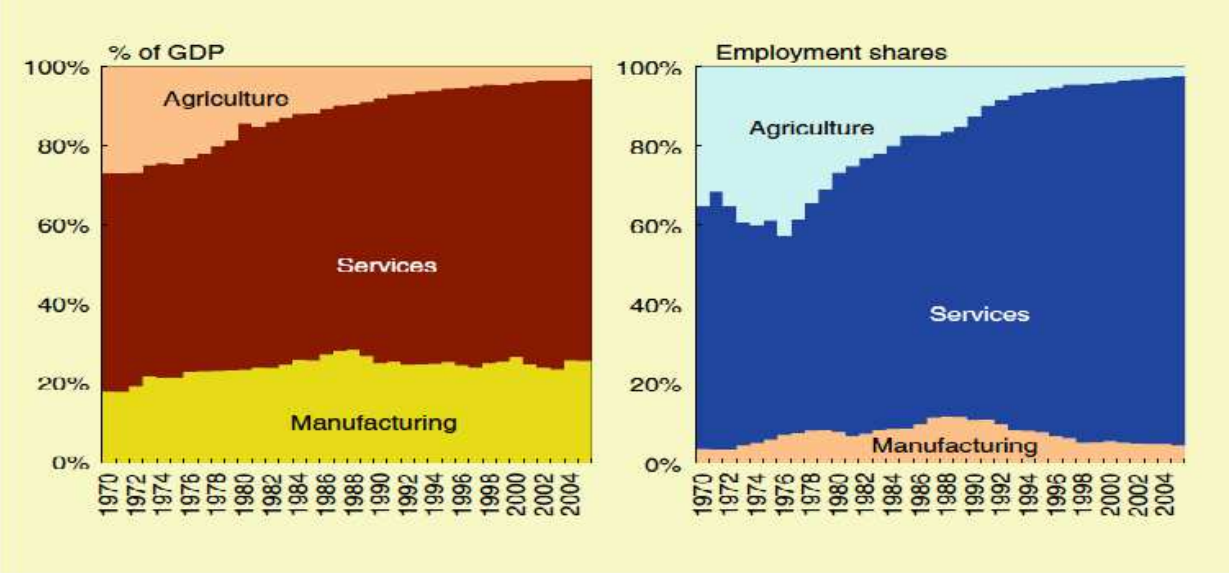

Source: National Statistics Office, Korea 2009

و يقدم الشكل 3-2 اتجاهات تطور نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الاسمي GDP، و المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي في كوريا على مدار العقود الأربعة الماضية، و يسلط الضوء بشكل واضح على مساهمة تراكم المعرفة، ممثلة هنا بإنتاجية العوامل الكلية (Total Factor Productivity, TFP)، في تحقيق المعجزة الاقتصادية الكورية.و الواضح أن ما يقارب 75 % من تزايد نصيب الفرد من GDP خلال الفترة مابين 1960 إلى 2005 يمكن إرجاعه إلى نمو TFP.و بإجراء مقارنة بسيطة بين المكسيك و كوريا،نلاحظ أن نصيب الفرد من GDP في المكسيك سنة 1960 كان اكبر ب2.5 ضعفا من تلك الموجود في كوريا، لكن، بحلول سنة 2005، أصبح نصيب الفرد من GDP في كوريا اكبر مرتين مقارنة بالمكسيك.و الظاهر أن بدون مساهمة تراكم المعرفة، لكان نصيب الفرد من GDP في كوريا لا يزال أدنى من المكسيك.إضافة إلى ذلك ،يقدم الاقتصاد الكوري في رحلته نحو إرساء اقتصاد قائم على المعرفة دروسا قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لتحقيق مثل هذا التحول.

الشكل رقم (3–3) مسار النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكوري

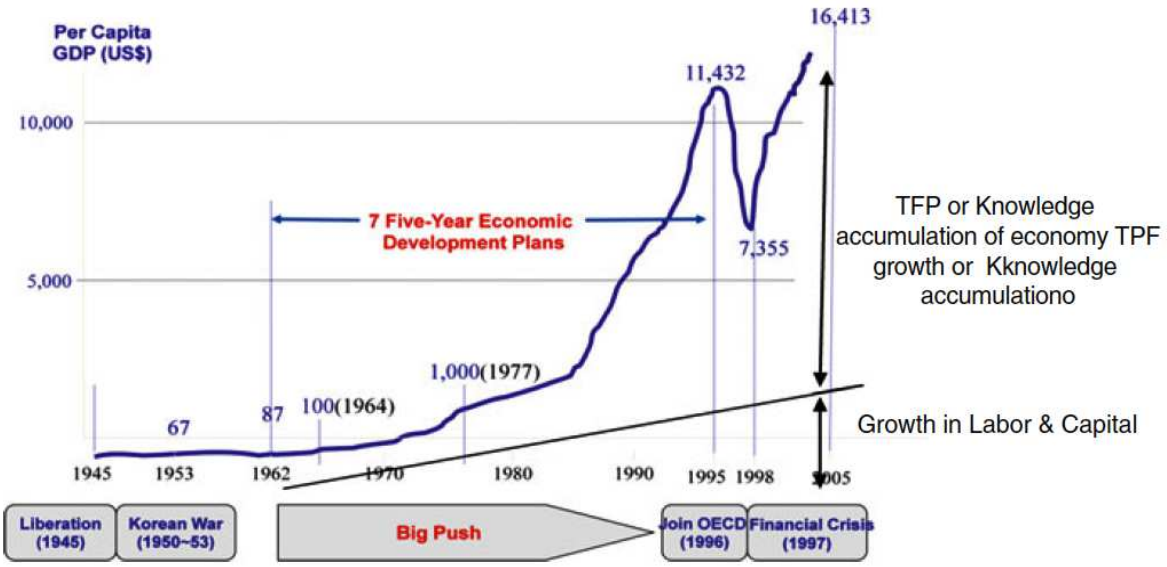

Source: Korea Development Institute (KDI) and World Bank Staff Estimate.

في الواقع ، نجح الاقتصاد الكوري في تحقيق تحول بنيوي عميق و موسع للهيكل الصناعي ، مكن كوريا من أن تنتقل من "اقتصاد يحركه الاستثمار investment-driven economy " إلى "اقتصاد يحركه الابتكار innovation-driven economy".و بوجه خاص، لا تزال الإستراتيجية الكورية في ما يتعلق بالاستفادة من رأس المال و التكنولوجيا الأجنبية، يقابلها عملية تراكم القدرات العلمية المحلية قائمة في العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

في الحقيقة ، تقدم التنمية الاقتصادية الكورية دروسا قيمة لبلدان نامية أخرى بالنظر إلى أن عملية التصنيع لم تكن دائما على نحو سلس.فقد كانت هناك فترات لارتفاع معدلات التضخم و النكسات الاقتصادية الحادة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، كما شكل نقص في النقد الأجنبي عائقا أكثر حسما.كما أن سعي كوريا لانتهاج إستراتيجية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي من اقتصاد زراعي إلى كسب النقد الأجنبي ،جعلها أكثر عرضة لتقلبات البيئة الدولية.لذلك ، انشغلت الحكومة الكورية بواقع تكيفها مع البيئة الدولية و اهتمت بميزان المدفوعات.كما أن انفجار الأزمة المالية عام 1997 فرض قيودا كبيرة على نموذج النمو الاقتصادي الذي يحركها الاستثمار أو يحركها المدخلات.

[1] - الى جانب التزايد السريع في دخل الفرد الكوري ،تم الشروع في العملية الاقتصادية التنموية بوجود "تحويل للتقنيات ،التنظيم و مكونات الإنتاج باتجاه الإنتاجية المرتفعة ،و التي عادة ما يصاحبها النمو " (Land,1988).

في أعقاب الأزمة المالية ،تحولت جهود السياسة الحكومية نحو إقامة اقتصاد مبني على المعرفة؛اقتصاد أين يمكن للابتكار من خلاله أن يرفع ،و يعزز الإنتاجية الإجمالية و بالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي.على ذلك قامت الإستراتيجية الكورية الجديدة للنمو الاقتصادي بوضع الركائز الأربعة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة:إطار الاقتصاد الكلي،هياكل المعلومات ،تنمية الموارد البشرية،و أنظمة الابتكار.فالانتقال الناجح نحو اقتصاد يحركه الابتكار لابد أن يتضمن العديد من العناصر مثل الاستثمار طويل الأجل في التعليم ، تطوير القدرات الابتكارية، تحديث البنى التحتية للمعلومات ، و وجود بيئة اقتصادية مواتية للقيام بمعاملات السوق.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية في كوريا

إن عملية التصنيع في كوريا منذ الستينات ليست مجرد عملية تراكم رأس المال فقط لكنها أيضا سلسلة من النجاحات و الإخفاقات لأصحاب المشاريع المخاطرين، و تكثيف للجهود المضنية الرامية لتعليم القوى العاملة، و سياسة حكومية صائبة في بعض الأحيان و خاطئة في أحيان أخرى لخلق بيئة أعمال سليمة ،و بناء ميزة تنافسية لمواجهة البلدان الرائدة في العالم.

إن تحقيق كوريا لتحولات هيكلية و تزايد مستويات الدخل تم عن طريق التعلم المكثف أين يلعب فيه بناء القدرات التكنولوجية و تنمية الموارد البشرية دورا محوريا.إلى جانب ذلك،احد المظاهر المميزة لعملية التصنيع الكورية يتمثل في الدور النشط الذي لعبته الحكومة من خلال التدخل في السوق و الشروع في التحول.في هذا الإطار،يمكن تقسيم عملية التنمية الاقتصادية في كوريا إلى ثلاثة مراحل:(1) التنمية يحركها العوامل (في الستينات إلى غاية السبعينات)؛(2) التنمية يحركها الاستثمار (من السبعينات إلى غاية التسعينات)؛(3) التنمية يحركها الابتكار (من التسعينات إلى غاية بداية الألفية الجديدة).

أولا:ما قبل التصنيع

في ظل افتقار كوريا للموارد الطبيعية و معاناتها من الحرب الكورية (1950-1953)، و حتى نهاية الخمسينات، ظلت كوريا مجتمعا زراعيا و تركزت أنشطتها الصناعية بشكل كبير في الصناعات الخفيفة مثل عمليات التجميع البسيطة و تصنيع المواد الخام.و مع ذلك، خلال تلك الفترة، انتهجت الحكومة سياستين هامتين – التعليم الإلزامي (الإجباري) و إصلاح الأراضي.فقد نص دستور عام 1949 انه واجب الشعب و من حق الشعب أن يكون متعلما، لذا أدخلت الحكومة التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية و الذي ساعد على خلق مجموعة واسعة من الأفراد المتعلمين (الذين يملكون المعرفة)، و التي من شانها أن تكون أداة

مفيدة لعملية التصنيع في السنوات المقبلة.أما الإصلاح الزراعي الذي اتبع عامي 1947 و 1949 فقد مثل أساسا آخر لعملية التصنيع المقبلة، و ذلك من منطلق أن توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافا سيمكن من تعظيم الفرص لشريحة اكبر من المواطنين.إلا أن جهود بناء قواعد مؤسساتية للدولة الوليدة حديثا توقفت بشكل مفاجئ بسبب الحرب عام 1950.[1]

ثانيا:الشروع في عملية التصنيع:الستينات

هدفت استراتيجيات التنمية في الستينات للقضاء على الحلقة المفرغة للمستويات المنخفضة من الادخار و الاستثمار و النمو ،عن طريق تصميم العديد من السياسات التي تهدف إلى تعزيز زيادة الادخار الكوري و رفع النفقات الرأسمالية الأجنبية.كما و أعطيت الأولوية إلى إستراتجية قيادة الصادرات للتصنيع[2] و الجدير بالذكر أن إستراتجية التنمية في الستينات كانت قائمة على ترقية كلا من الصناعات الموجهة نحو التصدير و الصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات.لذلك ،قامت كوريا بالحد من اعتمادها على المواد الخام ،بنية صناعية غير متكاملة و قوة عاملة ماهرة تحصل على أجور حقيقية منخفضة.و بالتالي،عند هذه المرحلة من التنمية ،كان من الحتمي أن تعتمد الصادرات بشكل رئيسي على تجهيز المواد الخام و السلع الوسيطية ذات كثافة عنصر العمل.و قد تم استخدام تراكم رأس المال الناتج عن تلك العملية لصالح تطوير القطاع الزراعي ،و ترقية الصناعات الثقيلة و الكيماوية بهدف تسريع عملية التصنيع. بالإضافة إلى ذلك ،و بالرغم قيادة الحكومة لجهود التنمية ،إلا انه تم تشجيع مبادرات و إبداعات القطاع الخاص، ثم قبول مبادئ السوق كمنطلق أساسي للنظام الاقتصادي في الستينات.كما و قامت الحكومة الكورية باعتماد بعض الإجراءات مثل تطبيع أسعار الفائدة ، تبني معدلات صرف مرنة و تحرير التجارة من اجل تحسين آلية الأسعار.

ثالثا:ترقية الهيكل الصناعي:السبعينات

في منتصف السبعينات،و في ظل الارتفاع المفاجئ للأجور ،تبنت الحكومة مجموعة جديدة من الاستراتيجيات التنموية ،للتحول من ترقية الصناعات المصدرة ذات كثافة عنصر العمل إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية (Heavy and Chemical Industries, HCI).و بهدف تمويل متطلبات الاستثمار الضخمة،قامت الحكومة بتأسيس" صندوق الاستثمار الوطني"،و الذي يمنح قروضا مدعومة على

[1] -نشير الى أن السياسات الصناعية و التجارية في كوريا خلال فترة ما بعد الحرب كانت قائمة على إحلال الواردات التي تهدف الى تقييد حجم الواردات و إنتاج الاحتياجات الضرورية محليا.لذلك ،تم فرض معدلات رسوم جمركية مرتفعة للتحكم بحجم الواردات و بهدف حماية الصناعات الوطنية.

[2] Tae, W-s. (1973). *The Economic Development of Korea: Past, Present and Future.* Seoul: Samhwa Publishing.

المدى الطويل للصناعات الإستراتيجية المختارة لتنمية تكوينها الرأسمالي بطريقة فعالة و منتظمة.بالإضافة إلى ذلك ،اتخذ التدخل الحكومي عدة أشكال منها تطبيق حواجز جمركية عالية لحماية مشاريع HCI المستهدفة.كما تم إقامة حواجز دخول لبعض الصناعات بهدف الحد من تزايد حدة المنافسة الأجنبية.

في الواقع ، كان ينظر إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية كأداة بيد الاقتصاد تمكنه من تكييف ذاته مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية و المحلية.فقد شكلت الصناعات المستهدفة مثل الآلات ،الكيماويات،المعادن ،بناء السفن،أساسا لتطوير الصناعات الأخرى.إلى جانب الصناعات المستهدفة ،أكدت الخطة الحكومية على أهمية و ضرورة تنمية الموارد التكنولوجية و البشرية كاستراتيجيات ذات صلة بعملية التحول.على وجه الخصوص ، تم تحديث قطاع التعليم لتدريب التقنيين بهدف رفع الجودة و إنتاج اكبر مجموعة متنوعة من المهارات .

هذا التحول في السياسة أدى إلى إحداث تعميق كبير للهيكل الصناعي ،لكن قابلها أيضا مستويات تضخم متسارع ،و ارتفاع في الأجور مع تزايد ضعف الكفاءة الاقتصادية.فقد سببت الاستثمارات المبكرة في HCI إحداث تشوهات كبيرة في تخصيص الموارد على حساب تطوير صناعات كثيفة العمالة على وجه الخصوص[1].و يمكن إرجاع تلك التأثيرات السلبية بشكل أساسي إلى حجم الاستثمارات المبالغ فيها و التي تجاوزت القدرات التكنولوجية و المالية للاقتصاد.و الواقع أن المؤسسات الكبيرة كانت حاسمة في عملية التصنيع الثقيلة و الكيماوية نظرا لتجسدها لوفورات الحجم،إلا أن أهميتها أدى كذلك إلى تمركز السلطة في أيدي القليل من مؤسسات الأعمال الكبيرة في كوريا أو " chaebols " .علاوة على ذلك، أدى تطوير صناعات التجميع دون تطوير مقابل للصناعات الأخرى (قطع الغيار،على سبيل المثال) و المعدات إلى تعميق تبعية الاقتصاد للواردات الأجنبية.

رابعا:ترشيد الهيكل الصناعي:الثمانينات

لمواجهة تلك التحديات الجديدة،أصبح تعزيز الاستقلال الذاتي احد الأهداف الرئيسية للسياسة في الثمانينات،في هذا الإطار، قامت الحكومة بتبسيط و تسهيل العديد من الإجراءات و التراخيص المختلفة.و قد سمح التحرير الاقتصادي بخفض حجم تدخل الحكومة و زيادة الحرية الفردية و تم السعي وراء هذا

[1] Lee, S-C (1991) The heavy and chemical industries promotion plan (1973–1979). In Cho, L-J and Kim, YH(eds) .*Economic development in the Republic of Korea: a policy perspective*. University of Hawaii Press, Honolulu.p416.

الهدف بشكل فعال.إلى جانب ذلك،تم إتباع خطوات مماثلة أخرى نحو تدويل و تحرير الاقتصاد.كنتيجة لذلك،شهدت سياسات تحرير الواردات المتسارعة خلال مخطط السادس للتنمية الاقتصادية الناتجة عن التحرير الكامل لواردات السلع المصنعة و معدلات الرسوم الجمركية انخفاضا بشكل كبير.و قد كان الهدف أيضا من هذه المبادرات هو تعزيز القدرة التنافسية الدولية للصناعات المحلية من خلال زيادة التعرض للمنافسة الأجنبية.و قد قامت الحكومة أيضا بتعزيز سياسات التجارة و المنافسة العادلة للحد من أوجه القصور في الهيكل الصناعي المحلي، و الحد من الممارسات الاحتكارية التعسفية.

حقيقة، ساعدت سياسات الاستقرار، التحرير، و رفع القيود على خفض الضغوط التضخمية و تحسين التنافسية الدولية للصناعات المصدرة بشكل كبير.و مع ذلك،لا تزال هناك مشاكل نابعة عن وجود فجوة كبيرة بين قدرات الشركات الكبيرة و الصغيرة ، اللاتوازن مابين القطاعات الحضرية و الريفية،وعدم المساواة في توزيع الدخل .و بالتالي ،مارست الحكومة في الثمانينات جهودا جبارة لتحسين توزيع الدخل و تعزيز العدالة الاجتماعية.و تجدر الإشارة إلى أن العدالة الاجتماعية و الرفاهية تحسنت بشكل ملحوظ في أواخر الثمانينات.ففي عام 1988،شرعت الحكومة قانون الحد الأدنى للأجور ، و قامت بإنشاء نظام للمعاشات الوطني في نفس العام،إلى جانب نظام الضمان الوطني عام 1989.

خامسا:تحرير الاقتصاد:التسعينات

يبدو أن تدابير السياسات العامة التي انتهجت خلال الثمانينات نجحت في مساعيها.فعلى سبيل المثال،استعاد الاقتصاد طريقه نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما تم تسجيل أول فائض في الحساب الجاري عام 1986 منذ البدء في عملية التصنيع القائم على التصدير.لكن ما فتات أن تراجعت موازين التجارة إلى الخطوط الحمراء عام 1989،و ظهرت مجموعة جديدة من المشاكل الاقتصادية.فقد ارتفعت مستويات الأجور بسرعة التصنيع،متجاوزة بذلك نمو الإنتاجية. و بالتزامن مع ارتفاع قيمة الوون الكوري ،عرفت القدرة التنافسية للاقتصاد تدهورا ملحوظا،مع تسجيل عجز مزمن في الحساب الجاري.كما أدى التوسع المفرط في الطلب المحلي و ارتفاع الأجور السريع خلال فترة الفائض التجاري إلى عودة العجز في ميزان المدفوعات.و مع ذلك ،أدى إرساء النظام الديمقراطي الجديد الذي جلب معه المزيد من الحرية الفردية و تحرير رأس المال –لكن بتنظيمات غير فعالة و إصلاح للقطاع المالي و إعادة الهيكلة غير متعقلة- إلى التسريع أيضا بالأزمة المالية لعام 1997. فالعديد من التحليلات التي تتبعت جذور و أسباب تلك الأزمة تربطها بالضعف الهيكلي المتأصل و المهمل في الاقتصاد.فهي تتراوح ما بين ما يسمى "رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism " ، الضعف الهيكلي في الشركات و القطاعات المالية ،إلى العجز الكبير في

الحساب الجاري.كما يستشهد أيضا بسوء إدارة الخصوم الخارجية للبلد.و يرى عدد آخر من المنظرين الاقتصاديين أن أسباب الأزمة ترجع إلى الصدمات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.فالعناصر الخارجية تتمثل في العدوى من الأزمة التي اندلعت في تايلاندا صيف عام 1997، و التحول المفاجئ لتدفق رأس المال الأجنبي نتيجة سلوك القطيعة التي مارسها المقرضين الأجانب، و الانخفاض الحاد في أسعار سلع أشباه المواصلات و غيرها من المواد التصديرية الرئيسية،إلى جانب انخفاض قيمة الين الياباني.

و بالنظر لارتفاع الأجور المحلية و ارتفاع قيمة الوون الكوري،واصلت كوريا في التسعينات إتباع سياسة رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال ترقية الابتكارات عالية التكنولوجيا جنبا إلى جنب مع بناء هيكل معلوماتي متاح و حديث، كما كان هناك توسيع مستمر لقدرات و قدرات القوى العاملة الماهرة نتيجة لتوسع الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي.

عرفت نسبة المنتجات العالية و المتوسطة التكنولوجيا في الصادرات الكورية نموا كبيرا منذ أوائل التسعينات، نظرا للتنمية الكبيرة للقدرات التكنولوجية في العديد من مجالات التكنولوجيا العالية.و قد أصبحت الآن الشركات الكورية تستحوذ على حصة كبيرة في سوق أشباه المواصلات DRAM و-TET LCD و غيرها من الصناعات ذات التقنية العالية.

سادسا:اقتصاد المعرفة:الألفية الجديدة

في عام 1998،أطلقت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الرئيسية في أربع مجالات :القطاع العام،القطاع المالي،chaebols ، و سوق العمل.و بوجه خاص،التزمت الحكومة بالانتقال إلى اقتصاد يحركه الابتكار من اجل تعزيز الإنتاجية الشاملة.فبعد الأزمة المالية،قامت كوريا بجهود جبارة هادفة إلى اللحاق بركب الاقتصاديات الرائدة و حرضت موجات الترقية الصناعية لتصبح رائدة في الصناعات المستهدفة ذات التكنولوجيا العالية.و تتميز هذه المرحلة بالارتفاع الكبير في الإنفاق على البحث و التطوير (Research and Development, R&D) من قبل القطاعات العامة و الخاصة و من خلال محاولات تحسين تدفقات المعرفة و نقل التكنولوجيا عبر النظام.و قد سعت سياسة الابتكار الكورية إلى تسريع التحول من نظام اللحاق بالركب إلى نظام ابتكاري خلاق.

ساعد نموذج اللحاق بالركب على التركيز بشكل واسع على إستراتيجية تنمية التكنولوجيا مع مؤسسات الأبحاث التابعة للحكومة و التكتلات العالمية الكبيرة التي أخذت دورا قياديا رياديا.و بالتالي،أصبحت كوريا

تمتلك ميزة نسبية قوية في صناعة التكنولوجيا العالية ،حيث سجلت نسبة فائض ب2.1 % في تجارة السلع المصنعة عام 2005.في حين سجلت نسبة زيادة ب0.9 % في تجارة التكنولوجيا المتوسطة .

المطلب الثالث: عوامل النهوض

تعود أسباب نجاح التجربة الكورية إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، أما العوامل الداخلية فقد اشتركت مجموعة عناصر في إنجاح هذه التجربة بعضها يعود إلى الوفرة النسبية في عنصر العمل والبعض الأخر يعود إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومة الكورية. فبالنسبة لعنصر العمل وعندما بدأت التجربة التنموية في الخمسينيات من القرن الماضي كانت هناك نسبة مرتفعة من البطالة، وقلة في فرص العمل ساهم بها الركود الاقتصادي في تلك الفترة، فلجأت الحكومة إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمل وذات الأجر المنخفض واتخذت مجموعة من الإجراءات لضمان استغلال هذه الميزة لفترة طويلة منها:[1]

1- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة.
2- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.
3- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشي الوقوع في التضخم من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.
4- عدم وجود قوانين للحد الأدنى من الأجور والتساهل في تطبيق ساعات العمل. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض متوسط أجر العامل مقارنة مع باقي دول العالم وبالتالي فان تكاليف المنتجات الصناعية كانت منخفضة جدا.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الحكومة فكان لها تأثيرات ايجابية في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة لنمو الاقتصاد، وأهم هذه السياسات ما يلي :[2]

- ساهمت الدولة في بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من الكفاءة.
- الاهتمام الفائق الذي أولته الدولة للاستثمار في الموارد البشرية من زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي مما أدى إلى تطور ونمو إنتاجية العمل.
- العناية الكبيرة التي أولتها الدولة لقطاع الصادرات. كما اتبعت الحكومة الكورية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات سياسة حمائية صريحة واتخذت إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي.

[1] زكي ،رمزي.(2000).*المحنة الأسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية*،دار المدى الثقافة والنشر،دمشق،سوريا،ص25.
[2] نفس المرجع السابق، ص26.

- حرصت الدولة على تجنب الوقوع في فخ الديون الخارجية وذلك عن طريق تخفيض حجم فجوة الموارد من خلال تشجيع الادخار المحلي وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد حيث بلغ معدل الادخار المحلي (36%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995.

- إتباع سياسة واعية لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتهيئة المناخ المناسب لها. يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبته المجمعات الصناعية العملاقة (تشيبول)، إذ كان النشاط الاقتصادي مركزا تركيزا كبيرا بينها، حيث قدرت مساهمة اكبر 50 تشيبول عند بداية التسعينيات بنحو (15%) من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا، وعلى الصعيد العالمي كان من بين قائمة أكبر (500) شركة صناعية في العالم عام 1990 إحدى عشر شركة كورية، أي ما يوازي عدد الشركات السويسرية الكبرى.وفي عام 1990 أيضا بلغ إجمالي مبيعات أكبر 30 تشيبول ما مقداره (35%) من قطاع التصنيع وساهمت نفس الشركات بمقدار (16%) من العمالة في مجال التصنيع، وللتشيبول أيضا عدد كبير من الشركات التابعة ففي عام 1994 بلغ عدد الشركات التابعة لأكبر خمسة تشيبول (210) شركة بينما بلغ عدد الشركات التابعة لأكبر 30تشيبول (616) شركة تابعة.

أما مجموعة العوامل الخارجية فقد تركزت فيما يلي:[1]

- حرص الولايات المتحدة على مساعدة كوريا بسخاء لتسريع عملية النمو الاقتصادي فيها وتطويرها كنموذج للنظام الرأسمالي البديل للنظام الاشتراكي في كوريا الشمالية كما أن وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة على الأراضي الكورية الجنوبية خفض من معدلات الإنفاق العسكري.

- النظام النقدي الدولي الذي كان يعمل به حتى بداية السبعينات والذي حقق استقرارا عالميا في أسعار صرف مختلف العملات.

- الاستفادة الكبرى التي حققتها كوريا من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية الذي أقرته (الغات) في أوائل السبعينات.

لكن هذا النجاح في التنمية لم يكن خاليا من السلبيات والعيوب والتي أهمها:

- منذ الفترة 961 إلى 1992 فان الحركات العمالية كان يتم قمعها بشكل عنيف في الوقت الذي شهدت فيه الجامعات مواجهات عنيفة كما أن أهم الحقوق المدنية الرئيسية والسياسية كان يتم الحجر عليها بشكل عنيف من اجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي.

- الضعف الشديد لمنظمات المجتمع المدني وغياب الديمقراطية.

[1] زكي ،رمزي.(2000). نفس المرجع السابق ،ص30.

- الإهمال الشديد للبيئة مما أدى إلى ارتفاع درجة تلوث الجو والمياه والأرض.
- الضعف الأساسي في هذه التنمية أنها اعتمدت بشكل مبالغ فيه على فلسفة التصدير الذي يقود النمو الأمر الذي أدى لجعل الدولة أكثر حساسية لتلقي الصدمات الخارجية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الصين

تعتبر الصين من بين البلدان التي حققت نموا اقتصاديا هائلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تنافس الاقتصاديات العظمى في العالم وكل هذا كان عن طريق تبنيها سياسات تنموية ناجحة وفي هذا المبحث سنستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية للصين.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي المرتفع و المستدام

من الفترة ما بين 1978 إلى 2010، ارتفع نصيب الفرد من GDP في الصين 16 مرة: من مستوى 150 دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) في السبعينات إلى نحو 2423 دولار أمريكي عام 2010 بفضل تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة و مستدامة، حيث شهدت الصين متوسطا سنويا لمعدل نمو GDP بحوالي 10 % لمدة ثلاثة عقود كما يظهره الشكل 1.2. خلال هذه الفترة، تجاوزت معدلات نموها كل الإقتصاديات العظمى في العالم، حيث تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية خلال نفس الفترة حوالي 2 %، مما يشير جليا أنه خلال العقود القليلة المقبلة و في ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو، ستلحق الصين بركب البلدان الغربية بل يمكن أن تتجاوزهم في جانب الناتج و التقدم التكنولوجي. على أن حدوث ذلك، يتطلب من تلك البلدان أن تحافظ على نفس المستوى المرتفع للنمو و على المدى الطويل. بل أن سجل نمو الصين تجاوز أيضا بلدان المعجزات في شرق آسيا كتايوان، هونغ كونغ، سنغافورة و كوريا الجنوبية في الثمانينات و التسعينات و التي حققت نموا يتراوح ما بين 7- 8 % في أقل من عقدين من الزمن.

الشكل رقم(3–4) معدل نمو نصيب الفرد من GDP في الصين و بلدان مختارة، 1970 – 2010.

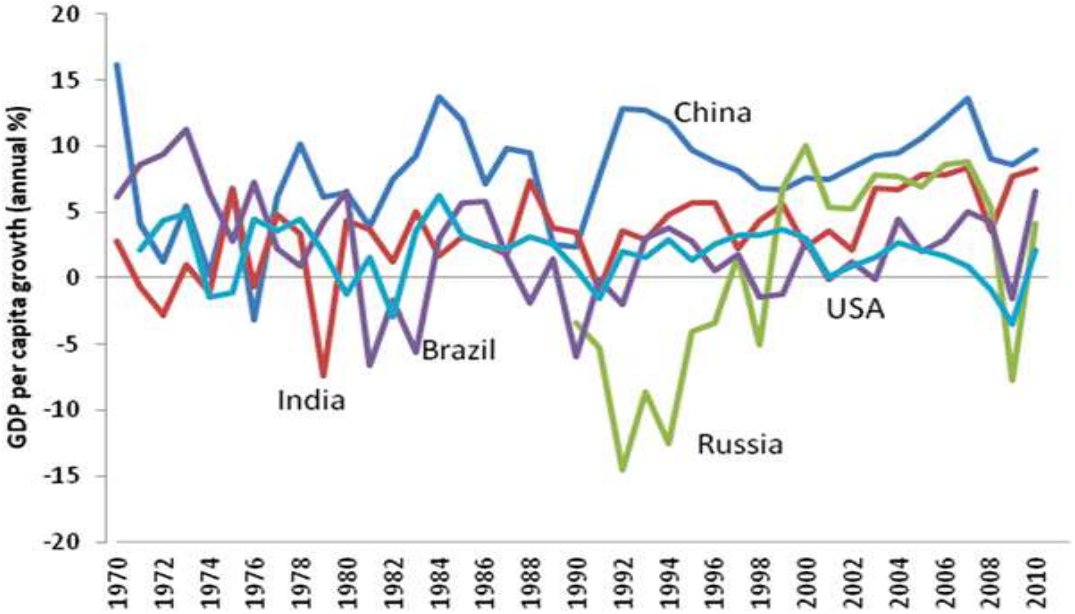

Source : Wang et al., Op.cit., p.12.

و بإجراء مقارنة بسيطة بين الصين و الهند الشكل 3-4 البلدان القابلان للمقارنة من حيث حجم السكان و مراحل التنمية- نلمح تباعدا في مسار الأداء الاقتصادي لافت للنظر .ففي أوائل الثمانينات، كان لدى البلدين نفس مستوى الدخل لكن بعد مرور ثلاث عقود، أصبح متوسط دخل الفرد في الصين يمثل ما يقارب ثلاث أضعاف نظيره في الهند في عام2010.

الشكل رقم (3–5) نصيب الفرد من GDP في الصين و الهند، 1970 – 2010.

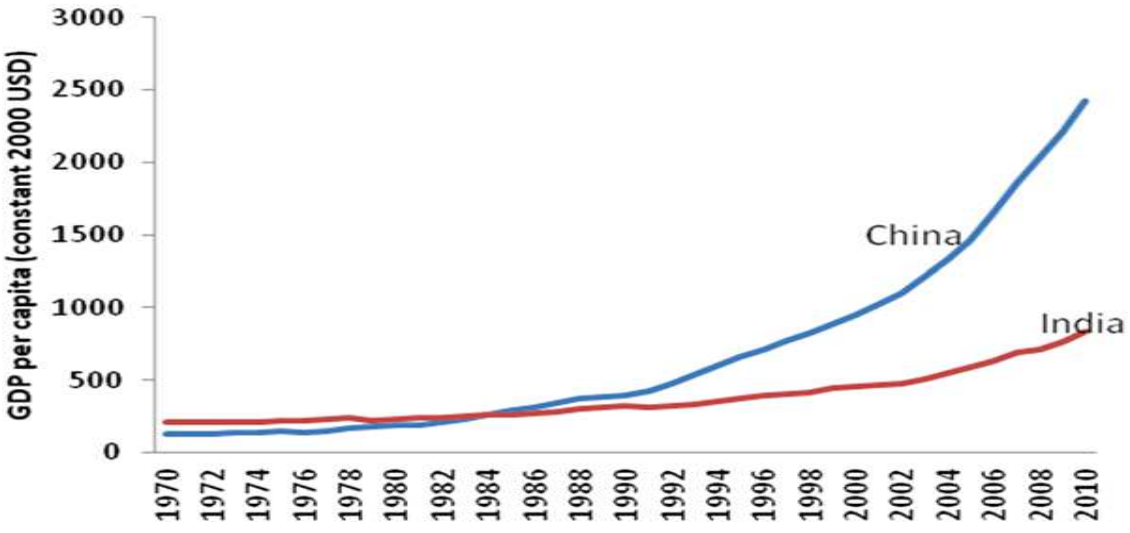

Source : Wang, Xiaolin et al. (2014).*The Quality of Growth and Poverty Reduction in China,* International Research on Poverty reduction , china. p.12.

حتى في خضم أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في عام (2008) منذ ما يقارب قرنا من الزمن، أي شهدت العديد من البلدان إنكماشا إقتصاديا، إلا أن الصين ظلت مرنة بشكل كبير في مواجهة الصدمات الإقتصادية، حيث سجلت الصين معدل نمو يقدر بـ 8.7 % في عام) 2009 بفضل الإنفاق الكبير المحفز من قبل الحكومة)، لتعاود بعد ذلك تسجيل معدل نمو يقارب 10.3 % عام(2010)أنظر الشكل 3-5 و بمستوى GDP يعادل 58791 مليار دولار أمريكي .على ذلك ، أصبحت الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم منذ. 2010 هنا نشير أنه مع نهاية عام2011، أصبح GDP الصين يمثل% 10 من GDP العالمي، و يساهم بـ % 20 من نمو GDP العالمي[1] .

الشكل رقم(3-6) معدل نمو GDP في الصين، 1978-2010.

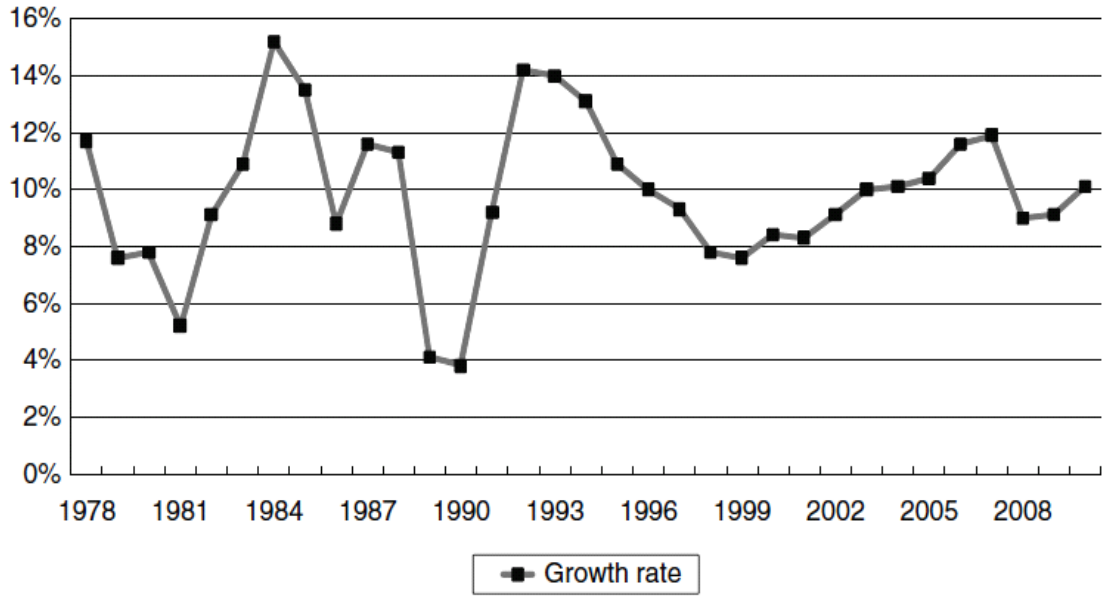

Source: National Bureau of Statistics of China.

إنطلاقا من معطيات الجدول 3-2 و 3-3 لهيكل توزيع GDP في الإقتصاد العالمي لسنة 2000 و2040، يتبين بوضوح هيمنة ست مجموعات من البلدان على الإقتصاد العالمي بدلالة GDP (و هي : الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي(مجموعةEU15)، الهند، الصين، اليابان و مجموعة الست بلدان لجنوب شرق آسيا (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلاندا، كوريا الجنوبية، و تايوان. (و قياسا بـGDP،

[1] - Daokui Li, D. (2015). The future of the Chinese economy. In Chow, G. and Perkins, D. (eds.).*Routledge handbook of the Chinese economy*. New York: Routledge, p.325.

إستحوذت المجموعات الستة على 73% من الناتج الإقتصادي العالمي و 57% من إجمالي عدد السكان في العالم أنظر الجدول 1.2. و الظاهر أيضا أن النمو الإقتصادي السريع الذي شهدته الصين في العقود الماضية كان له أثر عميق على الإقتصاد العالمي، فبعد ثلاثين عاما من تطبيق الإصلاحات التي قادها Deng Xiaoping، جعلت الصين اليوم تستحوذ على 10%من GDP العالمي. أما باقي العالم بما في ذلك (أمريكا اللاتينية و إفريقيا)، فتستحوذ على حوالي 28 % فقط من GDP العالمي و 42 % من سكان العالم[1].

الجدول رقم(3–2) التوزيع العالمي لـ GDP عام 2000.

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	(GDP)مليارات الدولارات(ppp)	النسبة %
الولايات المتحدة	282	5	9,601	22
الإتحاد الأوروبي (EU15)	378	6	9,264	21
الهند	1,003	16	2,375	5
الصين	1,369	22	4,951	11
اليابان	127	2	3,456	8
مجموعة جنوب شرق آسيا	381	6	2,552	6
إجمالي المجموعات	3,540	57	32,199	73
باقي العالم	2,546	42	12,307	28
العالم	6,086	99	44,504	101

Source: Fogel, R. (2007), Capitalism and Democracy in 2040. *NBER working paper*. No 13184, p.5.

Note: PPP _ Purchasing Power Parity.

[1] -حواس ، أمين. (2013).المعجزات الآسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى.مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الرابع، ص.112.

في حين يقدم الجدول 3-3 مجموعة غير مستبعدة من التوقعات حول حجم و توزيع السكان، و الناتج الإقتصادي العالمي لعام 2040، حيث يشير البيانات إلى توقع حدوث إنخفاض نسبي في الأداء الاقتصادي للإتحاد الأوروبي، مما يعني ركودا في عدد السكان و تواضعا في أداء النمو في GDP .

الجدول رقم(3-3) التوزيع العالمي لـ GDP عام 2040.

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	(GDP)مليارات الدولارات(PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	392	5	41,944	14
الإتحاد الأوروبي (EU15)	376	4	15,040	5
الهند	1,522	17	36,528	12
الصين	1,455	17	123,675	40
اليابان	108	1	5,292	2
مجموعة جنوب شرق آسيا	516	6	35,604	12
إجمالي المجموعات	4,369	50	258,083	85
باقي العالم	4,332	50	49,774	16
العالم	8,701	100	307,857	101

Source: Fogel. (2007), Op.cit., p.6.

لكن مع ذلك ،هذا لا يعني أن إنتاجية العمل و نصيب الفرد في الإتحاد الأوروبي سينعدم فيه النمو بل، سينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز 1.8%، إلا أنها لن تكون قادرة على مجاراة النمو السريع و الكبير الذي سيسود منطقة جنوب شرق/شرق آسيا. فمن المتوقع أن تصبح السوق الأوروبية أكبر بحوالي 60% سنة 2040 مقارنة مما كانت عليه سنة 2000 (بدلالة GDP)، بينما سيعرف الإقتصاد الأمريكي توسعا أكبر بحوالي 300%، أما الهند ستصبح أكبر بحوالي 1400 %، و الصين أكبر بحوالي 2400 %. في الواقع من المرجح أن تصبح السوق الصينية أكبر من أسواق الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، الهند و اليابان مجتمعة، مستحوذة على نسبة 40 % من الناتج العالمي لوحدها.

المدهش في الأمر أن إنتاج الصين الإجمالي قد يعادل مجموع إنتاج العديد من البلدان مجتمعة، بل أن كل مقاطعة من المقاطعات الـ 29 في الصين يعادل إنتاجها الكلي بلدا بأكمله . فعلى سبيل المثال، يعادل GDP مقاطعة Guangdong (بأسعار الصرف السوقية) بلدا مثل إندونيسيا، في حين يتجاوز مجموع الناتج لمقاطعتي Jiangsu و Shandong ضعفي الناتج في سويسرا (الجزائر مقابل مقاطعة Shaanxi)، مما يوحي إلى القدرة الهائلة التي يتمتع بها الإقتصاد الصيني في بسط سيطرته الإقتصادية على الإقتصاد العالمي (الخريطة 3-7).

الشكل رقم (3-7) أي بلد يعادل GDP مقاطعة صينية ؟

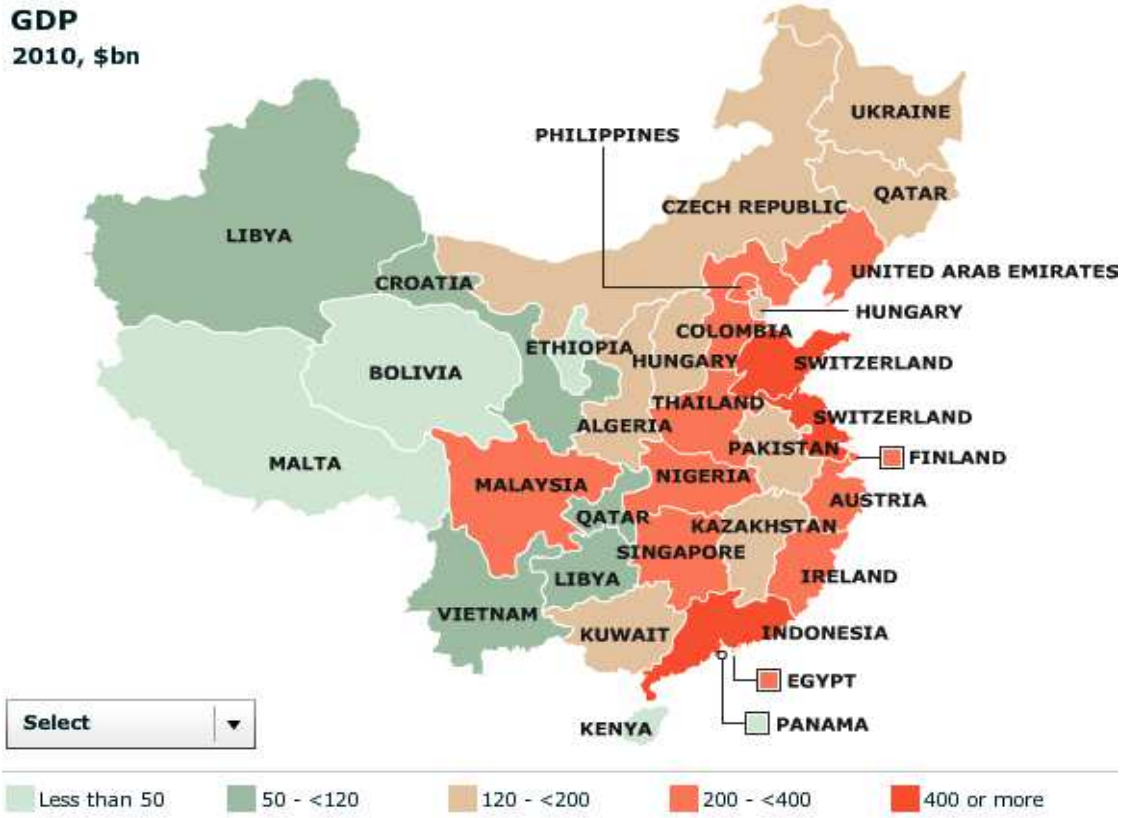

Source : Wang et al., Op.cit.,P30.

يتماشى النمو الاقتصادي السريع المحقق في العقود الثلاثة الماضية مع التغير في الهيكل الاقتصاد يحيث تحولت الصين من اقتصاد قائم على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى اقتصاد بتنمية منسقة بين القطاعات الأولية (الزراعة) ، القطاعات الثانوية (الصناعة) و القطاع الثالث (الخدمات). في هذا الجانب ، عرفت حصة GDP من القيمة المضافة للصناعات الأولية ، الثانوية ، و الثالثة تغيرا من 28 48% % ، و 24 % عام 1978 إلى 10 % ، 47 % ، و 43 % عام 2010 على الترتيب (أنظر الشكل 3-8)

خلال هذه الفترة ، تم تعزيز دور الزراعة في الاقتصاد من خلال تحسين مستوى إنتاجيتها – حيث ارتفع نصيب الناتج في الزراعة من 106 يوان عام 1978 إلى 3022 يوان عام 2010 ، في حين زاد إنتاج الحبوب من 304.8 مليون طن في عام 1978 إلى 528.5 مليون طن في عام 2010.

الشكل رقم(3–8)الحصص القطاعية لـ(a)GDPو(b)العمالة في الصين ، 1978 –2010.

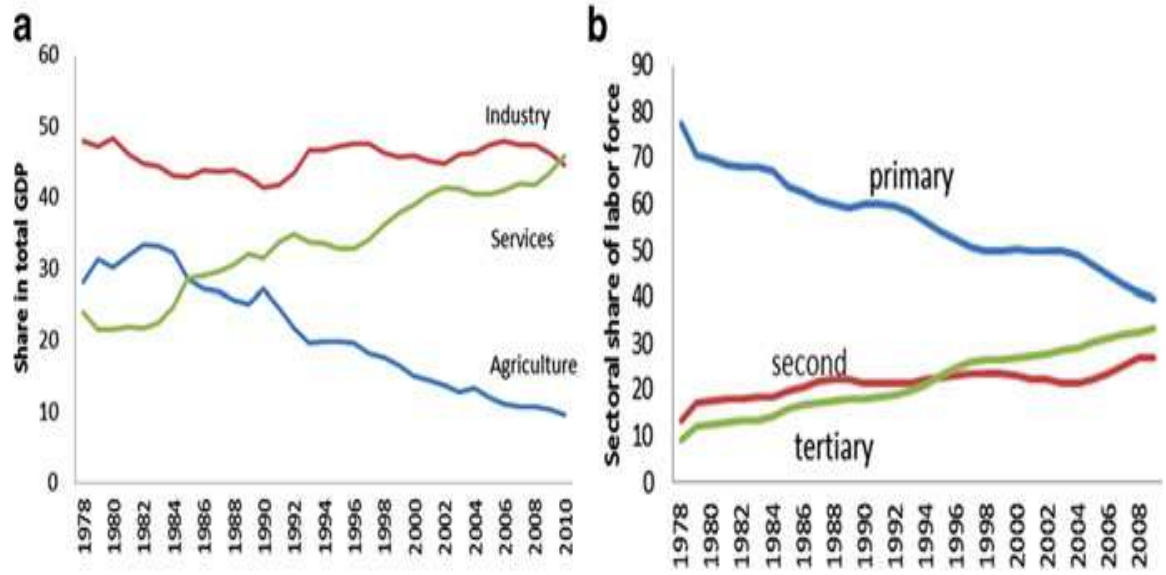

Source : Wang et al., Op.cit.,P22.

خلال نفس الفترة أيضا، تم إعادة توزيع حجم السكان على نطاق واسع عبر القطاعات الثلاثة وبين المناطق الحضرية و الريفية: حيث انخفضت حصة العمالة في قطاع الزراعة من 78 % عام 1978 إلى 40% فقط عام 2010 (الشكل 3–8) . هذا التحول أدى إلى توجيه فائض العمالة بأعداد كبيرة من قطاع الزراعة نحو توسيع قطاعات الصناعة و الخدمات بسرعات قياسية. في نفس الوقت ، شهدت الصين أيضا توسعا حضريا سريعا، فعلى الرغم من وضع نظام تسجيل الأسر الرسمي (*Hukou*) الذي تم تصميمه لتقييد الهجرة من الريف إلى المدن ، إلا أن عدد سكان المناطق الحضرية في الصين ارتفع بنحو ثلاثة أضعاف حيث ارتفع من 10 % عام 1949 إلى أكثر من 45.7 %من إجمالي السكان في عام 2008. و ترجع هذه الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية في الأساس إلى إعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق الحضر بسبب تحويل الأراضي الزراعة لصالح تطوير الصناعات المحلية و قطاع الخدمات[1].

مع ذلك، هذه التقديرات لتعداد السكان في المناطق الحضرية لا تأخذ بعين الاعتبار السكان المتنقلين في الصين (سكان الريف غير المسجلين في نظام (*Hukou*)المقيمين بشكل مؤقت في المدن)، فإذا ما تم

[1] Wang .et . al. (2014).op cit , p35

إدراج هذه الفئة من الأشخاص، فمن المرجح أن يتجاوز تعداد سكان الحضر في الصين نصف مجموع سكان البلاد .

الشكل رقم(3–9)نسبة التحضر في الصين 1949 – 2008.

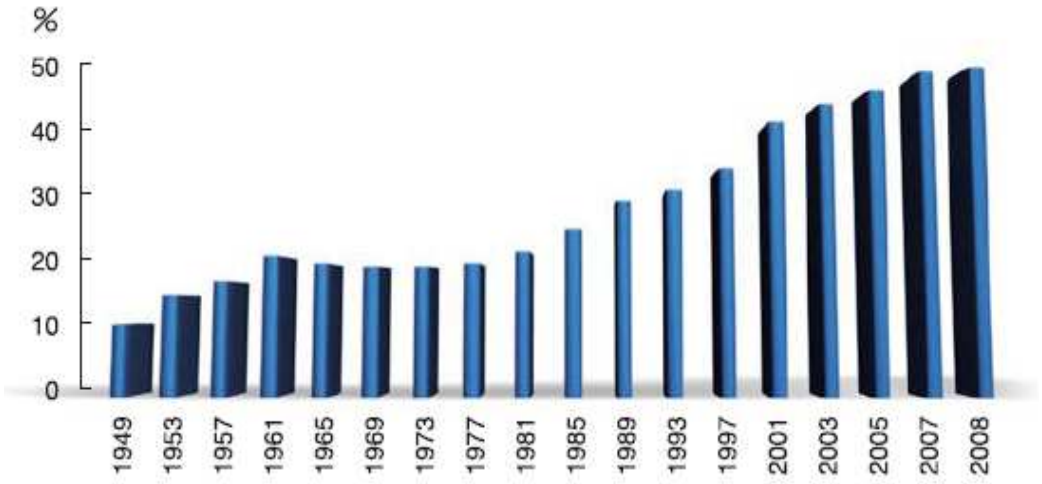

Source : Wu,Li. And.Sui,Fumin.(2010).*L'Economie Chinoise* , China. P 22

في كثير من النواحي يشبه التحول الهيكلي الذي حدث في الصين تجارب التصنيع التي حدثت في أوروبا في القرنيين الثامن و التاسع عشر، و في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، و حتى في الاقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا خلال السبعينات و الثمانينات. لكن مع ذلك ، لم يستغرق الأمر وقت أطول في الصين – في بلد تعداد سكانه يقارب ربع سكان العالم – لاستكمال مسار التحول الهيكلي من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد يهيمن عليه قطاعات الصناعة و الخدمات . في هذا الصدد، إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي المحققة، عرف هيكل الصادرات الصينية أيضا تحولا من نمط تقوده السلع الأولية إلى نمط يقوده الآلات و معدات النقل[1].

[1] Li. And. Fumin. (2010). Op cit, p24

المطلب الثاني:الأهداف المحققة للتنمية الاقتصادية في الصين

أخذت الصين على عاتقها تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ضمن سياق الخطط الخمسية، وعملت الصين ومنذ عصر الانفتاح على تحقيق أهدافها ببطء وبخطى ثابتة، وبدأت عاما بعد عام على تحدي الرافضين والمعارضين والمشككين الذين يأتون في موجات كل بضعة أعوام أو نحو ذلك ،والتزمت بمسارها إلى يومنا هذا ،لكي تديم بذلك معجزة التنمية الأكثر إذهالا في العصر الحديث و كانت الأهداف الرئيسية المحددة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كالتالي:

-حققت الصين زيادة سريعة مستقرة في الاقتصاد وارتفاعا كبيرا في القوة الشاملة الوطنية ،خلال السنوات الخمس الماضية . وأشارت الإحصاءات من "مصلحة الدولة للإحصاء"،إلا إنه في فترة (2006-2010) ازداد الناتج الوطني الإجمالي 11.2% ،متجاوزا سرعة زيادة الاقتصاد العالمي في الفترة نفسها ، ومتخطيا 1.4 نقطة مئوية عن سرعة زيادته في فترة الخطة الخمسية العاشرة (2001 إلى 2005)، وهذه الفترة هي إحدى أكثر الفترات سرعة منذ البداية الإصلاح و الانفتاح ، وأشارت الإحصاءات إلى أنه في العالم 2010 بلغ إجمالي الناتج الوطني و 39 تريليونا و798.3 مليار يوان ، بزيادة 69.9% عن العام 2005 لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة.[1]

[1] محمد ،عطية.محمد ،ريحان.(2012).نفس المرجع السابق. ص. 78 .

الجدول رقم(3–4) نمو الناتج المحلي في الصين 1989–2011

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة الحقيقية ومعدل النمو الحقيقي السنوي في 1989- 2011

الناتج المحلي الإجمالي ب 100 مليون			نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		
السنة	القيمة باليوان	القيمة بالدولار	النمو الحقيقي	القيمة باليوان	القيمة بالدولار	النمو الحقيقي
1989	16992.32	4513.11	4.1	1519	403	2.5
1990	18667.82	3902.79	3.8	1644	344	2.3
1991	21781.50	4091.73	9.2	1893	356	7.7
1992	26923.48	4882.22	14.2	2311	419	12.8
1993	35333.92	6132.23	14.0	2998	520	12.7
1994	48197.86	5592.24	13.1	4044	469	11.8
1995	60793.73	7279.81	10.9	5046	604	9.7
1996	71176.59	8560.85	10.0	5846	703	8.9
1997	78973.03	9526.53	9.3	6420	774	8.2
1998	84402.28	10194.62	7.8	6796	821	6.8
1999	89677.05	10832.79	7.6	7159	865	6.7
2000	99214.55	11984.75	8.4	7858	949	7.6
2001	109655.17	13248.18	8.3	8622	1042	7.5
2002	120332.69	14538.20	9.1	9398	1135	8.4
2003	135822.76	16409.66	10.0	10542	1274	9.3
2004	157878.34	19316.44	10.1	12336	1490	9.4
2005	184937.37	22576.19	11.3	14185	1732	10.7
2006	216314.43	27134.95	12.7	16500	2070	12.0
2007	265810.31	34956.64	14.2	20169	2652	13.6
2008	314045.43	45218.27	9.6	23708	3414	9.1
2009	340902.81	49905.26	9.2	25608	3749	8.7
2010	201512.80	59312.03	10.4	30015	4434	9.9
2011	472822.00	73011.04	9.2	35083	5432	8.8

المصدر: محمد ،عطية.محمد ،ريحان.(2012).نفس المرجع السابق. ص. 83.

وفقا للجدول السابق نلاحظ تباطؤ في النمو الاقتصادي في الفترة من 1989-1991 بعد أن جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات لأجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم ، وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار. وانخفض الاستثمار الأجنبي بعد اضطرابات بكين عام 1989 . ومن ثم عززت جولة دنغ شياو بينغ الجنوبية في بداية عام 1992 بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الساحلية ، وبدأت موجة من الاستثمارات الحكومية في شنغهاي ، وسجلت التجارة ارتفاعا كبيرا ، وتحسن نموا إجمالي الناتج المحلي.[1]

وفي الإجمالي يتضح للباحث أن الاقتصاد الصيني مازال ينمو بمعدلات متقاربة تسبيا منذ إلغاء تجميد الإصلاحات رغم تعرض العالم لأزمات اقتصادية عاصفة في عام 2008 ولتاريخه ، وتسجل الآن معدلات النمو للقترة 1992-2011 حوالي 10% سنويا من حيث القيمة الحقيقية.

2-حققت أيضا تغيرات زراعية كبيرة ، حيث أجريت تجارب إصلاح شامل لنظام التعليم الإلزامي ونظام المالية في الأرياف ،إضافة إلى تعميق إصلاح نظام تداول الحبوب الغذائية ،ودفع تطوير مؤسسات الحبوب الغذائية ونظام الأراضي في الأرياف، مما أدى إلى تثبيت مكانة الزراعة وإنتاج الحبوب الغذائية ،وتحسين أوضاع الفلاحين.

3-شهدت التجارة الخارجية الصينية تغيرات مهمة، وانتقلت من الاهتمام بالكمية إلى الاهتمام بالجودة مع تحسين هيكل الصادرات ورفع قدرتها على المنافسة الدولية. في حين نفذت الصين إستراتيجية الخروج إلى العالم لتشجيع المؤسسات الصينية لإقامة مصانع في الخارج وتصدير منتجات إلى الخارج وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.[2]

4-سارت صناعة التكنولوجيا العالية والجديدة الصينية على مسار تطور سريع ،حيث شهدت نسبة صادرات التكنولوجيا العالية والجديدة في إجمالي الصادرات الصينية ازديادا تدريجيا ، والصناعة الإستراتيجية الصينية حققت منجزات عظيمة أيضا.

[1] محمد ،عطية.محمد ،ريحان.(2012). نفس المرجع السابق .ص .84.

[2] دلامي ، نجية .(2012). نفس المرجع السابق.ص. 118

المطلب الثالث:أسباب نجاح التجربة الصينية

كان من ضمن متطلبات نجاح الصين على المستوى الاقتصادي هو وضعها لخطة مستقبلية بعيدة الأمد ولتحقيق أهدافها كان لابد من أن يكون الانفتاح على العالم الخارجي وتغليب المصلحة الاقتصادية الوطنية، بعيدا عن الشعارات السياسية. ولذلك كان قرار الإصلاح ذا تاثير واضح على مختلف مفاصل الاقتصاد الصيني، ولان الأخير لا يتوافر على رؤوس أموال كافية لتمويل المهمة، بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، فكان لابد من استقدام الاستثمار الأجنبي لسد الفجوة الاستثمارية الداخلية وكذلك للاستفادة من طاقاته التحفيزية للمستثمرين المحليين، فضلا عن خلق المشروعات التنافسية التي لها القدرة على فتح الأسواق الدولية وما له صن دور إضافي في تأسيس ترابطات تجارية دولية ما بين الصين ومختلف بلدان العالم وهي التي أسست لعلاقات اقتصادية متينة يصعب قطعها أو تجاهلها.

ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعد على تحقيق التنمية وبمستويات مرتفعة، من خلال الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والخبرات العالية في المشروعات المختلفة التي ينفذها.فقد قامت الصين ومنذ بداية عملية الإصلاح بتنفيذ سياسات عديدة وبشكل معمق لفتح الطريق أمام بناء الاقتصاد الصيني بحلته الجديدة.[1]

وعمدت السلطات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لتطويع الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله مناسبا ومتوافقا مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الصين، وذلك للحصول على اكبر قدر ممكن من المنافع وتقليل السلبيات المرافقة أو كل ما يتعارض والأهداف المرسومة بقدر المستطاع. ففي حين يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى نظام السوق لكي يكون قادرا على العمل بحرية تامة، وهو الأمر الذي كان يتعارض مع النهج الذي تتبعه الصين بتطبيقها للنظام الاشتراكي، لذا فقد كان العلاج الصيني لوضع أسس واليات إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي عن طريق إقامة مناطق اقتصادية خاصة تطبق مبادئ السوق الحر، ومن ثم نشرها على عموم الصين بواسطة مجموعة سياسات تغيرية مختلفة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو قانوني في ظل سلطة مرتبطة تحتفظ لنفسها بحق حماية نمط الحكم الذكي تتبعه، ووقفت لقوة لوجه كل صن يعارضها كونها لم تسمح مطلقا بالحرية السياسية. على وفق ذلك أصبح هناك دور كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر على مجمل العملية الاقتصادية في الصين، فقد أسهم في تحقيقها لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادية واتساع حجم التجارة الخارجية والتطور الكبير في قطاعاتها المختلفة ولاسيما في الصناعة والعلوم والتكنولوجيا.وقد عمدت الصين إلى تطوير المناطق الاقتصادية الجاذبة للاستثمار وتوفير البنى التحتية التي

[1]Ozawa Terutomo.(1992)., *Foreign Direct Investment and Economic development*, (New York,Quorum Book،).PP.27 – 33.

كانت معظم مدنها تفتقر إليها في فترات سابقة، وبدأت بإقامة تلك المناطق في المدن الساحلية وبالقرب من الموانئ من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، وخلق هينة استثمارية مناسبة للمستثمر الأجنبي الباحث عن المشروعات ذات الربحية العالية المتوقعة والتكاليف المنخفضة والتي تمثل العمالة الرخيصة أحد أبرز أسبابها".[1] ولما لذلك بأجمعه من دور في تهيئة الخبرات العالية والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار، بعد أن أصبحت فلسفة النظام الجديد توجه بخلق السبل كافة التي تختصر الزمن. وعلى الرغم من أن مفهوم الدولة المركزية يعد من أكثر المفاهيم قمعاً وأن الحكم في جمهورية الصين الشعبية التي تمتد من المحيط شرقاً إلى أعماق وسط آسيا غرباً في مزيج من المناطق المزدهرة، إلى جانب مناطق أخرى بعيدة عن التطور الاقتصادي نسبياً، خاضع لهذا المفهوم، إلا أن العامل المهم في نهضة الصين وازدهارها يعتمد على قدرتها في الابتعاد عن هذا الأمر ونسيانه عملياً، من خلال السماح للمدن والأقاليم الصينية بأن تشق طريقها في جذب طريقها في جذب الاستثمار الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى بحالة المنافسة فيما بينها في ميادين إنتاجية واستثمارية مختلفة، مستندة على ما لديها من خبرات ومهارات وطاقات محلية.

وقد نجحت المدن التجارية الصينية من دخول مضمار المنافسة العالمية وبقوة وذلك بتفاعلها المباشر مع البلدان الأخرى دون المرور بالمركز، فقد مست مختلف الأسواق الدولية بما تحتاجه من بضائع متنوعة، ولم تتوقف المسألة عند حدود صناعات السيارات والأجهزة الالكترونية والمكائن والمعدات، وغير ذلك، وإنما امتدت إلى جوانب أخرى عديدة، فضلاً عن تمتع مدن بكاملها بوصفها مراكز عصرية للتجارة والاقتصاد، وأخرى بوصفها مناطق سياحية متميزة تتصف بقدرتها على خلق نشاط سياحي مزدهر".[2]

كما أن هناك العديد من المناطق المكتفية ذاتياً التي تتوفر فيها كافة مستلزمات الاستثمار والتصنيع والخدمات الأخرى المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب، وقد كان لقيام القيادة الصينية بإضفاء الطابع اللامركزي على صنع القرار الاقتصادي الدور البارز في نهوض هذه المناطق والمقاطعات التي امتازت بإنشاء الصناعات المختلفة ذات المناشئ العالمية (غالبيتها يابانية وأوربية) والإعمال الريادية التي تم جذبها وإدخالها إلى تلك المدن التي منحت للمستثمرين الحرية الواسعة، واستخدمت نظام التراخيص والحوافز وغيره من صور التفضيل من أجل جذبهم لإقامة المشروعات الإنتاجية، وأن سماح الحكومة الصينية بتكوين أعداد لا حصر لها من الأنشطة والمشروعات الكبرى والتي كانت تحقق معدلات إنتاجية مرتفعة، دفع باتجاه فتح أسواق جديدة. فالنجاح يولد النجاح، والعمل الجيد والتكلفة المنخفضة يعدان حافزاً عملياً لجذب مشروعات جديدة واستثمارات وأنشطة أكبر، وليس بالضرورة في قطاع محدد بذاته أو مناطق معينة

[1] وليد سليم عبد الحي.(2000).*المكانة المستقبلية للصين*، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص ص145-150.

[2] كينيشي اوهامي.(2005).*الاقتصاد العالمي تحديات وفرص في عالم بلا حدود*،ترجمة:مركز التعريب والبرمجة،بيروت،ص30.

دون غيرها، بل طالما أن متطلبات الإنتاج متوفرة في كافة المجالات سواء كانت تقنية أم مالية أم خدمية أو بنى تحتية. ونظراً لتزايد عدد الشركات الصينية التي تقوم بالأعمال مع المستثمرين الأجانب فلا بد من الانتشار التدريجي للقوانين وموارد التمويل إلى بقية المنشآت والمناطق في الصين، حيث أن هناك مناطق أخرى منها تمتلك المواصفات ذاتها التي عملت على نهضة المناطق الأولى، وهي يمكن أن تشكل عوامل جذب جديدة، ويمكنها أن تنفرد بوضع برامجها الاقتصادية في ظل الانفتاح والتحرر الذي اعتمد في الصين كمنهاج عمل مكنها من أن تكون قوة اقتصادية كبرى قد تبدو من الوهلة الأولى أنها نموذج لاقتصاد توجهه الدولة كونها تعمل على وفق التخطيط المركزي، إلا أن الواقع يثبت أن التجربة الاقتصادية كانت حاضرة وبقوة في نهوض الاقتصاد الصيني".[1]

وعلى سبيل المثال تعد مدينة داليان واحدة من المدن التي تمثل مركزاً صناعياً ديناميكيا، فبعد أن كانت مجرد مرفأ هادى شمال الصين كان قد تأسس على أيدي الروس، تحولت فيما بعد إلى مدينة صناعية بفضل اليابانيين الذين أدخلوا لها الصناعات الثقيلة مثل صناعات الفولاذ والكيماويات والمكائن والمعدات. وقد اعتمدت في ذلك على احتياطي مهارات دائرة الموظفين المزودة بعدد من الجامعات والمعاهد التقنية، كما استفادت داليان من التغيير الكبير الذي حصل على مستوى السياسات الحكومية حول الاقتصاد عام 1992 من خلال اقتراح (بنغ) بوضع مخطط التطور القائم على أساس «بلد واحد ونظامين اثنين»، وتشجيعه للحكومة المحلية لمختلف المدن الصينية للانطلاق نحو المستقبل، بالعمل على جعلها مراكز صناعية وتجارية كبرى، عن طريق منحهم الاستقلالية بإدارتها على الرغم من أنها بقيت جزءاً من الصين، ونظرياً هي تحت ظل السلطة المركزية التي تحكم في بكين. فضلاً عن الدور الذي لعبه حاكم داليان «بوكزيلاي» والذي أصبح لاحقاً عام 2009وزيرا للاقتصاد فى الصين، فقد عمل على تحويلها إلى دويلة مكتفية ذاتياً ومركزاً تجارياً صناعياً جاذباً للمستثمر الأجنبي، ومنفردة بوضع جدول أعمالها الاقتصادي، مما جعلها نموذجاً يحتذى به من باقي المدن الصينية، كل ذلك كان بفضل قيادتها المحلية المتميزة، والتفاني في العمل من أجل خدمة سكان مدينته وجعلها مزدهرة[2]."

[1] وليام جاي بومول.(2008).*الرأسمالية الطبيبة والرأسمالية الخبيثة واقتصاديات النمو والرخاء*، ترجمة:مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ص ص 180-187.

[2] كينيشي اوهامي.(2005). نفس المرجع السابق،ص50.

خاتمة

تعتبر النماذج التنموية لاقتصاديات بلدان شرق أسيا من انجح التجارب على المستوى العالمي حيث استطاعت احتلال مكانة ضمن مجموعة الاقتصاديات الكبرى، نظرا لتحقيقها لقفزات في مختلف المجالات الاقتصادية أدت بها إلى الخروج من دائرة التخلف مقترنة بتحولات هيكلية مع زيادة في مستويات الدخل، عن طريق التعليم المكثف الذي ساهم في تطوير القدرات التكنولوجية مع الارتفاع والزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.حيث تحولت هذه البلدان من بلدان تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى بلدان مصدرة للسلع التقنية والصناعية في ظرف زمني قصير، هذا ما يعرف بالمعجزات التنموية في العصر الحديث حيث أصبحت تجاربها التنموية نموذجا فريدا يقتدى به.

ويعتبر التفوق التنموي الكبير الذي حققته كل من ماليزيا،كوريا الجنوبية والصين ليس لوفرة الموارد الطبيعية فقط بل الاستثمار في المورد البشري مع الاستثمار في رؤوس الأموال وإتباع سياسات واستراتيجيات سليمة مع تبني إصلاحات مدروسة وفق منهج مرن خاضع للتعديل المستمر وفق المستجدات، إضافة إلى نقل التكنولوجيا، تطويرها وعملها على ربط العلاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة ومع الجامعات المختصة في البحث والتطوير من جهة أخرى، كل هذا ساهم في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية شاملة.

أصبحت ماليزيا، كوريا الجنوبية والصين قبلة للتصنيع دوليا بعد اهتمامها بالجودة والكفاءة والنوعية، كما أن الازدهار الذي تشهده الدول الثلاثة يعتبر مستداما يمكن أن تنافس به الاقتصاديات الكبرى في العالم، ويجب على البلدان النامية أن تستخلص الدروس وتعمل على تطوير اقتصادها عن طريق تطبيق هذه السياسات في إطار الموارد المتاحة حتى تضمن تقدما مثلما حققته بلدان شرق أسيا.

الخاتمة العامة

إن الهدف من دراستنا هذه كان محاولة لتسليط الضوء على اقتصاديات بلدان شرق آسيا، فكان موضوع بحثنا هذا هو التنمية الاقتصادية لبلدان جنوب شرق أسيا والسياسات المتبعة من طرف هذه البلدان في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لها، كون هذه الأخيرة أصبحت موضوعا متداولا حيث أنها تجعل المجتمع متقدما عن طريق استنباط أفضل الأساليب الجديدة في جميع الميادين، وذلك من خلال رفع مستويات الإنتاج الذي يحقّق بإنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحسين ظروف معيشة الأفراد كما أنها احد العناصر الضرورية التي تبحث عنها البلدان كافة، من اجل النهوض والقضاء على المعوقات التي تقف كحجر عثرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية . بالإضافة الى كيفية الرفع من النمو الاقتصادي لها مع الزيادة في الدخل، رفع مستوي المعيشة وغيرها من العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية. حيث قمنا بدراسة الدور الذي لعبته هذه السياسات والإستراتيجيات في إحداث أو تحقيق عملية التنمية، وتعتبر القرارات المتخذة من بين الأسباب الرئيسية في تطور وتقدم ماليزيا، كوريا الجنوبية والصين في الوقت الحاضر، حيث أخذت هذه البلدان انماط معينة وكذلك تبنت إستراتيجيات حسب مواردها وخصائصها الاقتصادية ، وبالتالي قامت بتحقيق الأهداف المسطرة بما يتماشى مع إمكانيات وخصوصيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها.

وقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لتحقيق برامج التنمية، إلا أن تحقيقها يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع البلد إلى التمويل الخارجي وبهذا فإنها تتطلب مصدرين أحدهما محلي والآخر خارجي، ولكل من المصدرين عوائق الا ان بلدان شرق أسيا أحدثت المعجزة وتحدت العوائق كما حققت درجات أعلى وأفضل للتنمية مع الرفع من معدلات نموها الاقتصادي.

نجحت ماليزيا، كوريا الجنوبية والصين خلال العقود القليلة الماضية في تحقيق أداء اقتصادي مذهل جعلها تتفوق عالميا، ولعل الفضل في ذلك يرجع الى مجموعة من العوامل التي ساهمت في عملية التنمية لها، فعلى الرغم من أن العناصر التاريخية، السياسية والثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق النجاح لعملية التنمية، إلا أن هناك عنصرا مهم في هذه التجربة المتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة.أما السمات الرئيسية وراء قصة نجاح اقتصادياتها فتمثلت في تبني استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية مع وضعها أسس و معايير قوية، حيث نجحت في

تغيير بنية هياكلها الاقتصادية ، من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى الاعتماد على القطاع الصناعي المتوجه للتصدير.

كما عملت على تشجيع الاستثمار المباشر وقد ركزت الحكومات الثلاثة على هذا المنحى حيث قامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال إتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي .

نتائج الدراسة:

- تعد تجارب ماليزيا ،كوريا الجنوبية و الصين من أبرز تجارب دول شرق آسيا وأكثرها تميزا في مجال السياسات الصناعية في ظل إستراتيجية تشجيع الصادرات والتي أصبحت وبشكل مؤكد جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية، و قد مرت دول شرق آسيا بتحول صناعي ناجح يفوق كل التوقعات، حتى أصبحت في العصر الحديث دولا مصدرة للصناعة.
- حققت بلدان شرق أسيا نجاحا نتيجة اتخاذها للسياسات والإستراتيجيات سليمة في إحداث أو تحقيق عملية التنمية، و هذا راجع لوجود مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وعليه تمكنت كل من ماليزيا ،كوريا الجنوبية و الصين في الوقت الحاضر بتحقيق الأهداف المسطرة بما يتماشى مع إمكانيات وخصوصيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، واختيار الإستراتيجية الملائمة لذلك حسب مواردها وخصائصها الاقتصادية
- عملت بلدان المنطقة على استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة.أما السمات الرئيسية وراء قصة نجاح اقتصادياتها فتمثلت في تبني استراتيجيات للتنمية كانت أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية، و عليه تمكنت من تغيير بنية هياكلها الاقتصادية، و تحولها من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي المتوجه للتصدير.
- حولت سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية لتصدير صناعاتها في الأسواق الدولية مع الالتزام بنظام سعر الصرف الحر،مع التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، و تخفيف الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي

توصيات الدراسة:

- ضرورة استنتاج التجارب المنتهجة من طرف بلدان شرق أسيا و إتباع السياسات و القرارات الاقتصادية المتخذة التي ساهمت بالدرجة الأولى في تحقيق التنمية، مع تعديل هذه التجارب لتتلائم مع البيئة المحلية لبلد نامي كالجزائر.
- تعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات المحلية بتكوين رأس المال البشري عن طريق التعليم المكثف، مع تشجيع الاستثمار المحلي عن طريق توفير رؤوس أموال خاصة القطاع الصناعي كثيف رأس المال من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية محلية قادرة على توفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية والقيمة المضافة بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية.
- إن عملية ارتقاء و تطوير الاقتصاديات النامية عامة والجزائر خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسات الصناعية، التجارية والزراعية في ظل الموارد المتاحة.

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
شكر وتقدير إهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال المقدمة العامة	1
الفصل الأول:ماهية التنمية الاقتصادية	
مقدمة	6
المبحث الأول:مدخل إلى التنمية الاقتصادية	7
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	7
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.	10
المبحث الثاني:التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها	11
المطلب الأول: عوامل التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	13
المطلب الثالث: عوائق التنمية الاقتصادية	16
المبحث الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية	19
المطلب الأول: نظرية مراحل النمو لـ "Rostow	19
المطلب الثاني: نظرية التحولات الهيكلية	21
المطلب الثالث:النظرية النيوكلاسيكية المضادة	22
خاتمة	24

الفصل الثاني:لمحة عامة حول اقتصاديات المعجزة الاسيوية	
مقدمة	26
المبحث الأول:مؤشرات الاقتصاد الكلي	27
المطلب الأول:النمو الاقتصادي في شرق آسيا	27
المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي في شرق آسيا	29
المبحث الثاني:السياسات الاقتصادية الكلية	33
المطلب الأول: السياسات الصناعية	33
المطلب الثاني:سياسات التوجه نحو الخارج	38
المطلب الثالث: تعبئة الموارد المحلية	40
المبحث الثالث:سياسات أخرى محفزة	42
المطلب الأول:سياسات القطاع الضريبي و المالي	42
المطلب الثاني: الاستثمار في الموارد البشرية	44
المطلب الثالث: سياسات التكنولوجيا	46
خاتمة	52
الفصل الثالث:تجارب التنمية في اسيا:ماليزيا،كوريا الجنوبية،والصين	
مقدمة	54
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في ماليزيا	55
المطلب الأول: نظرة عامة حول ماليزيا	55
المطلب الثاني:مؤشرات التنمية في ماليزيا	59
المطلب الثالث :سياسات التنمية في ماليزيا	62
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في كوريا	65
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي العالي	65
المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية في كوريا	69
المطلب الثالث: عوامل النهوض	74
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في الصين	76
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي المرتفع و المستدام	76

المطلب الثاني:الأهداف المحققة للتنمية الاقتصادية في الصين	84
المطلب الثالث:أسباب نجاح التجربة الصينية	87
خاتمة	90
الخاتمة العامة	92
قائمة المراجع	

قائمة المراجع

1- المراجع بالعربية:

1-1-الكتب:

1) إسماعيل،محمد بن قانة.(2012). *اقتصاد التنمية: نظريات-نماذج-إستراتيجيات*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

2) تيسير، الرداوي.(1992). *التنمية الاقتصادية*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.

3) جودة، حسنين جودة.(2000).*جغرافية أوراسيا الإقليمية* ،منشأة المعارف ،الإسكندرية.

4) حامد عبد المجيد، دراز .(1986).*دراسات في السياسات المالية*، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية.

5) حمود، ماجد.وحمود، كامل.(2006). *الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي*، دار الرضوان، حلب.

6) فريد بشير، طاهر.(1998). *التخطيط الاقتصادي*، دار النهضة العربية، القاهرة.

7) محمد أحمد، الدوري.(1987). *التخلف الاقتصادي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

8) محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف.(2000).*التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية*، جامعة الإسكندرية، مصر.

9) ميشيل ،تودارو.(2006).*التنمية الاقتصادية*،تعريب محمود حسن حسيني،دار المريخ للنشر،السعودية.

10) محمد بلقاسم، بهلول.(1993). *الجزائر بين الأزمة والأزمة السياسية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11) صالحي، صالح.(2006). *انهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي*، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى.

12) كينيشي اوهامي.(2005).*الاقتصاد العالمي تحديات وفرص في عالم بلا حدود*،ترجمة:مركز التعريب والبرمجة،بيروت.

13) عبد الحميد محمد، القاضي.(1972). *دراسات في التنمية و التخطيط الاقتصادي*، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

14) غلاب،محمد السيد. (1979). *البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العلم المعاصر* ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

15) هارون،علي أحمد.وجودة حسنين، جودة.(1999). *جغرافية الدول الإسلامية* ،منشأة المعارف بالإسكندرية.

16) وليام جاي بومول.(2008).*الرأسمالية الطبيبة والرأسمالية الخبيثة واقتصاديات النمو والرخاء*، ترجمة:مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة.

17) وليد سليم عبد الحي.(2000).*المكانة المستقبلية للصين*، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

18) زكي ،رمزي.(2000).*المحنة الأسيوية قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية*،دار المدى الثقافة والنشر،دمشق،سوريا.

2-1- الأطروحات الرسائل الجامعية:

19) كبداني،سيد أحمد.(2013).*أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

3-1- المجلات والدوريات:

20) أمين حواس.(2013).*المعجزات الأسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى*، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد الرابع.

21) أحمد خطابي.(2010). *بطالة الشباب في الوطن العربي*، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، عدد 05

22) عبد الحافظ الصاوي.(2001). *قراءة في تجربة ماليزيا التنموية*، مجلة الوعي الإسلامي، العدد451، الشهر5 السنة3، الكويت.

23) محمد صالح، محسن.(2008).*النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

24) المنوفي،كمال.وعوض ،جابر سعيد.وميتكيس،هدى.(2006).*الأطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية*،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

25) ترجمة عبده محمد وهب الله .(2000).*مؤشرات التنمية في العالم / البنك الدولي للإنشاء والتعمير* ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك).

المراجع باللغة الأجنبية:

.

26) Adams, F. G. (2006). *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.

27) Amsden, A. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization,* Oxford: Oxford University Press..

28) Chenery, H. B. (1988) ,*Industrialization and Growth: Alternative Views of East Asia*, in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press .

29) Daokui Li, D. (2015). The future of the Chinese economy. In Chow, G. and Perkins, D. (eds.).*Routledge handbook of the Chinese economy*. New York: Routledge.

30) Fogel, R.W. (2007*). Capitalism and Democracy in 2040,* NBER working paper No 13184, Cambridge MA.

31) Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth*,Princeton University Press ,USA.

32) Hoeyoke,t,Andkimleng,G.(1992).*Malasian's,Economic,Vision :Issue s&challenges*,(Selangor :pElanduk Publications

33) Itoh, M.et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.

34) Jomo,k,s.(1999).*Development Planning in Malaysia ,Acritical Appraisal* ,in BN.Ghosh

35) Klein, L.et al. (2008*). Accelerating Japan's Economic Growth: Resolving Japan's growth controversy,* Routledge. London

36) Kim, E.M. (1997), *Big Business, Strong State: Collusion and Conflict in South Korean Economic Development, 1960–1990*, Albany: State University of New York Press.

37) Lee, S-C (1991) The heavy and chemical industries promotion plan (1973–1979). In Cho, L-J and Kim, YH(eds) .*Economic development in the Republic of Korea: a policy perspective*. University of Hawaii Press, Honolulu.

38) Muhammad Salleh,S.(1999). *Political Economy of Development in Malaysia*,Distribution sdn,bhd.

39) Sid Ahmed ,A.(1981).*Croissance et Développement, théories et politiques*, Tome 1,2 Edition, OPU, Alger.

40) Rodrik, D. (1994). King Kong meets Godzilla: The World Bank

41) Tae, W-s. (1973). *The Economic Development of Korea: Past, Present and Future.* Seoul: Samhwa Publishing.

42) Todaro, M. and Smith, S. (2014).*Economic Development*, 12 th Edition, Person Published,

43) Tochkov, K. (2010*),* East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook,* SAGE Publications.

44) Tochkov, K. (2010*),* East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook,* SAGE Publications.

45) Ozawa Terutomo.(1992)., *Foreign Direct Investment and Economic development*, (New York,Quorum Book‹).

46) Quibria, M. G.(2002), Growth and Poverty: Lessons from the East Asian Miracle Revisited, ADB Institute Research Paper Series No. 33.

47) World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press.

48) World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press.

49) Wu, R .and Tseng, M. (1998). The Development of the Information Industry in Taiwan, in Takahashi, K. (ed.), *Asia's Development Experiences: How Internationally Competitive Manufacturing Firms Developed in Asia*, FASID.

50) Wai ching,P. (2004). *The Development of Malaysian Economy* ,(Selangor :Prentice Hall 1 st ed).

إهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين، اللذين يعود لهما الفضل فيما انا عليه اليوم حفظهما الله.

والى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	نمو الصادرات في شرق آسيا،1970-2005	39
(2-2)	الادخار كنسبة منGDP ،1970-2005	41
(3-2)	الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من GDP للبلدان المختارة، سنة 1995 و 2005	49
(1-3)	نصيب الفرد من GDP (أسعار الدولار الأمريكي لسنة 2000)	66
(2-3)	التغير في الهيكل الصناعي 1970-2004	67
(3-3)	مسار النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكوري	68
(4-3)	معدل نمو نصيب الفرد من GDP في الصين و بلدان مختارة، 1970 – 2010	77
(5-3)	نصيب الفرد من GDP في الصين و الهند، 1970 – 2010.	77
(6-3)	معدل نمو GDP في الصين، 1978-2010.	78
(7-3)	أي بلد يعادل GDP مقاطعة صينية	81
(8-3)	الحصص القطاعية لـ(a)GDPو(b)العمالة في الصين ، 1978 – 2010	82
(9-3)	نسبة التحضر في الصين 1949 – 2008.	83

شكر و تقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم و على أهل بيته الطاهرين و صحابته أجمعين

أما بعد:

نتقدم بجزيل شكرنا و فائق تقديرنا و عظيم امتناننا إلى الأستاذ المشرف

" أمين حواس"

الذي نكن له كل الاحترام و التقدير و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة و الهادفة مقتطعا اياها من وقته الثمين و انشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهنا و مد يد العون لنا ، فكان نعم الاستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل

و نوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

و في الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عنا.

المقدمة العامة

الفصل الاول:

ماهية التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني:

لمحة عامة حول اقتصاديات المعجزة الآسيوية

الفصل الثالث:

تجارب التنمية في آسيا:

ماليزيا، كوريا الجنوبية،والصين

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

شکر و تقدیر

اهداء

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الخاتمة العامة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2–1)	المتوسط السنوي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل ل10 اقتصاديات أسيوية عالية الأداء مقارنة ب 5 بلدان غنية	27
(2–2)	تضاعف توسع GDP ل 15 اقتصادا خلال 1950-1999 (نسبة GDP سنة 1999 إلى GDP سنة 1950،الدولار الأمريكي)	28
(2–3)	التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2000	29
(2–4)	التوزيع الإجمالي لGDP سنة 2040	30
(2–5)	مراحل عملية دورة المنتوج	35
(2–6)	الحصص القطاعية لGDP خلال الفترة 1970-2010	36
(2–7)	نسب الالتحاق الإجمالي	45
(2–8)	عشر الشركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D، سنة 2007	50
(3–1)	الدخل القومي و الفردي و آثاره في التنمية الاقتصادية الماليزية 1995-2014	61
(3–2)	التوزيع العالمي لـ GDP عام 2000.	79
(3–3)	التوزيع العالمي لـ GDP عام 2040.	80
(3–4)	نمو الناتج المحلي في الصين 1989-2011	85